

المقتطفات الرئيسية
من مشروع خطة الإدارة (2017-2019)



مشاورة غير رسمية

2 سبتمبر/أيلول 2016

برنامج الأغذية العالمي
روما، إيطاليا

القسم الأول: المقدمة

دليل القارئ

- 1- تقدّم خطة الإدارة (2017-2019) موجزاً مالياً للبرامج التي خطّتها البرنامج لهذه الفترة، بناءً على الموارد التي يتوقّع أن تتاح له.
- 2- وقد أعدت الخطة بعد أن وُضعت في الاعتبار كفاءات إضافية قدرها 3.8 مليون دولار أمريكي على شكل وفورات مؤسسية تحققت في عام 2016، ونتجت عن مبادرة الامتياز في إدارة التكاليف، وقد وردت التكاليف في تقرير الأداء السنوي عام 2015.
- 3- وتستند خطة الإدارة هذه إلى مستوى التمويل المتوقع، والذي تبيين من مناقشات الجهات المانحة للاحتياجات التشغيلية التي تم تقديرها، بلداً بلداً، وبالتعاون مع شركاء وطنيين وإقليميين ومحليين. وقد وُضعت كل بلد برنامجاً للأنشطة استناداً إلى تلك المناقشات، والتي تم تجميعها حينئذ في خطة عمل مؤقتة محدّدة الأولويات، وعُرضت في القسم الثالث من خطة الإدارة.
- 4- وتُعرض أنشطة دعم البرامج والإدارة على شكل ميزانية منفصلة تُحدّد، بالنسبة لعام 2017 كما في السنوات السابقة، على مستوى لا يتجاوز المستوى المتوقع للإيرادات من تكاليف الدعم غير المباشرة بالنسبة لذلك العام. وعند إعداد هذه الميزانية، استعرض رؤساء الإدارات مرة أخرى مصروفاتهم بصورة دقيقة، وحركوا الأوضاع والتمويل داخل إداراتهم لتقليص أولويات معينة أو إلغائها من أجل إضافة أولويات جديدة أو زيادة أولويات أخرى.
- 5- ويبدأ كل من الأقسام الخمسة لخطة الإدارة بمقدمة، تعقبها التفاصيل. ويشرح الموجز التنفيذي، ومشاريع القرارات، ومقدّمات الأقسام المختلفة مراحل الخطة ومنطقها. غير أن الأقسام المفصلة تقدّم السياق، وكذلك تبرير الأمانة وأحكام خطة الإدارة (2017-2019).

هيكل الوثيقة

- 6- تتكوّن خطة الإدارة (2017-2019) من الموجز التنفيذي، ومشاريع القرارات، يعقبها:
 - *القسم الأول: المقدمة.* ويتضمّن دليل القارئ، ومناقشة السياق السياسي العالمي، ومقترحات إدارة البرنامج.
 - *القسم الثاني: سياق التمويل واقتراضات الموارد.* ويحلّل العوامل التي تؤثر على المستويات المتوقعة للموارد بالنسبة لعام 2017، ويشرح الاقتراضات وراء الإيرادات المتوقعة لعام 2016.
 - *القسم الثالث: خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات لعام 2017.* وهي متوائمة مع توقّعات التمويل بالنسبة لعام 2017، والتي تتحدّد على مستوى المكاتب القطرية، ويتمّ توفيقها مع توقّعات شعبة الشراكات مع الحكومات. وتُقدّم المعلومات عن طريق عدد من المنظورات المختلفة مثلاً حسب فئة البرامج أو حسب الأداة. ويتضمّن القسم أيضاً معلومات عن الصناديق الاستثنائية التي تُدار على مستوى المكاتب القطرية، والصناديق الاستثنائية التي تُدار عن طريق المقرّ العالمي والتي تتعلّق بالعمليات.
 - *القسم الرابع: ميزانية دعم البرامج والإدارة.* ويتضمّن هذا القسم الميزانية المقترحة لدعم البرامج والإدارة لعام 2017، والمطلوبة لدعم خطة التنفيذ. وتُحدّد ميزانية دعم البرامج والإدارة على مستوى مطابق للإيرادات المتوقعة من تكاليف الدعم غير المباشرة بالنسبة لذلك العام. وكما حدث في سنوات سابقة، حدّدت لجنة التخصيص الاستراتيجي للموارد الأولويات لمختلف حالات الاستثمار، وخاصة بالنسبة لمجالات كانت موضع نظر المجلس التنفيذي. ويشرح هذا القسم أيضاً الاقتراح الخاص بتوجيه مبلغ إضافي قدره 35 مليون دولار أمريكي إلى مكاتب قطرية من أجل زيادة قيمة التحويلات للمستفيدين بما يعادل هذا المبلغ.

- **القسم الخامس: الخدمات المؤسسية وخدمات الأعمال والحسابات الخاصة.** ويعرض هذا القسم حالة آلية تمويل الخدمات المؤسسية، والاستخدام المقترح لمبلغ 82 مليون دولار أمريكي، وكذلك الحسابات الخاصة الأخرى والتي أنشأها المدير التنفيذي.⁽¹⁾

7- وقد اختُصر عدد الملاحق لأن بعض المعلومات التي تتضمنها قد نُشرت عن طريق الإنترنت.

السياق الاقتصادي والسياسي العالمي

- 8- يهَيئ وجود البرنامج في أكثر من 80 بلداً، بالاقتران مع مستوى تمويله التقديري المنخفض – 8 في المائة في عام 2015 – وضعاً يمكن أن تتأثر فيه خططه بظروف تَضَعُ فيها سيطرته عليها إن لم تتعدم تماماً.
- 9- وتوضِّح الفقرات التالية الاضطرابات التي يُتَوَقَّع أن تُؤدِّي إلى تعميق التحدِّيات والاحتياجات بالنسبة لعام 2017 في عقد اتسم فعلاً بنزاعات كبيرة طويلة الأجل وما يترتب عليها من آثار إقليمية، وعدم المرونة المتزايدة، وعدم القدرة على التنبؤ بالتمويل المقدم من الجهات المانحة.
- 10- وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن التطورات العالمية الأخرى، مثل ظهور قُوَى جديدة في جنوب الكرة الأرضية، واتساع الأسواق، والعلاقات المتغيِّرة بين الدول والأسواق، والابتكارات التكنولوجية، تتيح فرصاً جديدة لإنهاء الجوع وتحقيق التنمية المستدامة.

المناخ

- 11- انتهت في مايو/أيار 2016 ظاهرة النينيو التي بدأت في مارس/آذار عام 2015، ولكن آثارها تواصل ضغطها على المناطق الهشة. فعلى سبيل المثال، أدت حالات الجفاف في أمريكا الوسطى والجنوب الأفريقي، وفي هايتي وإثيوبيا، والفلبين، وبابوا غينيا الجديدة، إلى زيادة عدد الناس المحتاجين للمساعدة. وسوف يواصل البرنامج تلبية هذه الاحتياجات حتى الربع الأول من عام 2017. وسوف يعتمد التعافي في الجنوب الأفريقي على وجود محاصيل موالية في أبريل/نيسان ومايو/أيار 2017.
- 12- ويمكن أن تتحدَّد ظاهرة النينيا في أغسطس/آب 2016، ويمكن أن تستمر حتى أواخر عام 2017. وتُعدُّ هذه الأنباء جيدة في بعض المناطق المتأثرة بالجفاف: فقد شهدت إثيوبيا، على سبيل المثال، أمطاراً غزيرة في مارس/آذار – أبريل/نيسان 2016، ومن المتوقع أن تشهد موسماً رئيسياً طيباً، كما هو الحال في إريتريا، والصومال، والسودان. وإذا تحددت ظاهرة النينيا، فينبغي أن يشهد النصف الأول من عام 2017 موسماً موالياً آخر، والذي من شأنه أن يحقِّق التعافي في الأمن الغذائي الأسري.
- 13- وفي الجنوب الأفريقي، ترتبط ظاهرة النينيا عادة بأمطار فوق المتوسط وتحسن غلات المحاصيل: وإذا لم تحدث فيضانات رئيسية، فينبغي أن تساهم المحاصيل عام 2017 بدرجة كبيرة في الإنعاش بين الأسر الفقيرة. ولكن يمكن أن تشهد المنطقة الشرقية من كينيا والصومال جفافاً في أكتوبر/تشرين الأول – ديسمبر/كانون الأول 2016 ومارس/آذار – مايو/أيار 2017، والذي من شأنه أن يزيد من هشاشة الأوضاع حتى أواخر عام 2017.

عدم الاستقرار السياسي والنزاع

- 14- تساهم حالة اللاجئين، والهجمات الإرهابية، والنزاع في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية في زيادة التوتُّرات السياسية. ولأول مرة منذ عام 1945، تجاوز عدد المشردين 60 مليوناً – فيوجد بين كل 122 شخصاً، لاجئ واحد، أو مشرد داخلية، أو مُلتمس للجوء. وتُعدُّ معدلات العودة الطوعية عند أدنى مستوياتها خلال ثلاثة عقود.

(1) تتيح الحسابات الخاصة للبرنامج تقديم خدمات الأعمال التي لا تستهدف الربح، وتحسين القدرات المؤسسية، وتعبئة موارد تكميلية لبرامج في بلدان بعينها.

15- فقد أسفرت الحرب في المنطقة السورية عن 4.8 مليون لاجئ و7.6 مليون مشرد. وأدت النزاعات أيضاً في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ونيجيريا، وجنوب السودان إلى تشريد قسري على نطاق أقل فقط بصورة هامشية منه في الشرق الأوسط. وقد تم الإبلاغ عن معدلات عالية لسوء التغذية في شمال شرق نيجيريا، حيث تم تشريد 2.2 مليون شخص، ويُتوقع أن يعاني 4.3 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي في موسم الجذب عام 2016. وثمة شاغل آخر، وهو إمكانية أن ينتشر النزاع وتتأثر به المنطقة.

16- ومع تزايد عدد اللاجئين، يتزايد الضغط على البلدان المضيفة. فمعظم اللاجئين تستضيفهم بلدان أقل نمواً تقع على حدود مناطق النزاع. وتستضيف تركيا 2.5 مليون من اللاجئين المسجلين؛ ويأوي لبنان 209 لاجئين بين كل 1 000 من سكانه، أي أكثر من أي بلد آخر؛ وتدفع إثيوبيا الكثير بالنسبة لحجم اقتصادها، مع وجود 469 لاجئاً لكل دولار أمريكي واحد من ناتجها المحلي الإجمالي.

التغير الاقتصادي

17- يُعدّ الاقتصاد العالمي راكداً. فأسعار النفط والسلع الأساسية الأخرى لا تزال منخفضة، ويشهد الكثير من الاقتصادات الناشئة انخفاضاً في قيمة عملاتها. ومن المتوقع أن ترتفع أسعار السلع الأساسية قرب بداية عام 2017، ولكن الركود الحالي في الطلب على المواد الخام والوقود يؤثر على عدد من البلدان.

18- وبلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية 155.8 نقطة في مايو/أيار 2016، أي أقل بنسبة 7 في المائة عن مستواها في مايو/أيار 2015. وهناك دلائل قليلة على أن انخفاض أسعار الأغذية واستقرارها سوف يتغير على مدى السنوات القليلة القادمة، بعد أن لم يعد هناك الآن أثر للمحرّكات الرئيسية لطفرة الأسعار عام 2007/2008، والتي بلغت ذروتها في عام 2011، وأعيد بناء مخزونات الحبوب إلى نقطة لن يكون لفشل المحاصيل الرئيسية سوى آثار محدودة على الأسعار العالمية.

19- ومع هذا، فإنه توجد استثناءات هامة: ومن الأمثلة على ذلك، حالات فشل المحاصيل بسبب ظاهرة النينيو في الجنوب الأفريقي، وإثيوبيا، وهايتي، وإندونيسيا، والجفاف وانخفاض أسعار الصادرات في زامبيا.

المساعدة الإنسانية الدولية

20- ارتفعت المساعدة الإنسانية الدولية في عام 2015 للعام الثالث على التوالي، لتسجل رقماً قياسياً بلغ 28 مليار دولار أمريكي، بنسبة زيادة قدرها 10 في المائة عن عام 2015. وجاء 78 في المائة من هذه الزيادة من حكومات مانحة، و22 في المائة من جهات مانحة خاصة. وفي الفترة ما بين عامي 2011 و2015، زادت المساعدة الإنسانية الدولية المقدّمة من حكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال الصحراء بما يقرب من 500 في المائة لتصل إلى 2.4 مليار دولار أمريكي تقريباً. ومع هذا، فإن فجوة التمويل بالنسبة لعملية النداءات الموحّدة التي تصدرها الأمم المتحدة اتسعت بنسبة 45 في المائة، وهي أكبر زيادة حتى الآن. وكانت عملية النداءات الموحّدة بالنسبة للعراق أفضل تمويلاً، إذ بلغت 74 في المائة؛ وكانت عملية النداءات بالنسبة لغامبيا أقل تمويلاً، إذ بلغت 5 في المائة.

السياق التنظيمي

21- تسبق خطة الإدارة (2017-2019) تنفيذ عملية إعادة التصميم الرئيسية للنموذج التشغيلي للبرنامج من خلال خارطة الطريق المتكاملة. وهذا سوف يؤثر في عمليات حوكمة البرنامج، والتخطيط، وتنفيذ البرامج، وإدارة الأداء، والإطار المالي. ويعكس هذا النهج أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، والحاجة إلى ضمان "ألا يتخلف أحد عن الركب".

الاعتبارات الاستراتيجية

22- تتضمن خطة الإدارة بعض التحوّلات المراد تنفيذها اعتباراً من عام 2017 لتساهم في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، وهو القضاء على الجوع، عن طريق الدخول في شراكات مع الحكومات، ومنظمات الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

الخطة الاستراتيجية (2017-2021)

23- تُقدّم الخطة الاستراتيجية (2017-2021) قبل موعدها بسنة لتمكين البرنامج من البدء بمواصلة نهجه من الناحية الاستراتيجية مع أهداف التنمية المستدامة في أسرع وقت ممكن. فهي تحدّد نوايا البرنامج للوفاء بولايته المزدوجة، وهي الاستجابة لحالات الطوارئ والتنمية طويلة الأجل. ووفقاً للنداء الخاص بالعمل الجماعي لمؤتمر قمة التنمية المستدامة الذي عقده الأمم المتحدة عام 2015، فإن الخطة الاستراتيجية (2017-2021) تمكّن البرنامج من العمل بفعالية كشريك في العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

الخطط الاستراتيجية القطرية

24- تقوم الخطة الاستراتيجية القطرية بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للبرنامج على المستوى القطري عن طريق إنشاء إطار واحد لنهج البرنامج وأنشطته المخططة في بلد معين.

إطار النتائج المؤسسية

25- يربط إطار النتائج المؤسسية الجديد الأنشطة في الخطط الاستراتيجية القطرية بالنتائج الاستراتيجية لأهداف التنمية المستدامة. وسوف يمكّن البرنامج من الإبلاغ عن حصائل البرامج المتعلقة بالخطة الاستراتيجية، وعن فعالية أدائه البرامجي.

استعراض الإطار المالي

26- سوف تتضمن الخطة الاستراتيجية القطرية ميزانية للحفاظة القطرية؛ ويجري تصميم هذه الحوافظ عند إعداد ميزانية من أجل فعالية مسارات العمل التشغيلي لاستعراض الإطار المالي. وسوف تؤدّي ميزانية الحفاظة القطرية إلى تحسين الإدارة القائمة على النتائج عن طريق التركيز على الصلات بين الأهداف الاستراتيجية والتخطيط المالي وبين الموارد والنتائج؛ وسوف تساعد أيضاً على الإبلاغ المحسّن عن القيمة مقابل المال.

27- وسوف تتيح مسارات العمل هذه للبرنامج أن يكون شريكاً فعالاً في التصديّ لتحدّي القضاء على الجوع وفقاً للنداء الذي وجّهته القمة العالمية للعمل الإنساني من أجل المزيد من تقاسم البيانات، والتحليل، والتخطيط المحسّن، والبرمجة، والعمليات المالية التي تدعم الحصائل الجماعية.

مبادئ الإدارة

28- طالبت القمة العالمية للعمل الإنساني بمزيد من الاستخدام الفعال للموارد والقدرات. واعترف البرنامج بالحاجة إلى المساءلة المحسّنة والشفافية في مبادرة الوفاء بالغرض، والتي تجعل الناس الذين يخدمهم البرنامج محور كل شيء يفعلُه البرنامج؛ وسوف تنتهي المبادرة في ديسمبر/كانون الأول 2016.

29- ويجري تحسين استخدام البرنامج للموارد عن طريق مبدأ "الامتياز في إدارة التكاليف". وتركّز هذه المبادرة على ما يلي:

- تحليل تكاليف الدعم العالمية وتحقيق القيمة المُثلى للمال فيما يتعلّق ببعض التكاليف العامة؛
- تحقيق وفورات مالية وكفاءات إجرائية عن طريق إعادة تصميم العمليات، وبحث جدوى إنشاء مركز للخدمات.

تحليل تكاليف الدعم العالمية

30- حدّدت مبادرة الامتياز في إدارة التكاليف مجالات يمكن فيها للبرنامج إعادة توجيه مبالغ كبيرة إلى احتياجات تشغيلية، مع التركيز على القيمة مقابل المال بالنسبة لمشتريات السلع والخدمات. وقد تم بحث فئات التكاليف المباشرة وغير المباشرة لتحديد وفورات دون تخفيض جودة الخدمات: وتضمّنت فئات التكاليف هذه السفر الرسمي، والاتصالات، والاستشارات التجارية. وبالتعاون مع المسؤولين عن التكاليف، تم تحديد فرص لتحقيق وفورات. وهذه سوف تنفذ في عامي 2016 و2017.

31- وقد توفّع التزام عام 2016 الذي قُدّم للمجلس التنفيذي أن من المحتمل أن تنعكس الوفورات التي تصل إلى 3 ملايين دولار أمريكي في ميزانية دعم البرامج والإدارة. وبعد إجراء التحليل، أصبح مبلغ 3.8 مليون دولار أمريكي متاحاً لإعادة الاستثمار. وقد أقرت لجنة التخصيص الاستراتيجي للموارد مقترحات بلغت جملتها 3.8 مليون دولار أمريكي لتمويل متكرر من أجل عمليات ذات أولوية: 1.9 مليون دولار أمريكي أعيد توجيهها إلى صندوق الطوارئ الخاص بالمكاتب القطرية، و1.9 مليون دولار أمريكي في مجالات مختلفة ذات أولوية مثل صيانة برنامج التحويلات القائمة للنقد.

تحويل العمليات

32- بدأت الجهود حول الامتياز في إدارة التكاليف باستطلاع إمكانية إنشاء مركز للخدمات. وبينما اتضح من التحليل أن إنشاء مركز للخدمات يمكن أن يحقق فوائد مالية، إلا أن هذه الفوائد لم يكن لها ثقل كافٍ بحيث يبرر إجراء نقل مادي. وفي الوقت نفسه، تم تحديد مكاسب الكفاءة والفعالية المحتملة عن طريق تحويل العمليات، والتي سوف تواصل الإدارة متابعتها للمساعدة على التخفيف من عبء المعاملات، وخاصة العبء الواقع على المكاتب الميدانية. وتشمل هذه التحسينات في العملية المجالات الوظيفية الخاصة بالشؤون المالية، وخدمات الإدارة، والموارد البشرية، وسلسلة الإمداد، وتكنولوجيا المعلومات. ويُحتمل أن يشمل النطاق مجالات وظيفية إضافية في المستقبل. وسوف يتم أيضاً استطلاع استخدام موارد من الخارج والتعاون بين الوكالات.

33- وبينما يشهد البرنامج مزيداً من التحول للمساهمة في تحقيق القضاء على الجوع بحلول عام 2030، سوف يقوم البرنامج ببناء قدرات الموظفين وتعزيزها فيما يتعلق بمبادرات هامة (مثل التحويلات القائمة على النقد، ومنصة SCOPE، ونظام دعم تنفيذ اللوجستيات). وسيتابع البرنامج جهود التعزيز هذه في مجالات رئيسية خلال عام 2017.

34- وفي الوقت نفسه، تتيح العملية الجارية بشأن الامتياز في إدارة التكاليف فرصة فريدة أمام البرنامج لاستعراض العمليات الحالية، وإعادة توزيع الموارد، ونقل وظائف في المقر والميدان وإعادة توصيفها، لتمكين البرنامج من عمل الكثير بأقل القليل.⁽²⁾ وسوف تُعرض نتائج هذه الجهود على المجلس التنفيذي في نهاية عام 2017.

35- وسوف تتطلب عملية إعادة هيكلة العملية استثمارات مالية إضافية. وهذه سيتم تقديرها وعرضها رسمياً على المجلس التنفيذي للموافقة عليها كجزء من المناقشات بشأن المبادرات المؤسسية الحاسمة في دورته العادية الأولى في فبراير/شباط 2017.

(2) انظر القسم رابعاً: الجدول رابعاً-6 "ميزانية دعم البرامج والإدارة".

القسم الثاني: سياق التمويل وافتراضات تدبير الموارد

لمحة عامة

- 36- يعرض هذا القسم لمحة عامة عن سياق التمويل والافتراضات المالية التي تستند إليها توقُّعات البرنامج لعام 2017، والتي تقدَّر بمبلغ 5.2 مليار دولار أمريكي، وتشمل إيرادات الصناديق الاستثنائية وحساب الاستجابة العاجلة. وتستند التوقُّعات إلى مواقف المانحين واتجاهاتهم، ويتم توفيقها مع توقُّعات التمويل المحلية لكل مشروع في كل بلد، والتي تشكِّل مجتمعة أساس خطة الإدارة.
- 37- وبيِّن هذا القسم أيضاً التحديات ذات الصلة فيما يتعلق بعدم المرونة وعدم إمكانية التنبؤ بالتمويل، الأمر الذي يُضعف من كفاءة تخطيط المشروعات وتنفيذها.
- 38- وعلاوة على ذلك، نظراً لطابع الاستجابة الطارئة الذي يتسم به كثير من عمليات البرنامج وتوقيت إعداد خطة الإدارة قبل سنة أشهر من بدء فترة الميزانية، فمن المؤكَّد أن تغيُّر الاحتياجات غير المتوقَّعة نمط التمويل المتوقَّع وحجمه.

مواكبة الاتجاهات العالمية

- 39- تشير خطة التنمية لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة التي تتضمنها وعددها 17 هدفاً، إلى جانب القمة العالمية للعمل الإنساني، إلى أهمية جهود البرنامج كجزء من منظومة الأمم المتحدة للعمل نحو تحقيق المزيد من الاتساق، وتخصيص التمويل الإنساني القائم على احتياجات شفافة، ووضوح الغرض الذي تُكرِّس له المساهمات، والمزيد من التنوع في قاعدة التمويل. وسوف تتحسَّن فعالية عمل البرنامج بدرجة كبيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة إذا استند التخطيط إلى تمويل يمكن التنبؤ به بدرجة أكبر، ويمكن استخدامه بطريقة مرنة وشفافة من أجل تحقيق النتائج المتفق عليها.
- 40- وإدراكاً لأوجه الترابط بين التدخلات الإنسانية والإنمائية، يطور البرنامج نُهجاً جديدة تستجيب لتغيُّر طبيعة ونطاق حالات الطوارئ وتحديات التنمية على حدٍ سواء، بهدف الحد من الاحتياجات الإنسانية على المدى الطويل مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، يتمثَّل أحد أهداف البرنامج الرئيسية في ترجمة التزامه تجاه القمة العالمية للعمل الإنساني – بما في ذلك الصفقة الكبرى – إلى حصائل، مع اعترافه بأن التمويل المتعدد السنوات والذي يمكن التنبؤ به سوف يكون أساسياً لتحقيق النجاح، على نحو ما أشارت إليه الصفقة الكبرى.
- 41- ويتحوَّل البرنامج من التدخلات القصيرة الأجل المخصصة للمشروعات إلى نتائج وحصائل استراتيجية طويلة الأجل. وهذا يمثل جوهر خارطة الطريق المتكاملة، التي سوف تتيح للبرنامج أن يبيِّن بشكل واضح كيف تحقق عملياته القيمة مقابل المال – وسوف تفيده في تحديد أولويات احتياجات البرامج من أجل تيسير تعبئة الموارد.
- 42- ومع بداية يونيو/حزيران 2016، زادت الاحتياجات المالية الإنسانية العالمية من 18.8 مليار دولار أمريكي إلى 21.6 مليار دولار أمريكي.⁽³⁾ غير أن التمويل الفعلي للمساعدة الإنسانية في منتصف العام بلغ 5.5 مليار دولار أمريكي – أي ما يمثل 25 في المائة من الاحتياجات: وهذا يعني أن 35.1 مليون شخص ممن هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية قد لا يحصلون على شيء، وأن 95.4 مليون شخص قد يحصلون فقط على دعم غير مناسب.

اتجاهات تمويل البرنامج: توقُّعات 2017-2019

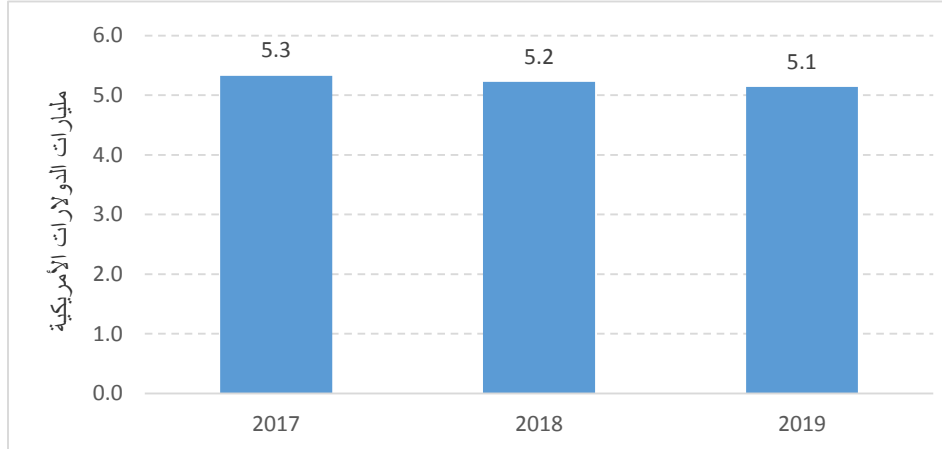
- 43- بناءً على تحليل الاتجاهات بين الجهات المانحة، من المتوقع أن تبلغ مستويات الموارد 5.3 مليار دولار أمريكي لعام 2016؛ وهذا يشمل الصناديق الاستثنائية. وعلى افتراض أن احتياجات البرنامج ستظل عند مستوياتها الحالية، فمن

(3) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة للعمل الإنساني العالمي، 2016. متاح على الموقع الشبكي:

<http://www.unocha.org/2016appeal/mid-year/>

المتوقَّع أن تظل المساهمات ثابتة لمدة عام أو عامين، وأن تنخفض قرب عام 2019. غير أنه ليس هناك ما يشير إلى أن الجهات المانحة تتجه إلى أي تخفيض في مخصصاتها للتمويل.

الشكل ثانياً-1: توقُّعات التمويل خلال 3 سنوات



آثار تقلبات العملات على إيرادات البرنامج

44- يتعرض البرنامج لخسائر محتملة عند تلقي المساهمات المتوقعة بعملات غير الدولار الأمريكي، لأن أسعار الصرف قد تتغير في الفترة ما بين تاريخ تأكيد المساهمة والتسلم الفعلي للأموال.

45- وخلال الفترة 2012-2014، بلغت نسبة أكبر تعرض سنوي واجهه البرنامج فيما يتعلق باليورو والدولار الكندي، والجنيه الاسترليني مجتمعة – والتي تمثل 76 في المائة من المساهمات بغير الدولار الأمريكي – 3.9 في المائة،⁽⁴⁾ مع التعرُّض لخسائر بالنسبة لليورو فقط بلغت 7.2 في المائة من المتحصلات السنوية. وبلغ أقصى تعرُّض سنوي قرابة 56 مليون دولار أمريكي. وتمكَّن البرنامج من تخفيض تعرُّضه عن طريق التحوُّط للعملة، ولكن هذا النهج لا يعتبر عملياً نظراً لأن عدم اليقين فيما يتعلَّق بتوقيت تلقي أموال التعهُّدات يحدُّ من فعاليته.

الآثار المحتملة "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي" على إيرادات البرنامج

46- في عام 2013، أصبحت المملكة المتحدة أول بلد في مجموعة السبعة يفى بالهدف الذي حدَّته الأمم المتحدة وهو تخصيص 0.7 في المائة من الإيرادات الوطنية الإجمالية السنوية للمساعدة الإنمائية الرسمية. وقد أصبح هذا الالتزام قانوناً في عام 2015.

47- وتُعد المملكة المتحدة واحدة من أكبر المساهمين المباشرين في البرنامج، ومساهمات هاماً في الميزانيات الإنسانية والإنمائية للاتحاد الأوروبي. وعلى ضوء "الخروج من الاتحاد الأوروبي"، تقوم الأمانة برصد الموقف، بما في ذلك الأثر المحتمل لتقلبات أسعار الصرف.

48- وبينما يوجد قدر من عدم اليقين بالنسبة للإطار الزمني ونتيجة المفاوضات والمقررات التي تتخذها حكومة المملكة المتحدة فيما يتعلَّق باستمرار تخصيص الأموال، فإنه لا يتم الآن تعديل أرقام المساهمات المتوقَّعة والمذكورة أعلاه لتعكس التغيُّرات المتعلقة بخروج بريطانيا.

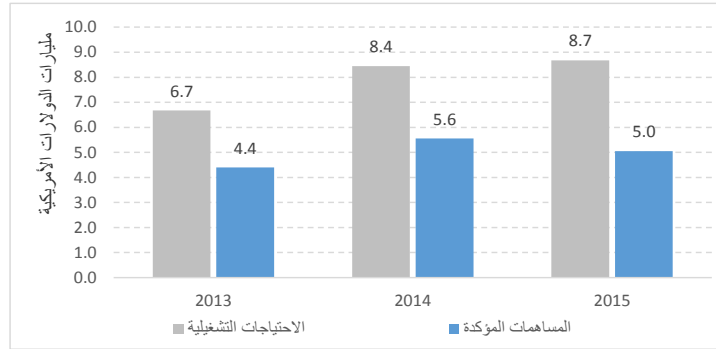
(4) من العملات المتلقَّاة بغير الدولار الأمريكي في عام 2014.

مواكبة الاحتياجات - اتجاهات المساهمات للبرنامج

49- على الرغم من سخاء الجهات المانحة وعمل البرنامج لتحقيق أقصى قدر من كفاءة استجاباته لحالات الطوارئ الممتدة، فإن الحاجة إلى المساعدة أخذت في النمو. فالاحتياجات التشغيلية المقدرة لعام 2017 تبلغ الآن تسعة مليارات دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 5 في المائة عن الاحتياجات القياسية العالية لعام 2016، مع الانخفاض المتوقع لفجوة التمويل بنسبة 41 في المائة عن فجوة التمويل في العام السابق، والتي بلغت 46 في المائة. ويُعد الاستقرار النسبي للاحتياجات نتيجة للاحتياجات غير المتغيرة بالنسبة لحالات الطوارئ من المستوى 3، والتي تمثل نصف احتياجات البرنامج.

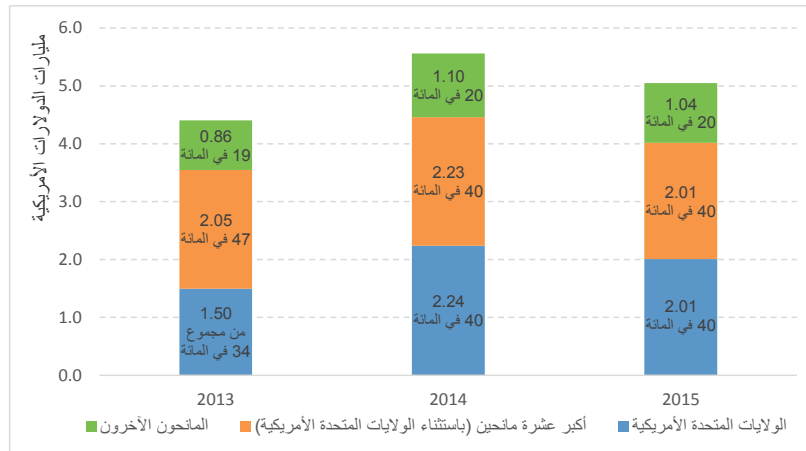
50- وقد حصل البرنامج على ثاني أكبر مستوى سنوي من المساهمات المؤكدة في عام 2015 - 4.9 مليار دولار أمريكي⁽⁵⁾ - بفضل استمرار ثقة الجهات المانحة. ومع هذا، فإن فجوة التمويل المتوقعة تُعد مؤشراً للتحدي الحقيقي الخاص بالقضاء على الجوع: فبعض الناس الذين لديهم احتياجات مقدرة سوف يحصلون على قليل من الأغذية أو المساعدة القائمة على النقد - أو لن يحصلوا عليها قط.

الشكل ثانياً-2: الاحتياجات التشغيلية والمساهمات المؤكدة، 2013-2015



51- وكانت المساهمات المقدمة من أكبر عشرة مانحين ثابتة في الفترة 2013-2015، إذ بلغت 80 في المائة من مجموع المساهمات المؤكدة. ومنذ عام 2014، زادت نسبة مجموع المساهمات التي أكدها أكبر المانحين للبرنامج من 34 في المائة إلى 40 في المائة. وانخفضت نسبة مساهمات كبار المانحين الباقين في المقابل من 47 في المائة إلى 40 في المائة، وهذا يُعزى جزئياً إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي في عام 2015.

الشكل ثانياً-3: المانحون للبرنامج حسب قيمة المساهمات والنسب المئوية من المجموع (2013-2015)



(5) تعترف الكشوف المالية للبرنامج حالياً بعائد المساهمات، بما في ذلك المساهمات المتعددة السنوات، عندما تتأكد كتابةً.

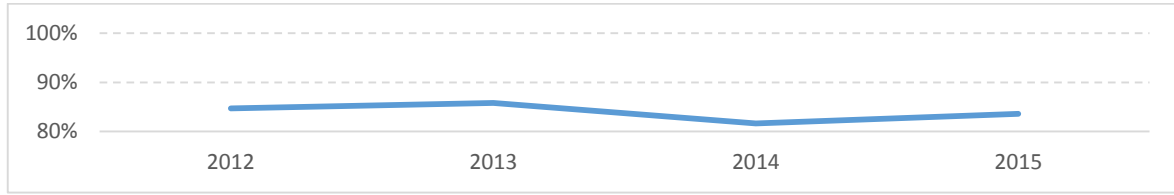
الحكومات المضيفة وتوسيع قاعدة المانحين

52- قدّمت الحكومات المضيفة 220 مليون دولار أمريكي في عام 2015 – وهو أكبر مبلغ في تاريخ البرنامج – ويعكس الالتزام المتزايد لهذه الحكومات تجاه البرنامج. وسوف يشجّع البرنامج هذه البلدان على أن تغدو بلداناً مانحة منتظمة عبر التوأمة في الأجل القصير بغية تحقيق الاسترداد الكامل للتكاليف من مواردها الذاتية في الأجل الطويل.

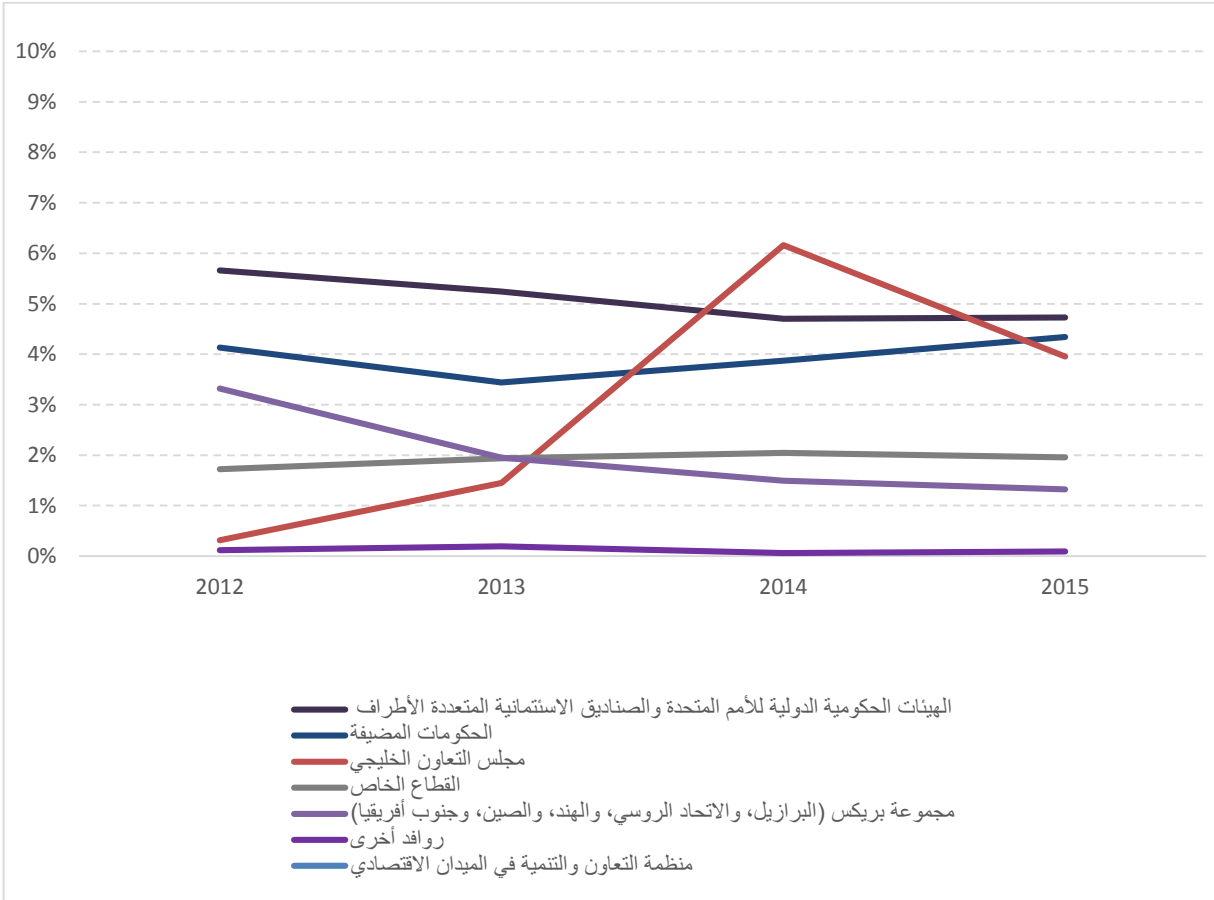
53- وترد في الشكل ثانياً-4 النسب المئوية لمساهمات الحكومات المضيفة في منطقة الخليج، وهي تعكس فعالية استثمارات البرنامج ونطاق حالات الطوارئ في المنطقة. ويعكس الانخفاض الضئيل من عام 2013 إلى عام 2014 التغييرات الاقتصادية والسياسية والإنسانية.

الشكل ثانياً-4: المساهمات المقدّمة من الحكومات المضيفة في منطقة الخليج

كنسبة مئوية من جميع المساهمات المقدّمة للبرنامج (2012-2015)



الشكل ثانياً-5: مستوى المساهمات المقدّمة من مختلف المانحين (2012-2015)



54- ويتابع البرنامج أيضاً إيجاد فرص تمويل مبتكرة من قبيل التبرعات الصغيرة جداً للمساعدة على تحقيق الأمن الغذائي العالمي. وتُعد مبادرة البرنامج بعنوان "تقاسم الوجبة" أول مبادرة في العالم تستخدم الهواتف الذكية للقضاء على الجوع العالمي، إذ تُمكن الناس من التبرع بمبالغ نقدية بسرعة وبسهولة عن طريق هواتفهم النقالة.

اتساق معدل استرداد تكاليف الدعم غير المباشرة للقطاع الخاص

55- مع تزايد المنافسة على تمويل القطاع الخاص، أصبح البرنامج أقل قدرة على المنافسة من وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة نسقت معدلات استردادها لتكاليف الدعم غير المباشرة للقطاع الخاص والعام. وتقتصر الأمانة مواءمة معدل تكاليف الدعم غير المباشرة للبرنامج مع مساهمات القطاع الخاص، والتي تبلغ حالياً 10 في المائة،⁽⁶⁾ مع معدل القطاع، والذي يبلغ 7 في المائة.

56- ويقدر أثر انخفاض معدل تكاليف الدعم غير المباشرة من 10 في المائة إلى 7 في المائة على إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة بأقل من 3 ملايين دولار أمريكي. ويأخذ هذا الحساب في اعتباره أن معدل عقود القطاع الخاص المتعددة السنوات الحالية سوف تظل بنسبة 10 في المائة. ومن المتوقع على المدى الأطول أن يؤدي الانخفاض في تكاليف الدعم غير المباشرة إلى زيادة في مساهمات القطاع الخاص التي سوف تعوّض عن الانخفاض في إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة الناشئة عن المعدل المنخفض. كما أن الانخفاض في معدل تكاليف الدعم غير المباشرة سوف يسهم على الفور في زيادة مقابلة في تحويل القيمة للمستفيدين. كما تعتبر تنمية القدرات والمساعدة التقنية الكبيرة التي يقدمها عدد من مناحي القطاع الخاص مساهمة فريدة لأنشطة البرنامج التي سوف تُقدّر في المستقبل، كلما أمكن.

التمويل المرن والتمويل الذي يمكن التنبؤ به

57- تجاوزت المساهمات المخصصة بمرونة للبرنامج 420 مليون دولار أمريكي في عام 2015، وهي تزيد بنسبة 8 في المائة عن مجموع التمويل. وبينما كان هذا متنسقاً كنسبة مئوية مع السنوات القليلة الماضية، إلا أنه كان يمثل من حيث القيمة المطلقة انخفاضاً عن المساهمات التي بلغت 30 مليون دولار أمريكي في عام 2014.

58- وكان لارتفاع قيمة الدولار الأمريكي أثر سلبي كبير على المساهمات المخصصة بمرونة للبرنامج والعائدات المتعددة السنوات لأن معظم الجهات المانحة تقدم مثل هذه المساهمات بعملة غير محسوبة بالدولار الأمريكي. وكان التأثير ملحوظاً بشكل خاص في عام 2015: فقد كان البرنامج سيتلقى مبلغاً إضافياً قدره 44 مليون دولار أمريكي من المساهمات المخصصة بمرونة، و16 مليون دولار أمريكي من المساهمات المتعددة السنوات لو أن المساهمات قد تأكدت عندما كان متوسط معدل سعر الصرف مماثلاً للمعدل في عام 2014.

59- ولزيادة إمكانية التنبؤ بالتمويل، وقّع البرنامج والعديد من المانحين ترتيبات لمساهمات متعددة السنوات واتفاقات استراتيجية للشراكة. وفي عام 2016، جدد البرنامج الاتفاقات الاستراتيجية للشراكة مع أيرلندا، ونيوزيلندا، والنرويج، ورحّب بانضمام الدانمرك وأيسلندا إلى المجموعة. واستمرت في عام 2016 ترتيبات المساهمات المتعددة السنوات مع أستراليا، وفنلندا، ولكسمبرغ، وجمهورية كوريا، والاتحاد الروسي. وسوف يُستكمل الاتفاق الاستراتيجي للشراكة مع كندا في سبتمبر/أيلول 2016، ومددت المملكة المتحدة الاتفاق الاستراتيجي لشراكاتها لعام واحد بينما استمرت المفاوضات بشأن اتفاق في المستقبل.

(6) "أسلوب حساب تحليل معدل تكاليف الدعم غير المباشرة في البرنامج" (WFP/EB.2/2014/5-D/1).

الشكل ثانياً-6: مانحون لديهم اتفاقات استراتيجية للشراكة (2012-2020)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	مانح لديه اتفاق استراتيجي للشراكة
									أستراليا
									كندا*
									الدانمرك
									فنلندا
									آيسلندا*
									آيرلندا
									لكسمبرغ
									نيوزيلندا
									النرويج
									جمهورية كوريا
									الاتحاد الروسي
									المملكة المتحدة

*لم تتأكد بعد.

اللون الأخضر الفاتح = اتفاقات سابقة.

اللون الأخضر الداكن = اتفاقات حالية.

اللون الأصفر = قيد التفاوض أو استُكملت.

60- كما أن المساهمات لمدد طويلة تمكّن البرنامج من التخطيط وشراء الأغذية بطريقة فعّالة ومرنة، مما يحقّق أقصى قدر من الكفاءة. وتُعتبر المساهمات التي يمكن التنبؤ بها والمرنة بمثابة المحرّكات الرئيسية لخارطة الطريق المتكاملة: ومع هذا، فإن نسبة المساهمات لمدة تزيد عن عام انخفضت من 72 في المائة في عام 2014 إلى 67 في المائة في عام 2015. وسوف يقوم البرنامج برصد هذا الاتجاه لأن الحدود الزمنية الصارمة للمساهمات تقلّل من المرونة وتزيد من تكاليف المعاملات بدرجة كبيرة.

61- أمّا المساهمات التي كان يمكن استخدامها لسداد السلف⁽⁷⁾ فقد انخفضت من 2.4 مليار دولار أمريكي في عام 2014 إلى 2.2 مليار دولار أمريكي في عام 2015 – أي بنسبة 42 في المائة من جميع المساهمات. وتشمل الآثار السلبية لهذا الاتجاه ما يلي:

- فرص ضائعة لتحقيق وفورات: فيتعذر شراء الأغذية عندما تكون التكاليف منخفضة، مثلاً بعد الحصاد مباشرة، أو تكون الأغذية مُجهّزة سلفاً لتدنية تكاليف النقل عندما تكون الطرق غير صالحة للاستخدام؛
- حالات انقطاع الإمدادات بالنسبة للأغذية والتحويلات القائمة على النقد: ففي الأنشطة طويلة الأجل، مثل التغذية، تبتدد الاستثمارات الأولية إذا تعدّر استمرار المساعدة؛
- زيادة تكاليف المعاملات: في غياب التمويل المؤكّد، فإنه يتعيّن استخدام عقود تجارية وعقود عمالة قصيرة الأجل وبالتالي أقل كفاءة.

(7) يشار إليها رسمياً على أنها إقراض داخلي للمشروعات.

62- ووفقاً لنظام التتبع المالي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يعد البرنامج أكبر المستفيدين من تمويل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في عامي 2014 و2015، إذ تلقى أكثر من 20 في المائة من معونته الإنسانية. وبالنسبة لمعظم كبار المانحين للبرنامج، يُعد البرنامج الشريك المفضل لتقديم المساعدة الإنسانية. وبالنسبة لمعظم كبار المانحين، يعتبر البرنامج الشريك المفضل لتقديم المساعدة الإنسانية.

الجدول ثانياً-1: البرنامج في نظام التتبع المالي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية				
أكبر المانحين للبرنامج	ترتيب البرنامج بالنسبة لهذا المانح في عام 2014	النسبة المئوية للبرنامج من مساهمات المانح في عام 2014	ترتيب البرنامج بالنسبة لهذا المانح في عام 2015	النسبة المئوية للبرنامج من مساهمات المانح في عام 2015
الولايات المتحدة الأمريكية	1	27	2	21
المملكة المتحدة	1	16	1	16
ألمانيا	1	22	1	27
كندا	1	30	1	27
المفوضية الأوروبية	1	14	1	15
اليابان	2	21	2	18
المملكة العربية السعودية	1	33	1	28

حساب الاستجابة العاجلة

63- يُعد حساب الاستجابة العاجلة مصدراً أساسياً للتمويل العاجل من أجل التخفيف من انقطاع خطوط الإمداد في الحالات التي تنطوي على تهديد للأرواح، أو من أجل الاستجابة لحالات الطوارئ المفاجئة. ولم تتمكن الأمانة بعد من زيادة التزام المانحين حيال هذا المرفق الموضوعي والمتجدد الموارد من أجل الاستجابة لحالات الطوارئ، إلا أنه خيار قهري بالنسبة للجهات المانحة الراغبة في تقديم مساهمات مخصصة بمرونة نظراً لقدرته على إنقاذ الأرواح، والالتزامات غير الملزمة التي قطعها القمة العالمية للعمل الإنساني.

القسم الثالث: خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات (8)

- 64- يعرض هذا القسم خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات لعام 2017. وتعد هذه الخطة تجميعاً للخطط القائمة على الموارد بالنسبة لكل عملية، مع عدد المستفيدين، وأحجام الحصص الغذائية، ومنح المساعدة المطابقة للتمويل المتوقع وأفضليات المانحين. ويوضح هذا القسم أيضاً الآثار المحتملة لحالات قصور التمويل. وتُعد الحصص الغذائية اليومية وحدة التحليل لأنها تمكّن من إجراء قياس أكثر دقة من أعداد المستفيدين بالنسبة لتكاليف المساعدة الغذائية.
- 65- وتبلغ الاحتياجات التشغيلية لعام 2017 – وهي تجميع لاحتياجات حددتها تقديرات البرنامج للأمن الغذائي والتغذية – 9 مليارات دولار أمريكي، منها 600 مليون دولار أمريكي لتكاليف الدعم غير المباشرة. ويجب أن يوفّر 21.5 مليار حصة يومياً لنحو 88 مليون مستفيد من خلال 143 مشروعاً في 77 بلداً؛ وإذا أُدرجت الأموال الاستثنائية، فيصبح المجموع 195 مشروعاً في 81 بلداً.
- 66- و يبلغ التمويل المتوقع لعام 2017، والذي يستند إلى توقعات وأفضليات المانحين، 5.2 مليار دولار أمريكي. و يبلغ مجموع خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات 5.4 مليار دولار أمريكي، وهي ستوفّر 16.5 مليار حصة يومية لنحو 68 مليون مستفيد، ثلثهم من النساء والأطفال. ويُعد رقم خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات أعلى من التوقعات وأنها من المتوقع أن يكون هناك بعض المساهمات غير المستخدمة والمرحلة في بداية ونهاية عام 2017.
- 67- وتتوقع خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات لعام 2017 قصوراً بنسبة 41 في المائة في الوفاء بالاحتياجات المقدّرة. ويُعد هذا أقل من الفجوة التي بلغت 46 في المائة في خطة الإدارة (2016-2018)، والذي يوضح كيف أن تحديد أولويات الأنشطة من حيث الأموال المتوقعة قد مكّن البرنامج من التخطيط بصورة أكثر دقة وتحقيق القيمة مقابل المال.
- 68- و يبلغ المتوسط المتوقع لتكلفة الحصص الغذائية اليومية المرجحة 0.30 دولار أمريكي في خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات لعام 2017، وهو قريب للغاية من 0.31 دولار أمريكي في تقرير الأداء السنوي لعام 2013، و 0.33 دولار أمريكي في خطة الإدارة (2016-2018). وتوزّع التكلفة الأقل بصورة بيانية إلى زيادات في العدد المخطط للمستفيدين والحصص. غير أن هذا المتوسط يحجب مجموعة التكاليف حسب نوع التدخلات (انظر الجدول ثانياً-2).
- 69- ولا تزال الاحتياجات التشغيلية المقدّرة لعامي 2017 و2018 في خطة الإدارة تستخدم كأساس للالتزام البرنامج بأن يمثل صوت الفئات الأكثر ضعفاً (انظر الملحق الثالث).⁽⁹⁾

تكلفة المساعدة الغذائية ونطاقها

- 70- سوف تساعد أنشطة البرنامج بصورة غير مباشرة عدداً من الناس أكبر من العدد المخطط للمستفيدين من التحويلات المباشرة في عام 2017، والذي يبلغ 68 مليون مستفيد. ويقدر البرنامج⁽¹⁰⁾ أن ملايين إضافية سوف يستفيدون من تحسين البنية الاجتماعية والأصول المجتمعية. وفي عام 2015، استفاد 13.5 مليون شخص آخرون بصورة مباشرة من التحسينات المجتمعية، واستفاد مليونان آخران من برامج الرسائل والمشورة الخاصة بالتغذية. ومن المتوقع أيضاً أن يستمر أكثر من مليون من صغار المزارعين في برامج لتحسين مهارات التسويق.⁽¹¹⁾
- 71- وتشير التوقعات القائمة على الموارد إلى أن عدد مستفيدين الفئة الأولى من أنشطة المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول بلغ 10.1 مليون شخص. واعتباراً من عام 2017، سيحاول البرنامج بصورة تدرجية تقدير عدد مستفيدي

(8) تشمل الأرقام في هذا القسم تكاليف الدعم غير المباشرة والأموال الاستثنائية ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(9) سوف تدرج في الوثيقة النهائية المقدمة للمجلس.

(10) تشمل طريقة التقدير الناس الذين سيستفيدون من الوصول إلى أصول أنشئت أو أصلحت عن طريق برنامج المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول.

(11) استناداً إلى الأرقام في تقرير الأداء السنوي لعام 2015 عن الناس الذين ساعدهم البرنامج.

الفئة الثانية من تلك الأنشطة. وتشير التوقعات الأولية القائمة على الموارد إلى أن ما يقدر بنحو 13.1 مليون شخص ستكون لديهم القدرة على الوصول إلى الأصول المنشأة أو التي أعيد تأهيلها، والاستفادة منها، والتمتع بحمايتها عن طريق أنشطة المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول في عام 2017.

72- ويساعد البرنامج على تنمية قدرات الحكومات بصورة متزايدة عن طريق تقديم المساعدة التقنية في تصميم برامج شبكات الأمان الوطنية. ومن الصعب تحديد عدد "المستفيدين من السياسات والممارسات المتغيرة"، ولكن البرنامج ملتزم بتقديم أمثلة⁽¹²⁾ على مساهمته من أجل تحسين حياة 795 مليوناً⁽¹³⁾ من الناس الذين يعانون من نقص التغذية.

73- وتضع خطة الإدارة (2017-2019) في اعتبارها الآثار المتوقعة لتوقعات التمويل على المحتوى وتكلفة الحصص الغذائية بالنسبة للمستفيدين المباشرين من المساعدة التي يقدمها البرنامج. ومقارنة بالاحتياجات المقدرة، يقوم كل بلد بتعديل تدخلاته لوضع خطة مؤقتة محددة الأولويات بهدف تحقيق أقصى قيمة مقابل المال، وتدنية الآثار السلبية على المستفيدين، وتلبية شروط المانحين. ويجب على مديري البرامج مراعاة هذه المعلومات في القرارات المتعلقة بتحديد الأولويات. وتشمل الخيارات عدم استمرار طائفة من التدخلات، وتخفيض أعداد الناس الذين يحصلون على المساعدة، وتخفيض أحجام الحصص الغذائية اليومية، أو تخفيض المساعدة. ويمكن أن تؤدي عملية تحديد الأولويات إلى تخفيض أعداد المستفيدين بنسبة تتراوح من 20 إلى 30 في المائة في بعض الأنشطة، ولكن مع الإبقاء على مدة المساعدة بشكل عام.

74- ويختلف تحليل تكلفة الحصص الغذائية في البرامج المختلفة، ولكن متوسط التكلفة المرجحة للحصة الغذائية تصل إلى أدنى مستوياتها وهي 0.2 دولار أمريكي في البرامج الإنمائية وإلى أعلى مستوياتها وهي 0.4 دولار أمريكي في برامج الطوارئ. ويُعد استخدام الأموال بكفاءة أمراً ضرورياً في جميع العمليات، ولكن التكاليف في حالات الطوارئ يحتمل أن تكون أعلى منها في سياقات غير الطوارئ.⁽¹⁴⁾

75- ويبين الجدول ثالثاً-1 تكلفة الحصص الغذائية حسب الأنشطة وفئات البرامج.

الجدول ثالثاً-1: التكلفة المرجحة للحصة الغذائية حسب الأنشطة لعام 2017*	
النشاط	تكلفة الحصص الغذائية (بالدولار الأمريكي)
التوزيع العام	0.24
برامج التغذية	0.34
فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل	0.25
المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول	0.30
الوجبات المدرسية	0.28

* استناداً إلى أن وحدات الأساس تبلغ 1000 سعر حراري كما في خطة الإدارة (2016-2018).

76- وتعد عمليات التوزيع العام للنشاط الرئيسي في حالات الطوارئ، ولكن نسبة أنشطة التغذية تتزايد تماثياً مع التزام البرنامج بضمان الحصول على أغذية مغذية طوال العام، وخاصة أثناء الأزمات. وسوف تزداد بعض التكاليف نتيجة لذلك، خاصة فيما يتعلق بإنتاج الأغذية المغذية الخاصة، ونظم النقل والتخزين المطلوبة لضمان أن تحتفظ بمحتواها

(12) أشار تقرير الأداء السنوي لعام 2015 إلى أن 30 مليون شخص استفادوا من البرامج الوطنية التي دعمها البرنامج في الهند وبيرو.

(13) منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، 2015. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: تحقيق أهداف الجوع الدولي: قياس التقدم غير المتوازن. روما متاح على الموقع الشبكي <http://www.fao.org/3/a-i4646e.pdf>.

(14) انظر WFP/EB.2/2011/5-E/1.

من المغذيات الدقيقة. وقد ساهم هذا التغيير في تكلفة أعلى للحصة الغذائية في حالات الطوارئ من تكلفة الحصة في خطة الإدارة (2016-2018).

77- وفي العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش، من المتوقع أن يتم توزيع 72 في المائة من الحصص الغذائية اليومية في خطة العمل المحددة الأولويات عن طريق التوزيع العام، و12 في المائة عن طريق برامج التغذية، و8 في المائة عن طريق أنشطة المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول، و7 في المائة عن طريق الوجبات المدرسية. وفي المشروعات الإنمائية، تستأثر التغذية المدرسية بنسبة 81 في المائة من الحصص الغذائية اليومية المخططة، وسوف تستأثر التغذية بنسبة 14 في المائة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول بنسبة 5 في المائة.

خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات

78- تبلغ خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات 5.4 مليار دولار أمريكي في عام 2017، وتُمثل زيادة بنسبة 16 في المائة عن عام 2016، وهو ما يُعزى بدرجة كبيرة إلى استمرار التزام المانحين من استجابة لحالات الطوارئ من المستوى 3 في الشرق الأوسط، إلى جانب حالات الطوارئ الجديدة من المستوى 3 لظاهرة النينيو في الجنوب الأفريقي. ومع أنه يتوقع زيادة الإيرادات العامة، إلا أن بعض التغييرات عن الخطة المؤقتة المحددة الأولويات لعام 2016 تشير إلى تخفيضات في الميزانية: وعلى سبيل المثال، في العراق انخفضت أعداد المستفيدين بنسبة 31 في المائة، وفي النيجر انخفضت بنسبة 43 في المائة، بسبب التخفيض الكبير في عدد المستفيدين المراد مساعدتهم.

79- وتفترض خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات تخصيص مساهمات على مستوى المشروعات، وهذا سيوفر قدراً من المرونة لتحديد الأولويات على مساعدة الأنشطة. ويجري تجميع البيانات لتوضيح الآثار على مختلف جوانب عمل البرنامج.

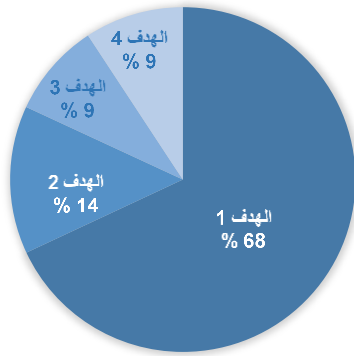
التحليل حسب الهدف الاستراتيجي والنشاط

80- يبين الجدول ثالثاً-2 خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات حسب الهدف الاستراتيجي والنشاط.

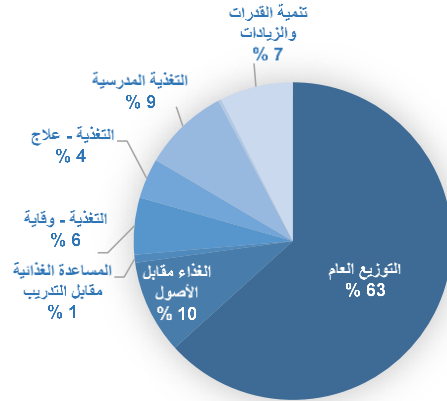
الجدول ثالثاً-2: خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات لعام 2017 حسب الهدف الاستراتيجي والنشاط (مليون دولار أمريكي)					
النشاط	الأهداف الاستراتيجية				
	1	2	3	4	المجموع
التوزيع العام	3 146	99	151	-	3 396
المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول	54	280	176	4	514
المساعدة الغذائية مقابل التدريب	8	16	13	7	44
التغذية – الوقاية	137	85	21	69	312
التغذية – العلاج	106	23	-	91	220
التغذية المدرسية	11	163	83	220	477
فيروس نقص المناعة البشرية/السل	3	2	2	11	19
تنمية القدرات وزيادتها	185	75	47	96	403
المجموع	3 651	744	493	497	5 385

81- يبين الشكلان تالئاً 1 وئالئاً 2 خطة العمل المؤقءة المءءة الأولويات حسب الءءف الاسءرائجى والنشاط لعام 2017 النسب المئوية

الشكل ئالئاً 1- خطة العمل المؤقءة المءءة الأولويات حسب الءءف الاسءرائجى



الشكل ئالئاً 2- خطة العمل المؤقءة المءءة الأولويات حسب النشاط



82- ويستأءر الءءف الاسءرائجى 1 من الجانب الأكبر من خطة العمل المؤقءة المءءة الأولويات، وهو 3.7 مليار ءولار أمريكي - أي بنسبة 68 في المائة - مقابل 3.1 مليار ءولار أمريكي و66 في المائة في عام 2016. وتتعلق الزيادة إلى ءء كبير بالاءءياجاء الزائءة في حالات الطوارئ من المسءوى 3 الءى تستأءر بنسبة 87 في المائة من مجموع المبلغ المرصوء في الميزانية للءءف الاسءرائجى 1 لهذه العمليات.

83- ويستأءر الءءف الاسءرائجى 2 بمبلغ 744 مليون ءولار أمريكي - أي بنسبة 17 في المائة - ويمءل زيادة قءرها 243 مليون ءولار أمريكي عام 2016. ويستأءر الءءف الاسءرائجى 3 بمبلغ 493 مليون ءولار أمريكي - أي بنسبة 9 في المائة - وهو يمءل زيادة قءرها تسعة ملايين ءولار أمريكي عن عام 2016. ويستأءر الءءف الاسءرائجى 4 بمبلغ 497 مليون ءولار أمريكي - أي بنسبة 9 في المائة - ويمءل زيادة قءرها 99 مليون ءولار أمريكي عن عام 2016.

84- وفي إطار الءءف الاسءرائجى 1 تستأءر عمليات التوزيع العام بمبلغ 3.4 مليار ءولار أمريكي في خطة العمل المؤقءة المءءة الأولويات لعام 2017، بزيادة قءرها 700 مليون ءولار أمريكي عن الخطة في عام 2016. ويعزى بءرءة كبيرة إلى أن عمليات التوزيع العام تستأءر بنسبة 79 في المائة من الاءءجاباء المخططءة لعمليات الطوارئ من المسءوى 3.

ءءم إنشاء الأصول وسبل كسب العيش

85- مقارنة بخطة عام 2016، تستأءر أنشءة المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول بمبلغ أكبر قءره 22 مليون ءولار أمريكي عما في هذه الخطة، وتستأءر التغذية المدرسية بمبلغ أكبر قءره 51 مليون ءولار أمريكي، وءنمية القدرات وزياءءها بمبلغ قءره 64 مليون ءولار أمريكي. وتستأءر ئءءلاء التغذية - وهي ئانى أكبر نشاط - بمبلغ 532 مليون ءولار أمريكي، أي أقل بمبلغ 48 مليون ءولار أمريكي من خطة عام 2016.

86- ووفقاً لسياسة البرنامج لعام 2015 بشأن بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية،⁽¹⁵⁾ فإنه سيعالج هو وشركاؤه الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وسيظل برنامج المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول الأداة الرئيسية لمثل هذه البرامج من أجل تمكين الأسر الضعيفة من تلبية احتياجاتها الغذائية وبناء أصولها لتدنية أخطار الكوارث وتحسين سُبل كسب العيش والقدرة على الصمود. وستواصل الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها وأصحاب المصلحة الآخرون تعاونهم من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية ضمن مبادرات مشتركة على المستوى القطري.

87- وفي الأزمات الممتدة ومرحلة الانتعاش المبكرة، سيتواصل استخدام المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول لدعم الأمن الغذائي والتغذية بغية توفير أساس لبرمجة الصمود المستدام والطويل الأجل وما يتبع ذلك من إعادة البناء وإعادة التأهيل.

88- وسيواصل البرنامج مع شركائه تحسين قدرات برامج إنشاء الأصول. وستكون النسخة المحدثة من الدليل التوجيهي بشأن المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول، والتي حددت في يوليو/تموز 2016، بمثابة دعم لهذه البرامج.

التغذية

89- تستأثر أنشطة التغذية بنسبة 10 في المائة من مجموع خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات. وتنفذ معظم أنشطة التغذية في إطار الهدفين الاستراتيجيين 1 و4. ومن المتوقع ألا يمُول سوى 533 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك تكاليف الدعم غير المباشرة، حتى مع أن 25 في المائة من الأطفال يعانون من سوء التغذية بصورة مزمنة. وهناك حاجة عاجلة إلى باقة شاملة من التدخلات التغذوية.

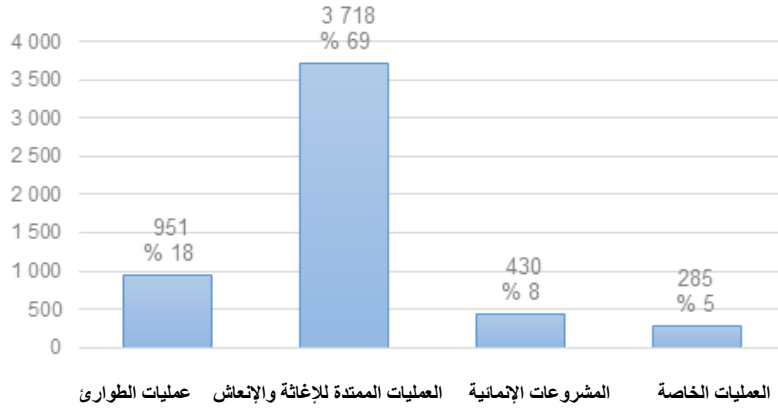
90- ويجري تعديل برامج أخرى تابعة للبرنامج لتحسين الآثار التغذوية: إذ يجري وضع برامج للحماية الاجتماعية مراعية للتغذية بزيادة التنوع الغذائي عن طريق إتاحة الحصول على الأغذية المقواة في عمليات التوزيع العام، واستخدام الاتصالات الخاصة بتغيير السلوك في برامج التحويلات القائمة على النقد لتحسين الأطعمة اليومية. ولا تنعكس تكلفة هذه التدخلات في خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات.

التحليل حسب فئات البرامج

91- يبين الشكل ثالثاً-3 خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات حسب فئة البرامج.

⁽¹⁵⁾ "سياسة بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية" (WFP/EB.A/2015/5-C).

الشكل ثالثاً-3: خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات لعام 2017
حسب فئة البرامج (مليون دولار أمريكي)



92- كما في عام 2016، تُعد العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش أكبر فئات البرامج: فهي تستأثر بمبلغ 3.7 مليار دولار أمريكي – أي بنسبة 69 في المائة من موارد الأولويات المحددة – ومن هذا المبلغ تستأثر العمليات في إثيوبيا، والمنطقة السورية، والسودان بنسبة 30 في المائة. ويعتبر عدد العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش أعلى بنسبة 73 في المائة منه في خطة عام 2016، ويُعزى بدرجة كبيرة إلى أن بعض عمليات الطوارئ قد أعيد تصنيفها. وهذا ينعكس أيضاً في الانخفاض في احتياجات عمليات الطوارئ من 1.8 مليار دولار أمريكي في عام 2016 إلى 951 مليون دولار أمريكي في عام 2017.

93- وفي خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات لعام 2017، تستأثر المشروعات الإنمائية بمبلغ 1.2 مليار دولار أمريكي – أي بنسبة 8 في المائة – أقل مما كان في عام 2016. أما العمليات الخاصة، فسوف تزيد بمقدار 34 مليون دولار أمريكي – أي بنسبة 13 في المائة. وتستمر أكبر العمليات الخاصة للبرنامج في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وجنوب السودان، والتي تستأثر معاً بنسبة 54 في المائة من خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات.

التحليل حسب نوع التحويل

94- توجد للبرنامج حالياً ثلاث طرائق لتقديم المساعدة: أغذية عينية، وقسائم أغذية، وتحويلات قائمة على النقد⁽¹⁶⁾ ويمكن استخدام كل طريقة بمفردها أو مقترنة بطرائق أخرى. ويبين الجدول ثالثاً-3 خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات حسب نوع التحويل.

(16) انظر الملحق السادس. (الذي سيذكر في الوثيقة النهائية المقدمة للمجلس).

الجدول ثالثاً-3: خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات لعام 2017 حسب نوع التحويل، بما في ذلك التكاليف ذات الصلة		
نوع التحويل		
النسبة المئوية	ملايين الدولارات الأمريكية	
56	2 806	الأغذية العينية وما يرتبط بها من تكاليف التشغيل المباشرة والنقل البري والتخزين والمناولة
23	1 144	التحويلات القائمة على النقد وما يرتبط بها من تكاليف التشغيل المباشرة
2	125	قسائم الأغذية وتكاليف التشغيل المباشرة المرتبط بها
7	339	تنمية القدرات وزيادتها
12	619	تكاليف الدعم المباشرة
100	5 033	المجموع
	352	تكاليف الدعم غير المباشرة
	5 385	المجموع الكلي

95- وتستأثر الأغذية ما يرتبط بها من تكاليف التشغيل المباشرة والنقل البري والتخزين والمناولة بمبلغ 2.8 مليار دولار أمريكي. وتستأثر العمليات في إثيوبيا، وجنوب السودان، والمنطقة السورية، واليمن بنسبة 48 في المائة من تحويلات الأغذية المخططة.

التحويلات القائمة على النقد وقسائم الأغذية (17)

96- تستأثر التحويلات القائمة على النقد، والتي تشمل التحويلات النقدية والقسائم المشروطة وغير المشروطة، وتكاليف التشغيل المباشرة المرتبطة بها بمبلغ 1.14 مليار دولار أمريكي – أي بنسبة 23 في المائة من خطة العمل. وتُعد نسبة التحويلات القائمة على النقد وقسائم الأغذية⁽¹⁸⁾ أكبر بنسبة 11 في المائة منها في خطة 2016-2018. ومن المتوقع أن تكون العمليات الخاصة باللاجئين السوريين واليمن أكبر مستخدمي التحويلات القائمة على النقد وقسائم الأغذية، إذ تستأثر بنسبة 49 في المائة من خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات.

97- ويستخدم البرنامج الآن قسائم الأغذية كطريقة قائمة بذاتها منفصلة عن التحويلات العينية والتحويلات قائمة على النقد. ويشمل استخدامها أساليب العمل المرتبطة بالنقد، ويمكن تحويلها بسهولة إلى تحويلات قائمة على النقد لتوسيع خيارات المستفيدين. وتستأثر قوائم الأغذية والتكاليف المباشرة المرتبطة بها، باستثناء تكاليف الدعم غير المباشرة، بمبلغ 125 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 2 في المائة من خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات في عام 2017.

98- وزاد عدد المستفيدين من التحويلات القائمة على النقد من مليون شخص في عام 2009 إلى 9.6 مليون شخص في عام 2015. وزاد استخدام التحويلات القائمة للنقد من 26 عملية في 19 بلداً في عام 2009 إلى 84 عملية في 54 بلداً في عام 2016.

99- ويتوقف تحقيق "أفضل أثر لاستخدام البرامج القائمة على النقد"⁽¹⁹⁾ على وجود موظفين مدربين وشركاء ونظام موحد يمكن أن يستخدمه كل شخص. ومنذ عام 2015، قدّم البرنامج تدريباً خاصاً عن التحويلات القائمة على النقد للموظفين في جميع المجالات الوظيفية في جميع الأقاليم، ولنحو 150 موظفاً يعملون مع شركاء خارجيين.

(17) تستبعد الأرقام في هذا القسم تكاليف الدعم المباشرة وتكاليف الدعم غير المباشرة، وفي حالات معينة تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة.

(18) لم تكن قسائم الأغذية مخططة بصورة منفصلة بالنسبة لعام 2016.

(19) التزام القمة العالمية للعمل الإنساني.

100- ووفقاً لالتزام الأمانة في عام 2015، قامت بتوزيع أدوات جديدة للتحويلات القائمة على النقد. وتم تحسين آليات التنفيذ في النصف الأول من عام 2016 عن طريق طرح مناقصة عالمية، أسفرت عن اتفاقات طويلة الأجل مع شركاء ماليين وتقنيين بغية كفاءة التواصل العالمي الواسع النطاق. وقد ساعد هؤلاء الشركاء أيضاً على تحقيق ما يلي: (1) تخفيض فترات التنفيذ بالنسبة للتحويلات القائمة على النقد؛ (2) إجراء تغييرات في الطريقة تعكس ظروف السوق واحتياجات المستفيدين؛ (3) تخفيض تكاليف التسليم؛ (4) توحيد العمليات لتخفيض المساءلة والمخاطر. ونتيجة لذلك، تستطيع المكاتب القطرية العمل مع نظراء محليين لتحقيق أقصى فائدة من التحويلات القائمة على النقد كأساس لتحسين الأمن الغذائي والتغذية.

101- ومن المتوقع أن تستخدم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش للمنطقة السورية⁽²⁰⁾ أكبر نصيب من التحويلات القائمة على النقد في عام 2017 – 599 مليون دولار أمريكي. وهذا أعلى من الرقم في خطة عام 2016، ولكن تم تعويضه من التخفيضات المتوقعة في التمويل وأنشطة التحويلات القائمة على النقد في العراق، ونيبال، واليمن.

102- ومن المتوقع أن يستأثر التوزيع العام للتحويلات القائمة على النقد بمبلغ 872 مليون دولار أمريكي؛ ويُعد تقديم المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول ثاني أكبر نشاط يستخدم التحويلات القائمة على النقد، إذ يستأثر بمبلغ 195 مليون دولار أمريكي. وبالنسبة لفئات البرامج، سوف يتم تقديم النصيب الأكبر من التحويلات القائمة على النقد – مليار دولار أمريكي – عن طريق العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش.

103- وتشمل التحويلات القائمة على النقد قسائم قيمة وتحويلات نقدية عن طريق مقدمي الخدمات المالية. وسوف يُقدّم 0.72 مليار دولار أمريكي من المبلغ المخطط البالغ 1.14 مليار دولار أمريكي للتحويلات القائمة على النقد، في شكل قسائم قيمة، و0.42 مليار دولار أمريكي في شكل تحويلات نقدية عن طريق مقدمي الخدمات المالية.

104- وتستأثر قسائم الأغذية⁽²¹⁾ بمبلغ 125، أي بنسبة 2 في المائة من خطة العمل لعام 2017. وسوف تكون عملية الطوارئ في اليمن أكبر المستخدمين، إذ تستأثر بمبلغ 102 مليون دولار أمريكي؛ ومن المتوقع أن تبلغ قيمة الأغذية المقرر تسليمها عن طريق عمليات الطوارئ 118 مليون دولار أمريكي.

تنمية القدرات وزيادتها

105- تطلب الحكومات مساعدة تقنية من المكاتب القطرية بصورة متزايدة لوضع نُهج مبتكرة من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية: فتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة يتوقف بدرجة كبيرة على قدرات البرنامج في هذا الصدد. ولهذا يجب تخصيص موارد لتحسين القدرات الوطنية والعمل مع الحكومات لتوسيع نطاق الأنشطة من أجل تحقيق هدف القضاء على الجوع.

106- وتستأثر تنمية القدرات وزيادتها بنسبة 7 في المائة من خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات. وتستأثر جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والصومال بنسبة 41 في المائة من هذه الطريقة.

107- يبين الجدول ثالثاً-4 خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات حسب النشاط ونوع التحويل.

(20) الجمهورية العربية السورية وخمسة بلدان مجاورة.

(21) أُدرجت قسائم الأغذية مع القسائم النقدية في خطة الإدارة (2016-2018).

الجدول ثالثاً-4: خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات لعام 2017 حسب النشاط ونوع التحويل (مليون دولار أمريكي)*				
النشاط	الأغذية وتكاليف التشغيل المباشرة المرتبطة بها	التحويلات القائمة على النقد وتكاليف التشغيل المباشرة المرتبطة بها	قسائم الأغذية وتكاليف التشغيل المباشرة المرتبطة بها	تنمية القدرات وزيادتها
التوزيع العام	1 845	872	118	-
المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول	200	195	4	-
المساعدة الغذائية مقابل التدريب	10	23	0	-
التغذية – الوقاية	238	8	2	-
التغذية – علاج	167	0	-	-
التغذية المدرسية	331	45	1	-
فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل	14	0	0	-
تنمية القدرات وزيادتها	-	-	-	339
المجموع	2 806	1 144	125	339

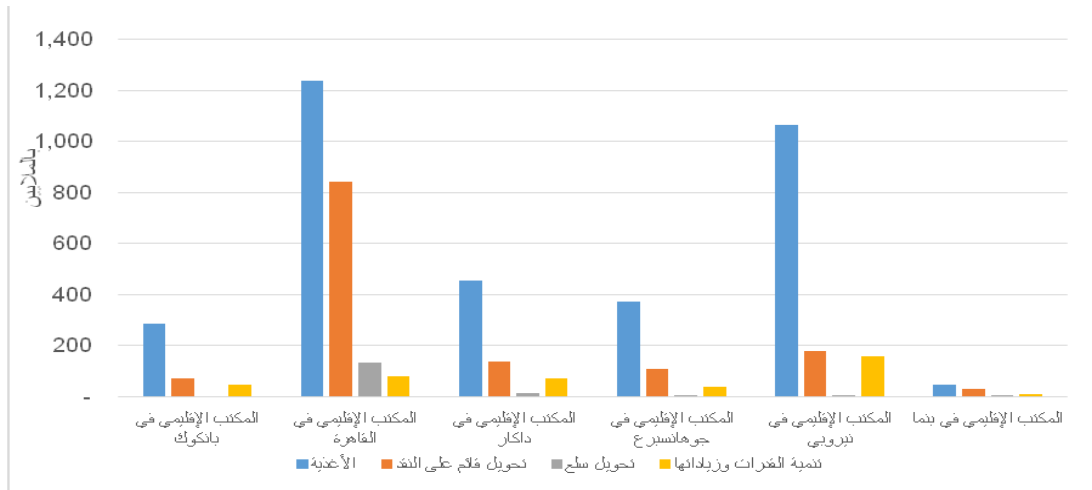
* باستثناء تكاليف الدعم المباشرة وتكاليف الدعم غير المباشرة

108- وسوف توزع التحويلات القائمة على النقد وقسائم الأغذية بصورة أساسية عن طريق عمليات التوزيع العام والمساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول، وسوف تستخدم أنشطة التغذية والتغذية المدرسية تحويلات الأغذية بصورة رئيسية.

109- ويبين الشكل ثالثاً-4 خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات حسب نوع التحويل والمكتب الإقليمي.

الشكل ثالثاً- 4 خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات لعام 2017

حسب نوع التحويل والمكتب الإقليمي



* بما في ذلك تكاليف الدعم المباشرة وتكاليف الدعم غير المباشرة، ولكن باستثناء الصناديق الاستثنائية.

110- يعتبر المكتب الإقليمي في القاهرة أكبر مستخدم للأغذية العينية، والتحويلات القائمة على النقد، وقسائم الأغذية – وهي تستأثر بنسبة 43 في المائة من خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات. وتعتبر التحويلات القائمة على النقد ثاني أكبر طريقة للتحويل، إذ تستأثر بنسبة 25 في المائة من مجموع خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات: وهذا يعكس

استثمار البرنامج في أدوات تمكّن المكاتب القطرية من اعتماد طرائق وفقاً لاحتياجات المستفيدين. ويحصل إقليم شرق ووسط أفريقيا على أكبر نصيب من تنمية القدرات وزيادتها وهو ثاني أعلى نصيب بالنسبة لجميع الطرائق.

التحليل حسب المجالات المواضيعية

111- سوف تُنفذ خطة التنمية لعام 2030 على المستوى القطري. وسوف يعمل البرنامج مع أصحاب المصلحة الوطنيين وفرق الأمم المتحدة القطرية من أجل تحديد أفضل الطرق لدعم الاستراتيجيات الوطنية بغية تحقيق القضاء على الجوع: وهذا سوف يشمل إقامة روابط وموامة مع الاستراتيجيات القطرية للتنمية المستدامة. وسوف يكون النهج والتخطيط الاستراتيجي القطري جوهر الخطة الاستراتيجية (2017-2021)، ولذلك فإن الاستعراضات الاستراتيجية تعقبها خطة استراتيجية قطرية.

112- والأهداف هي: (1) دعم البلدان في تقدمها نحو القضاء على الجوع؛ (2) تطبيق الخطة الاستراتيجية (2017-2021) على المستوى القطري، بما في ذلك الاستجابات لحالات الطوارئ؛ (3) تحقيق أقصى قدر من الاتساق وفعالية مساعدات البرنامج وشرائحه في مواجهة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وسوف يتوقع البرنامج التزام شركائه بمبادئه الأساسية والوفاء بتوقعات الشفافية والمساءلة.

113- وتشمل المجالات المواضيعية المختارة التي سوف تشكّل عمليات البرنامج في عام 2017 برمجة حالات الطوارئ والحالات الانتقالية، وتحليل الأمن الغذائي والتغذية، والحماية الاجتماعية وشبكات الأمان، وبرامج الحد من مخاطر الكوارث والمناخ، وربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والتغذية، والمساواة بين الجنسين، والرصد والتقييم.

برمجة حالات الطوارئ والحالات الانتقالية

114- استجابة للتقييمات، والمراجعات، واستعراضات السياسات، سوف يحسّن البرنامج برمجته لحالة الطوارئ والحالات الانتقالية، مع توجيه اهتمام خاص لستة مجالات مواضيعية مترابطة: الحماية، والمساءلة تجاه السكان المتضررين، والتشرد القسري، والتحضر، والحصول على الخدمات الإنسانية، وبناء السلام. وسوف تصدر التوجيهات، وسوف يتم تدريب المديرين القطريين، ونواب المديرين القطريين، ورؤساء البرامج، ورؤساء البرامج، وقادة البرامج الناشئين عن طريق نهج "الاستثمار في تعلم امتياز البرامج". وسوف ينشأ نظام أكثر استدامة لدعم المكاتب القطرية.

115- وسيتم إدماج الحماية والمساءلة بالنسبة للسكان المتضررين في عمل البرنامج عن طريق الدعم الميداني، والتوجيه، والأعمال التحضيرية لتقييم سياسة الحماية. وسوف يساعد مشروع مشترك للوصول الإنساني القائم على المبادئ، بالتعاون مع شعب الأمان، وسلسلة الإمداد، والاستعداد للطوارئ والاستجابة لها، على دعم المكاتب القطرية التي تعمل في ظروف تشغيل معقدة.

116- وبعد الموافقة على سياسة بناء السلام،⁽²²⁾ ستدعم شعب المقر المكاتب القطرية في البرمجة المراعية للنزاعات. وسيواصل البرنامج العمل في شراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتشجيع الاعتماد الذاتي للاجئين بناءً على تجارب في تشاد، وجنوب السودان، وأوغندا. وسيقوم البرنامج بتحديث سياساته وتوجيهاته بشأن برامج البيانات الحضرية.

الأمن الغذائي والتقديرات المشتركة

117- سيواصل البرنامج استخدام تقدير الاحتياجات، والتقديرات السوقية، والتحليل الاقتصادي من أجل تحديد أولويات مساعدته. ويُعد نهج البرنامج الموحد للإبلاغ عن المؤشرات المتعلقة بالأمن الغذائي مثلاً على التحسينات الأخيرة في توحيد المقاييس وإمكانية المقارنة بين البلدان. ويدرس البرنامج أيضاً الآثار المضاعفة للمساعدة الإنسانية على الاقتصادات المحلية، ويُجري تنقيحاً لنظام التحليل السوقي استناداً إلى الاستجابات، ويستطلع أيضاً إمكانية التشغيل المشترك بقاعدة بياناته الخاصة بالأسعار مع منظمة الأغذية والزراعة وشبكة الإنذار المبكر بالمجاعة.

التقديرات

118- ستواصل المكاتب الإقليمية والقطرية، بدعم من المقر، وبروح القمة العالمية للعمل الإنساني، التوسع في استقصاءات الأمن الغذائي، وتقديرات الطوارئ والأمن الغذائي، وإجراء تقديرات مشتركة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتقديرات للمحاصيل والأمن الغذائي مع منظمة الأغذية والزراعة، وتقديرات مشتركة بين الوكالات للاحتياجات بعد الكوارث، وتقديرات سريعة أولية متعددة القطاعات.

119- وسيعزز البرنامج مشاركته في شبكة معلومات الأمن الغذائي التي توسّع شراكاته مع منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، وشبكة الإنذار المبكر بالمجاعة، ومع مؤسسات إقليمية من قبيل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل من أجل بلوغ المستوى الأمثل لتحليل الأمن الغذائي والتغذوي. وسيواصل البرنامج استضافة أمانة شبكة معلومات الأمن الغذائي التي تصدر توجيهات بشأن قياس القدرة على الصمود، ومؤشرات الأمن الغذائي والتغذوي، وقياس أسعار السوق، وسيدعم البرنامج تنمية القدرات الوطنية والإقليمية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وشبكة الإنذار المبكر بالمجاعة.

رصد الأمن الغذائي

120- يجري اختبار مشروع البرنامج لتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها بالهواتف النقالة لجمع البيانات عن بُعد باستخدام المكالمات الهاتفية، والاستجابة الصوتية التفاعلية، وتكنولوجيا خدمة الرسائل القصيرة لجمع مؤشرات في الوقت الحقيقي. مصنفة حسب نوع الجنس عن الأسر المعيشية، ومؤشرات التغذية والأمن الغذائي المرتبط بالسوق. وتصدر منشورات تحليلية بعد فترة قصيرة من كل جولة من جولات جمع البيانات لتوفير معلومات حديثة لعمليات صنع القرار، والتخطيط، والنداءات.

121- ويُعد مشروع تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها بالهواتف النقالة من المشروعات القابلة للتوسع: فقد تم في عام 2015 جمع 100 000 استبيان لهذا المشروع في 20 بلداً، بزيادة تبلغ سبعة أمثال ما تحقق في عام 2014؛ وقد شمل هذا حالات الطوارئ في العراق، وجنوب السودان، والمنطقة السورية، واليمن.

122- وتساعد الدروس المستفادة على توسيع المشروع ليشمل بلداناً جديدة. فتجري تجربة المشروع باستخدام استقصاءات شبكة الإنترنت وأدوات الرسائل، من قبيل الخدمة الأساسية المجانية التي يتيحها فيس بوك، ويتم جمع مؤشرات جديدة. وسيتاح قريباً موقع شبكي يمكن عن طريقة تحميل معلومات حديثه بالمجال على الهواتف الذكية.

123- سوف يستمر رصد الأداء الزراعي الموسمي والآثار الناتجة عن ذلك بالنسبة للإمدادات الغذائية والدخول، عن طريق نظام البرنامج لتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، والذي يعزز قدرته على الاستشعار عن بُعد وقدرة نظام المعلومات الجغرافية. ويطوّر البرنامج منتجات الرصد الموسمي لبلدان يعينها باستخدام رسومات الخرائط

والفيديوهات، وقد استكمل تحليل ظاهرة النينيو الذي ينبه البرنامج إلى احتياجات الشراء المحتملة في المستقبل. وتشمل النهج التحليلية المبتكرة مشروع "أطلس وموارد الأرض والبيئة في كمبوديا"، والتعاون بشأن المناخ بين البرنامج والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ونظام المعلومات الجغرافية والخدمات التحليلية، والتعاون مع وكالة الفضاء الأوروبية ومنصات الرصد الساتلية (Sentinel-L) لزيادة وضوح الصور التي يتم التقاطها بنظام الاستشعار عن بُعد.

الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان

124- سيقدم البرنامج المزيد من الخدمات الاستشارية التقنية بهدف تعزيز القدرات القطرية على تصميم وتنفيذ وتقييم برامج الأمن الغذائي والحماية الاجتماعية المراعية لاعتبارات التغذية، وسيواصل دعم تطوير وتنفيذ شبكات الأمان المتعلقة بتخفيض الجوع، ونهج مختلفة لمساعدة السكان المعرضين لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي. وسيوفر البرنامج خبرته في التحويلات القائمة على النقد، وكفاءة سلاسل الإمداد، وإدارة المخاطر، وسلاسل القيمة المراعية للتغذية للبلدان التي تطلبها عن طريق الاستعانة بشركاء احتيابيين وخبراء خارجيين لتقديم المساعدة التقنية على النحو المطلوب. وسيواصل العمل مع الشركاء في مجلس التنسيق المشترك بين الوكالات للحماية الاجتماعية (SPIAC-B)، ودعم الحكومات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

125- وسوف يُحسن البرنامج نظم الحماية الاجتماعية الوطنية بغية دعم الاستجابات الإنسانية: ويتمثل الهدف في استخدام التحويلات القائمة على النقد لاستكمال نظم وطنية قدر المستطاع، وخاصة أثناء الأزمات وبعدها.

126- وسوف يشجع البرنامج عمليات الانتقال إلى برامج التغذية المدرسية الوطنية، وسيواصل تقديم المساعدة التقنية للحكومات. وسيواصل دعم نماذج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية مع وصلات بمنتجاتي الأغذية المحلية والمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وسوف يشجع تداول نهج نظم التغذية المدرسية من أجل تحقيق نهج النظم لتحسين نتائج التعليم، والذي يتتبع التقدم نحو تحقيق الملكية الوطنية للبرامج. وسوف يُحسن البرنامج تحليلاته بفعالية وكفاءة برامج التغذية المدرسية، ودعم الحكومات لإجراء تقييمات لفعالية تكلفة برامج التغذية المدرسية لبيان مدى تشجيعها على التعليم، حتى أثناء حالات الطوارئ، ودعم التنمية الوطنية.

النهج الثلاثي

127- يوفر النهج الثلاثي الأساس لبرمجة متكاملة طويلة الأجل تجعل الناس وسبل كسب معيشتهم محور التخطيط، ويربط بين أصحاب المصلحة في مجال العمل الإنساني والتنمية. وسوف تستخدم هذه الأداة في بناء شراكات، ومواءمة أنشطة البرنامج مع أنشطة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، وتحديد حلول ذات صلة بالسياقات المحلية.

برامج الحد من مخاطر الكوارث والمناخ

128- ستواصل المساعدة الغذائية والتغذوية التي يقدمها البرنامج دعم القدرة على الصمود أمام الصدمات والتخفيف من مخاطر الكوارث، والتكيف مع آثار تغير المناخ. وتماشياً مع الخطة الاستراتيجية (2017-2021) والهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة سيقدم البرنامج سياسته بشأن تغير المناخ إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها في دورته العادية الثانية عام 2016 إلى جانب خطة العمل. وستركز هذه السياسة على التعاون مع الشركاء لدعم الحكومات، وتحليل آثار تغير المناخ على الأمن الغذائي بغية إثراء السياسات والخطط وبناء القدرات من أجل استحداث أدوات لمواجهة المخاطر المتزايدة بسبب الكوارث المناخية وتغير المناخ على المدى الطويل.

129- ويخطط البرنامج لمواصلة توسيع نطاق مبادرة الصمود الريفي (R4)، والتي تحسّن الأمن الغذائي عن طريق الجمع بين الحد من المخاطر المجتمعية، والتأمين الصغير على الأصول، وتجميع سُبل كسب العيش، وشمول الخدمات المالية. وأظهر أول تقييم لمبادرة الصمود الريفي أن المزارعين المؤمن عليهم دخلوا مائة في المائة أكثر من المزارعين غير المأمّن عليهم، واشتروا المزيد من الماشية، واستثمروا المزيد من الأموال في البذور والأسمدة والأصول الإنتاجية. وتحقق النساء اللاتي غالباً ما يتراهن الأسر الأشد فقراً أكبر المكاسب في الإنتاجية.

130- وسيقوم البرنامج أيضاً بتفعيل مرفق مواجهة آثار تغيّر المناخ لتعزيز الأمن الغذائي (FoodSECuRE)، الذي يدعم الصمود في مواجهة الصدمات المناخية عن طريق الاستعداد المسبق، والتمويل الذي يمكن التنبؤ به عند حدوث الصدمات وأثناء الانتعاش. وقد نفذ البرنامج هذا المرفق في بلدان عديدة قبل حدوث ظاهرة النينيو الأخيرة.

131- ويجري البرنامج وكالة القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر تقييماً لطرق توسيع والتغطية عن طريق تكرار مخطط وكالة القدرة الأفريقية في المزيد من البلدان بغية وضع نُهج تتسم بالكفاءة للتأمين ضد المخاطر المناخية وتنمية القدرات من أجل تنفيذ خطة الاستجابة الوطنية. ويتواءم هذا العمل مع مبادرة التأمين في مجال المناخ لمجموعة البلدان السبعة.

132- ويوسّع البرنامج وشركاؤه في الحكومات، والأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، الخدمات المناخية في ملاوي، والسنغال، وجمهورية تنزانيا المتحدة؛ وتشمل هذه الخدمات توفير معلومات وأدوات ذات صلة بالمناخ لتمكين الحكومات والمجتمعات المحلية من زيادة قدرتها على الصمود. وتماشياً مع الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، يدعم البرنامج إدماج مبادرات الحصول المأمون على الطاقة النظيفة والميسورة في البرامج الوطنية.

توسيع نطاق وتعميم سُبل الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة

133- بدأت تجربة نهج الشراء من أجل التقدم الذي يربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق الزراعية في 20 بلداً، ويجري الآن تعميمها. وقد أُعدت توجيهات تقنية للمكاتب القطرية والحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين تشمل بناء القدرات، وطرائق مشتريات مراعية لمصالح صغار المزارعين. والهدف هو شراء 10 في المائة على الأقل من الأغذية السنوية من صغار المزارعين تماشياً مع نهج التخطيط الاستراتيجي القطري.

134- وسوف يتم تنسيق برنامج الشراء من أجل التقدم مع نُهج أخرى للبرنامج - تحديد خسائر ما بعد الحصاد، ومنصة "الشراء الصبور"، والاهتمام بجودة الأغذية وسلامتها، وضمن أمور - لكي يصبح صغار المزارعين أكثر قدرة على التنافس، وتحسين سُبل معيشتهم، والتصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من تحقيق القضاء على الجوع بحلول عام 2030. وسوف يشكّل هذا جزءاً من مساهمة البرنامج في تحويل نُظم الأغذية.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

135- أصبح نهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وثيق الصلة على نحو متزايد لعمل البرنامج لدعم التقدم الذي تقوده البلدان نحو تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. ولهذا، فقد زاد البرنامج من دعمه في السنوات الأخيرة بغية حشد الدراية الفنية للبلدان النامية ومواردها من أجل تحقيق هدف القضاء على الجوع: فيتولى 60 في المائة من المكاتب القطرية دعم حكوماتها المضيفة بهذه الطريقة، وأصبح هناك اعتراف بأن البرنامج يُعد واحداً من المنظمات الأكثر دينامية، وأحد شركاء الأمم المتحدة في التعاون الثلاثي. ومثل هذا التعاون يوسّع أيضاً نطاق أنشطة البرنامج ومجال الدعوة مع البلدان النامية والشركاء في التعاون الثلاثي.

136- وتدعم سياسة البرنامج بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والتي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته الثانية لعام 2015، هذا النهج باعتباره مكملاً للتعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب.

الرصد والإبلاغ

137- يُعد الرصد والإبلاغ من العناصر الرئيسية لنظام إدارة الأداء الخاص بالبرنامج. وتوجه استراتيجية البرنامج للرصد المؤسسي (2015-2017) عملية الرصد واستعراضات، مع خطة وميزانية خاصة للتنفيذ لتحقيق تحسينات مستدامة في عملية الرصد. واعتباراً من عام 2017، سوف يتواءم رصد البرنامج مع إطار النتائج المؤسسية، والخطة الاستراتيجية (2017-2019)، وأهداف التنمية المستدامة، والإطار المالي المنقح الخاص بالبرنامج حتى يتسنى تقييم الأداء عن طريق ربط الموارد بالنتائج المخططة والمحقة.

138- وقد ساعدت الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات على بلوغ المستوى الأمثل للرصد والإبلاغ. وتتيح أداة رصد وتقييم المكاتب القطرية (كوميت)⁽²³⁾ إجراء رصد جيد للعمليات دعماً لصنع القرار والإبلاغ، وتحقيق المستوى الأمثل لتصميم البرامج وإدارتها. وفي عام 2017، ستصبح أداة كوميت أداة متوائمة مع الخطة الاستراتيجية (2017-2019) ومع شبكة وينجز – التي عُذلت من أجل الإطار المالي الجديد – بغية تحسين عملية صنع القرار وتعظيم المساءلة.

139- وفي الربع الأول من عام 2016، استحدثت مجموعة أدوات لرصد التحويلات القائمة على النقد استناداً إلى الدروس المستفادة للمساعدة في توسيع نطاق استخدام التحويلات القائمة على النقد وتوفير معلومات مستندة إلى الأدلة. وقد أصبحت مجموعة أدوات الميزانية في 1 يوليو/تموز 2016 بالنسبة لجميع المكاتب القطرية التي تنفذ تحويلات قائمة على النقد.

تسريع وتعميم مراعاة المنظور الجنساني

140- يلتزم البرنامج بتجاوز معايير خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (خطة العمل على نطاق المنظومة). ويشجع البرنامج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في برامجها، ويزيد من عمله مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها ومع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). ويشارك البرنامج في رئاسة الفريق المرجعي المعني بنوع الجنس والتابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وهو عضو في اللجنة التوجيهية لمشروع القدرة الاحتياطية المعنية بالمساواة الجنسانية.

141- وتقدّر الموارد المخصصة للأنشطة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات الخاصة بالبرنامج بنسبة 13 في المائة. وتتوقع الخطة أيضاً نفقات بنسبة 13 في المائة من الموارد المخصصة للأنشطة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، أي بزيادة 1 في المائة عن عام 2016. وهدف البرنامج هو بلوغ نسبة 15 في المائة من الاحتياجات التشغيلية بحلول عام 2020.

142- وسوف تكفل سياسة المساواة بين الجنسين للفترة 2015-2020 إدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع الأنشطة، وتلبية الاحتياجات المختلفة للأمن الغذائي والتغذية على قدم المساواة بالنسبة للنساء، والرجال، والبنات، والأولاد. وسيتم تعميم اعتبارات المنظور الجنساني في الدورة البرنامجية بدءاً من تقدير الاحتياجات الأولية حتى التقييمات النهائية.

(23) أداة المكاتب القطرية لإدارة (العمليات البرنامجية) بفعالية.

- 143- وتشمل الأنشطة المراجعة للمنظور الجنساني: 1) تدابير لزيادة فرص حصول البنات على التعليم الابتدائي بغية تحقيق التكافؤ بين الجنسين وتعزيز المساواة في الحقوق والفرص للجميع؛ 2) برمجة سُبل كسب العيش المؤسسية لمواءمة المشروعات المتعددة القطاعات مع الاحتياجات والأولويات المختلفة للنساء والرجال؛ 3) زيادة الدراية بالشؤون الجنسانية في المكاتب الإقليمية والقطرية؛ 4) تنمية القدرات في المجال الجنساني لموظفي البرنامج وشركائه.
- 144- وتشمل الاحتياجات من الموارد ترتيبات لمعالجة وسائل الحماية المتصلة بالمساواة بين الجنسين، وخاصة العنف القائم على نوع الجنس. ودعم الاستجابات المشتركة بين الوكالات لفيروس نقص المناعة البشرية. والإيدز.

الصناديق الاستثمارية

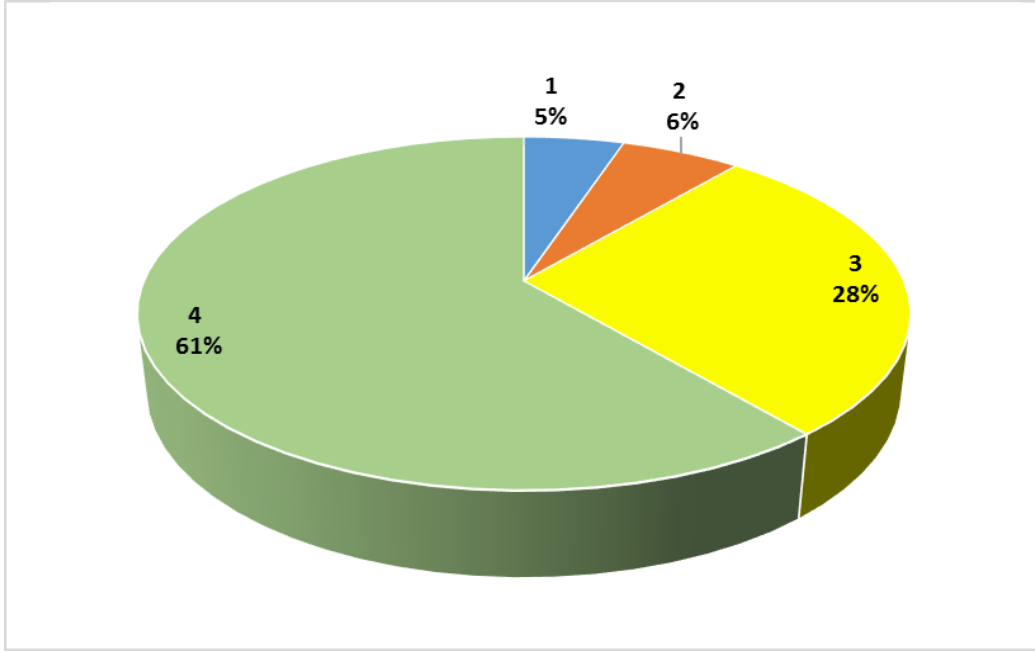
الصناديق الاستثمارية القطرية المخصصة

- 145- تساعد الصناديق الاستثمارية القطرية المخصصة الحكومات على إدارة وتنفيذ البرامج المتوائمة مع الأهداف الاستراتيجية للبرنامج، وتوفير موارد من خارج الميزانية للبرامج تتسق مع استراتيجية البرنامج القطرية. وتُعد الحكومات المضيفة الجهات المانحة الرئيسية لهذه الصناديق، مع أن حكومات بلدان أخرى ومؤسسات خاصة تساهم في هذه الصناديق.
- 146- ويتوقع أن يبلغ حجم الصناديق الاستثمارية القطرية المخصصة 95.2 مليون دولار أمريكي لعام 2017، وهو يمثل انخفاضاً بنسبة 2 في المائة عن عام 2016. ويبين الجدول ثالثاً-5 الصناديق الاستثمارية القطرية المخصصة حسب الإقليم.

الجدول ثالثاً-5: الصناديق الاستثمارية حسب المكاتب القطرية لعام 2017 (مليون دولار أمريكي)		
الصناديق الاستثمارية		المكتب الإقليمي
23%	21.4	المكتب الإقليمي في بانكوك
8%	7.7	المكتب الإقليمي في القاهرة
4%	3.5	المكتب الإقليمي في داكار
22%	21.2	المكتب الإقليمي في جوهانسبرغ
14%	13.5	المكتب الإقليمي في نيروبي
29%	27.8	المكتب الإقليمي في بنما
100%	95.2	المجموع

- 147- ويتوقع انخفاض قدره 5.9 مليون دولار أمريكي – أي أقل بنسبة 6 في المائة عن عام 2016 – بالنسبة لأنشطة الصناديق الاستثمارية. ولا يزال المكتب الإقليمي في بنما يعتبر المستخدم الرئيسي لهذه الأنشطة، ولكن نصيبه قد انخفض نتيجة لانخفاض النشاط في إكوادور وهندوراس. ومن المتوقع أن تزيد مكاتب إقليمية أخرى من أنشطة صناديقها الاستثمارية في عام 2017.

الشكل ثالثاً-5: الصناديق الاستثمارية القطرية المخصصة حسب الهدف الاستراتيجي



148- ويبين الشكل ثالثاً-5 أن نصيب الهدف الاستراتيجي 4 لم يتغير، وأن الانخفاض بنسبة 5 في المائة في أنشطة الهدف الاستراتيجي 3 تقابله زيادات طفيفة في الهدفين الاستراتيجيين 1 و2. وسوف تدعم الأنشطة في إطار الهدف الاستراتيجي 3 توزيع مكملات غذائية منتجة محلياً، وسوف تُحسّن القدرات المحلية على تنفيذ برامج الأمن الغذائي والتغذية. وستدعم الأنشطة المتعلقة بالهدف الاستراتيجي 1 تحليل الأمن الغذائي وتنمية القدرات بالنسبة للرصد والاستعداد للطوارئ والاستجابة لها. وستدعم الأنشطة في إطار الهدف الاستراتيجي 2 التنمية المجتمعية، مثلاً عن طريق إنشاء الأصول.

الصناديق الاستثمارية العامة المرتبطة بالنشاط الميداني

149- سوف تستأثر أنشطة الصناديق الاستثمارية العامة المنفذة في المكاتب القطرية بمبلغ 21.4 مليون دولار أمريكي في عام 2017، وذلك أساساً من خلال الشراء من أجل التقدم، ومبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال (ريتش)، ومؤسسة الصندوق الاستثماري للأطفال، وأنشطة بناء القدرة على مواجهة آثار تغير المناخ.

خطة التنفيذ

150- تجمع خطة التنفيذ في كل إقليم (انظر الجدول ثالثاً-6) بين خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات والبرامج أو الأنشطة الداعمة للصناديق الاستثمارية القطرية المخصصة على المستوى القطري أو الإقليمي. ويتوقع البرنامج خطة تنفيذ بمبلغ 5.5 مليار دولار أمريكي لعام 2017 - منها 5.4 مليار دولار أمريكي لخطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات، و117 مليون دولار أمريكي للصناديق الاستثمارية.

الجدول ثالثاً-6: خطة التنفيذ الإقليمي (مليون دولار أمريكي)*			
المجموع	الصناديق الاستثمارية	خطة العمل المؤقتة المحددة الأولويات	المكتب الإقليمي
422.4	21.4	401	المكتب الإقليمي في بانكوك
2 299.7	7.7	2 292	المكتب الإقليمي في القاهرة
679.5	3.5	676	المكتب الإقليمي في داكار
545.2	21.2	524	المكتب الإقليمي في جوهانسبرغ
1 416.5	13.5	1 403	المكتب الإقليمي في نيروبي
115.8	27.8	88	المكتب الإقليمي في بنما
5 480.2	95.2	5 385	المجموع الفرعي
21.4	21.4	لا ينطبق	الصناديق الاستثمارية العامة المرتبطة بالنشاط الميداني
5 501.6	116.6	5 385	المجموع

* تشمل الأرقام تكاليف الدعم غير المباشرة.

القسم الرابع: ميزانية دعم البرامج والإدارة

لمحة عامة

- 151- يعرض هذا القسم ميزانية دعم البرامج والإدارة المقترحة لعام 2017 بمبلغ 335.4 مليون دولار أمريكي. وتشمل زيادة للميزانية قدرتها 10 ملايين دولار أمريكي – بنسبة 3.4 في المائة – للمقر العالمي. وبالإضافة إلى تعبير هذه الميزانية عن التزام الأمانة المستمر بإعادة هيكلة ميزانيتها من أجل تلبية الأولويات المتطورة للمنظمة، يكشف هذا الاقتراح عن تحول آخر ("دوران") بنسبة 5 في المائة في المخصصات الضمنية لميزانية المقر.
- 152- وبالإضافة إلى الدوران الذي بلغت نسبته 5 في المائة، فإن الموارد الإضافية للمقر تقترح لمجالات ذات أولوية عليا في ميزانية دعم البرامج والإدارة بناءً على التزامات – معظمها في مجال دعم البرامج – قطعت بالفعل للمجلس التنفيذي، ولمجالات أخرى تركز على زيادة الفعالية والكفاءة.
- 153- فقُتِرح تسوية بمبلغ 35.1 مليون دولار أمريكي لتوفير تمويل بديل لتكاليف دعم مباشرة تكبدتها عمليات ولكنها صُفرت بصورة مركزية. وتوقعاً لتصميم وتنفيذ الإطار المالي الجديد، الذي سوف يسمح باتساق هيكل تكاليف البرنامج مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، سوف تسمح هذه التسوية بإجراء مقارنات أفضل للتكلفة والأداء مع وكالات أخرى.
- 154- ولا يوجد طلب لمخصص من حساب تسوية ميزانية دعم البرامج والإدارة للمبادرات المؤسسية الحاسمة،⁽²⁴⁾ والتي ستقدم ورقة بشأنها إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2017 بعد استعراضه للخطة الاستراتيجية (2017-2021)، والخطة الاستراتيجية القطرية، وإطار النتائج المؤسسية، واستعراض الإطار المالي، وبعد استكمال استعراض عن الوفاء بالعرض. ومن شأن التقدير الأولي للمبادرات المؤسسية الحاسمة بمبلغ 15 مليون دولار أمريكي أن يترك رصيد حساب تسوية ميزانية دعم البرامج والإدارة في وضع يتجاوز هدف الخمسة أشهر الذي وُضع في عام 2015.

الغرض من ميزانية دعم البرامج والإدارة

- 155- توفر ميزانية دعم البرامج والإدارة تمويلاً لتكاليف الدعم التي لا تعزى مباشرة إلى عمليات فردية. وهي تموّل من تكاليف الدعم غير المباشرة المستردة من المساهمات بمعدل يوافق عليه المجلس سنوياً وفقاً لسياسة الاسترداد الكامل للتكلفة.
- 156- وفي كل عام يُجري استعراض لميزانيات الإدارات من أجل تنقيح الميزانية العادية لدعم البرامج والإدارة لمواءمتها مع الأولويات التنظيمية للبرنامج. ويجري استعراض هذه الميزانيات وإقرارها من جانب لجنة التخصيص الاستراتيجي للموارد.
- 157- وتوجد طلبات كثيرة على الميزانية العادية لدعم البرامج والإدارة لأنها تدعم الاحتياجات التشغيلية المتغيرة وتنفيذ الالتزامات السياسية التي قطعت للبرنامج. ويمكن استكمال هذه الميزانية بواسطة المبادرات المؤسسة الحاسمة التي تموّل من حساب تسوية ميزانية دعم البرامج والإدارة، وعن طريق مانحين يوفرون موارد لمبادرات التعزيز المؤسسي عن طريق صناديق استثمارية عامة.

(24) WFP/EB.A/2015/6-C/1. تقضي المعايير بأن يكون الاقتراح: (1) لمرة واحدة؛ (2) وألا تغطيه الميزانية العادية لدعم البرامج والإدارة؛ (3) وألا يتعلق بأحد المشروعات؛ (4) ويحتاج إلى تمويل يمكن التنبؤ به؛ (5) وليس من المحتمل أن يحقق استثماراً إضافياً مناسباً من جهات مانحة؛ (6) وأن يركز على تغيير تنظيمي.

الميزنة المستندة إلى الأداء والقيمة مقابل المال

158- يعني مفهوم القيمة مقابل المال تحقيق أفضل النتائج للمستفيدين عن طريق استخدام مواردنا بطريقة تحقق التوازن الأمثل بين الفعالية والكفاءة والاقتصاد. وهناك توجيهات لدعم النهج في صنع القرار التشغيلي، والرصد، وتقاسم الممارسات الجيدة. وتساعد هذه السياسة البرنامج على بيان فعاليته.

159- ولهذا، يجب أن تبين جميع طلبات الحصول على مخصصات من ميزانية دعم البرامج والإدارة كيف ستسهم الأنشطة المقترحة في كفاءة البرنامج، ويجب أن تُحدّد أولويتها لتقديمها إلى لجنة التخصيص الاستراتيجي للموارد التي ستقدّم توصية إلى المدير التنفيذي بشأن الحالات الحرجة أو المفيدة بدرجة أكبر. فليس من المحتمل أن تتم الموافقة على مقترحات للتمويل بدون حالة قوية تحقق القيمة مقابل المال. ويجب على الوحدات التي تحصل على تمويل إبلاغ اللجنة بمساهمة التمويل في أنشطة تحقق كفاءة البرنامج.

ميزانية دعم البرامج والإدارة للفترة 2017-2019

مجالات الزيادة الرئيسية

160- تستند ميزانية دعم البرامج والإدارة الموصى بها لعام 2017 إلى مستوى إيرادات مخطط قدره 5.2 مليار دولار أمريكي، أي أعلى بنسبة 6 في المائة من تقدير خطة الإدارة لعام 2016، والذي سوف يحقق إيرادات من تكاليف الدعم غير المباشرة تبلغ 335.4 مليون دولار أمريكي. وتصل الزيادة في المخصصات للمقر العالمي إلى عشرة ملايين دولار أمريكي، أو بنسبة 3.4 في المائة.

161- والتزاماً بمبدأ "العمل في حدود إمكانياتنا"، فإنه تُقترح تسوية لميزانية دعم البرامج والإدارة قائمة على العمليات تبلغ 35.1 مليون دولار أمريكي لتصل بعملية الاستخدام إلى 335.4 مليون دولار أمريكي، متشياً مع الإيرادات المقدّرة لتكاليف الدعم المباشرة عام 2017. وسوف توفّر هذه التسوية تمويلاً بديلاً لتكاليف دعم مباشرة تكبدتها عمليات ولكنها صُرفت بصورة مركزية. ويتمثل الهدف في أن يكون تمويل البرنامج لمثل هذه التكاليف قابلاً للمقارنة مع وكالات أخرى، وتحقيق أقصى قيمة من التحويلات للمستفيدين.

162- وترد في الجدول رابعاً-1 نتيجة عمليات الميزانية العادية لدعم البرامج والإدارة.

الجدول رابعاً-1: المجالات الرئيسية لزيادة ميزانية دعم البرامج والإدارة (مليون دولار أمريكي)		
290.3		الميزانية الأساسية لعام 2016
		تسوية للمقر والمكاتب الإقليمية
	3.0 -	التخفيض في تكاليف الوظائف المعيارية بدون الزيادات القانونية
	6.0	زيادات في تنفيذ السياسات التي اعتمدها المجلس
	6.1	التحويلات القائمة على النقد ومنصة SCOPE
	0.9	الأولويات الأخرى
10.0		المجموع الفرعي
35.1		التسوية التقنية لتكاليف الدعم المباشرة المركزية
335.4		الميزانية المقترحة لدعم البرامج والإدارة لعام 2017

التسوية التقنيّة للتكاليف المركزيّة بالنسبة للمكاتب القطرية

- 163- تستخدم بعض الوكالات التي لديها مساهمات طوعية أساسية أو مساهمات مقدّرة هذه المساهمات العامة لتمويل تكاليف الدعم المباشرة وتكاليف أخرى متكبدة في مكاتب قطرية. ويجب على البرنامج، بوصفه وكالة تموّل بالكامل عن طريق المساهمات الطوعية، تحديد مساهمات كل مانح تُستخدم لتمويل التكاليف الدعم المباشرة.
- 164- والمبدأ الرئيسي لتحريك التكاليف التي تموّل حالياً باعتبارها تكاليف دعم مباشرة في إطار ميزانية دعم البرامج والإدارة هو الاستعاضة عن التمويل، وليس التمويل الإضافي: فهذا لا يؤثر في التكاليف الكامنة، ولكنه يؤثر بالفعل في التكاليف التي يتم إبلاغها بالنسبة لمساهمات مانحين محددين. ويتوقع تمويل تكاليف الدعم المباشرة التي تدار مركزياً عن طريق ميزانية دعم البرامج والإدارة استكمال استعراض الإطار المالي بزيادة قيمة وشفافية التحويلات للمستفيدين، وتدنية تكاليف الدعم المباشرة فيما يتعلق بالمساهمات، وتشجيع المزيد من إمكانية مقارنة التمويل فيما بين الوكالات.⁽²⁵⁾
- 165- ويقترح البرنامج نقل التكاليف الواردة في الجدول رابعاً-2 إلى ميزانية دعم البرامج والإدارة. فتكاليف هذه الخدمات، التي تعزى إلى عمليات قطرية ولكن لا تدار عن طريقها، كانت تدار بصورة مركزية من أجل استغلال الكفاءات المحققة من اقتصادات الحجم الأكبر.
- 166- وسوف تواصل هذه الخدمات دعم العمليات وتكبد تكاليف تتناسب مع المستويات والنشاط، ولكنها ستظهر في بند الاعتماد "دعم البرامج: المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية"؛ وسوف تخفّض مخصصات تكاليف الدعم المباشرة وفقاً لذلك، وهو ما يوفر مبلغاً يعادل قيمة التحويلات للمستفيدين.
- 167- ولأن معظم هذه التكاليف تقبّد على أنها وظيفة لحجم العمليات من حيث أعداد الموظفين أو الحمولة، فينبغي ألا يكون هناك أي تعويض متبادل فيما بين البلدان أو المشروعات.

الجدول رابعاً-2: التكاليف المركزيّة للمكاتب القطرية (مليون دولار أمريكي)	
13.8	إدارة شؤون السلامة والأمن وصندوق الطوارئ الأمنية في البرنامج
0.7	رفاه الموظفين
18.6	تكنولوجيا المعلومات للفرد
2.0	التقييمات اللامركزية
35.1	التسوية التقنيّة للتكاليف المركزيّة

- 168- وكانت التكاليف الإلزامية لإدارة شؤون السلامة والأمن وتكاليف صندوق الطوارئ الأمنية في البرنامج - والتي تُبلغ حالياً 18.8 مليون دولار أمريكي - تموّل خلال السنوات الثلاث الماضية من توليفة تضم تكاليف الوظائف المعيارية والرسوم المباشرة على المشروعات. ويقبّد خمسة ملايين دولار أمريكي من هذه التكاليف على ميزانيات المقر والمكاتب الإقليمية عن طريق تكاليف الوظائف المعيارية؛ وستظل هذه التكاليف بدون تغيير. أما المبلغ المتبقي وقدره 13.8 مليون دولار أمريكي، فيقيد على عمليات المكاتب القطرية. ويقضي الاقتراح بأن حصة الأمن الخاصة بتكاليف الوظائف المعيارية في المكاتب القطرية والمبالغ التي تتعلق مباشرة بالمشروعات، سوف ترصد وتموّل في إطار ميزانية دعم البرامج والإدارة.

(25) قد يلزم مزيد من التنقيح كنتيجة للدروس المستفادة أثناء التجربة عام 2017.

169- ووفقاً لخطة الإدارة (2016-2018)، فُرضت ضريبة على تكاليف الموظفين عن طريق تكاليف الوظائف المعيارية لتمويل خدمات رفاه الموظفين. ومن المقترح أن ترصد في الميزانية أيضاً الضريبة بالنسبة للمكاتب القطرية وتموّل من ميزانية دعم البرامج والإدارة، ولكن لن يكون هناك أي تغيير في الضريبة بالنسبة للمقر والمكاتب الإقليمية.

170- ويغطي رسم تكنولوجيا المعلومات للفرد، والذي استُهل في عام 2013، تكلفة تراخيص البرامج الحاسوبية، والمحطات الطرفية ذات الفتحة الصغيرة، وتكاليف الموصلات الأخرى على أساس عدد حسابات تكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها المسؤول عن الميزانية. وتبلغ التكاليف المرصودة في الميزانية لعام 2017 لكل حساب 1 654 دولاراً أمريكياً. ويستند هذا إلى ميزانية مقدّرة بمبلغ 23.5 مليون دولار أمريكي لعام 2017، منها 18.6 مليون دولار أمريكي تتعلق بالمكاتب القطرية. وسيواصل البرنامج تحصيل الرسم على الفرد من المسؤولين عن الميزانية، ولكنه سيموّل من ميزانية دعم البرامج والإدارة بالنسبة لموظفي المشروعات في المكاتب القطرية.

171- وكان هناك حتى الآن رسم قطري بالنسبة لتقييمات العمليات الفردية، ولكن اعتباراً من عام 2017، يجب على جميع المكاتب القطرية إدراج التمويل للتقييمات اللامركزية في ميزانيات مشروعاتها. ووفقاً لسياسة التقييم، سوف يُنشأ صندوق طوارئ للمساهمة في تكاليف التقييم في المكاتب القطرية التي تواجه قيوداً على الموارد.

استخدام الميزانية الأساسية لدعم البرامج والإدارة

172- بحث استعراض ميزانيات دعم البرامج والإدارة الخاصة بالإدارات الموجودة في المقر في عام 2017 مستوى ونوع الخدمات التي تساهم في خطة التنفيذ، مع التركيز على إنهاء الأنشطة القديمة للإفراج عن موارد مطلوبة لوظائف جديدة من أجل تنفيذ التغييرات في البرنامج. وطلب من كل إدارة من الإدارات المقر إعادة التخصيص للكفاءات أو زيادتها بنسبة لا تقل عن 5 في المائة من ميزانيتها الأساسية.

173- وفي المكاتب والشعب المسؤولة مباشرة أمام مكتب المدير التنفيذي، تضمّنت المجالات الرئيسية لتحديد الأولويات مكتب الشؤون الجنسانية، ومكتب التقييم، ومكتب الشؤون القانونية، فضلاً عن عملية استعراض البرامج واعتمادها. وقد أُعيد تحديد أولويات الموارد بالنسبة لمكتب الشؤون الجنسانية لتنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية للمساواة بين الجنسين، ومؤشر المساواة بين الجنسين، والتوعية بالمساواة الجنسانية، ومبادرات التدريب، بالنسبة لجميع الأنشطة في خطة التنفيذ.

174- وفي سياق تحديد أولويات فعالية تقديم الخدمات من مكتب الشؤون القانونية، تم تحويل موارد لتعزيز وظائف الإدارة العليا والرقابة على نطاق جميع أنشطة وفروع مكتب الشؤون القانونية. كما وُجّه اهتمام خاص إلى تحسين تقديم خدمات التقييم الحالية في مكتب التقييم، بما في ذلك إنشاء مكتب مخصص للمساعدة، وإجراء تحسينات تقنية على شبكة إنترنت الخاصة بالتقييم، كخطوات أولية لتنفيذ الالتزامات التي قُدمت للمجلس التنفيذي،⁽²⁶⁾ وكذلك لاستيعاب تأثير المكونات المختلفة لخارطة الطريق الجديدة.

175- وسوف تركز المكاتب المسؤولة مباشرة أمام نائب المدير التنفيذي على عمليات أصحاب المصلحة المتعددين التي تشكل خطة التنمية المستدامة والعمل الإنساني، ومتابعة التزامات الشراكة الخاصة بالقيمة العالمية للعمل الإنساني، والقيمة العالمية للهجرة، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

- 176- وسوف تحوّل إدارة تسيير الموارد مزيداً من الموارد لمنصة SCOPE، ولإدارة والضوابط الداخلية المتعلقة بالتحويلات القائمة على النقد لتنفيذ إطار النتائج المؤسسية. وهذا سوف يشمل إعادة تحديد أولويات 8 في المائة من ميزانية دعم البرامج والإدارة الخاصة بشعبة تكنولوجيا المعلومات، و6 في المائة من ميزانية شعبة الميزانية والبرمجة.
- 177- وسوف تُعطي شعبة تكنولوجيا المعلومات الأولوية للتحويل والبنيان الرقمي، والتحويلات القائمة على النقد (منصة SCOPE)، والابتكارات المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات عن طريق تبسيط إدارة الهاتف، ودعم مكتب الخدمات. ويجري نقل الموارد التي استخدمت في السابق لنظام تحليل وإدارة حركة السلع (COMPAS) لدعم نظام دعم تنفيذ اللوجستيات، مع إعادة تخصيص موظفين على النحو المطلوب.
- 178- في شعبة المالية والخزانة، سوف تحوّل أموال من العمل في مجال السياسات إلى إبلاغ الجهات المانحة؛ وتشمل المجالات الأخرى التي تتلقى موارد إضافية التحويلات القائمة على النقد، وتنسيق التوظيف، وأنشطة المساواة بين الجنسين.
- 179- وسوف تركز شعبة الخدمات الإدارية على تبسيط العمليات الإلكترونية لتحل محل الأرشيف الورقي، على الأمن في المقر، نظراً لزيادة الحوادث الأمنية في أوروبا. وسوف تحوّل أموال أخرى للتركيز على الاستدامة البيئية تمشياً مع أهداف التنمية المستدامة.
- 180- وفي شعبة إدارة ورصد الأداء، سوف يُخصص مزيد من التمويل لإطار النتائج المؤسسية؛ ولن تُعطي أولوية للعمل بشأن النظام الدولي لتبادل المعلومات عن المعونة الغذائية (INTERFAIS) اعتباراً من عام 2017. وسوف تستثمر شعبة رفاه الموظفين موارد إضافية في وظيفة مستشار شؤون الموظفين لدعم الموظفين الميدانيين، وستقوم بترشيد التكاليف الطبية عن طريق نقل موظفين من المقر إلى مكتب إقليمي.
- 181- وتقوم إدارة خدمات العمليات عدداً من عمليات التغيير التنظيمي الحاسمة ومبادرات رئيسية لمجالات التركيز المؤسسية، وكذلك صيغة وتحديث عدد من السياسات الهامة التي ستقرّ وتشكّل طريقة مشاركة البرنامج في حوارات عالمية واسعة وعمليات تجري حالياً.
- 182- وسوف ترسخ شعبة سلسلة الإمداد الدعم للتحويل القائم على النقد، بينما تواصل ترشيد سلاسل الإمداد واللوجستيات للأعراض الإنسانية؛ وسوف تقدّم خدمة جديدة خاصة بالدعم الميداني للمكاتب الإقليمية والقطرية. وسوف تدعم وحدة جديدة للحكومة هذه العمليات لضمان تلبية طلبات التشغيل المتطورة، والحفاظ على كفاءة عملية التسليم وفعاليتها من حيث التكلفة.
- 183- وعن طريق برنامج الشراء من أجل التقدم، يدعم البرنامج المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يوفرون معظم الإنتاج الزراعي في بلدان كثيرة، وبذلك يساهمون في تحقيق القضاء على الجوع. وفي إطار الميزانية القائمة، تم إضفاء طابع رسمي على وظيفة منسق برتبة مد-2 لاستراتيجيات نُظم الأغذية والسياسات والدعم، ومنسق عام من المرتبة مد-1 للشراء من أجل التقدم.
- 184- وبالنظر إلى حجم تدخلات البرنامج في حالات الطوارئ الحالية، تقوم شعبة التغذية بإعادة توجيه الموظفين لتعزيز العمل بشأن التغذية في حالات الطوارئ.
- 185- وسوف تحافظ إدارة خدمات الشراكة والحكومة والدعوة على عناصر الكفاءة التي تحققت في عام 2016 وسوف تسعى لتحسين شراكات البرنامج مع جهات مانحة تقليدية. وقد ركز استعراضها للميزانية على إعادة تخصيص موارد

لأولويات مؤسسية، بما في ذلك المرونة في التمويل وكفاءة استخدام الموارد، والشراكات بين الوكالات وبين الحكومات.

186- ويدعم مكتب البرنامج في برلين الشراكة مع ألمانيا: فيعد مؤتمر دعم سوريا والمنطقة الذي عقد في فبراير/شباط 2016، زاد دعم ألمانيا للبرنامج بدرجة كبيرة. ومع إنشاء مركز الامتياز في الصين، قرر البرنامج توجيه تمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة بصورة حصرية إلى جمع الأموال.

187- ويجري تحقيق مزيد من الكفاءات عن طريق وضع موظفي القطاع الخاص وإدارة خدمات الشراكة والحوكمة والدعوة في نيويورك، في موقع مشترك مع مكتب البرنامج في نيويورك. وقد نُقلت وظيفة بروتوكول المراسم من شعبة الخدمات الإدارية إلى شعبة أمانة المجلس التنفيذي لتبسيط عملياتها وتوافقها مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

188- وعلاوة على أنشطة "الدوران" الموصوفة أعلاه. تحقق ميزانية دعم البرامج والإدارة وفورات بمبلغ 3.8 مليون دولار أمريكي عن طريق "الامتياز في إدارة التكاليف"، وهو ما يتجاوز هدف الثلاثة ملايين دولار أمريكي المتوقعة في خطة الإدارة لعام 2016. وقد أُعيدت برمجة هذه الوفورات في ميزانية دعم البرامج والإدارة من عام 2016 ورُحلت إلى عام 2017. وأعيد تخصيص الوفورات لتكاليف السفر على نطاق جميع مسؤولي الميزانية وخدمات تكنولوجيا المعلومات: 1.9 مليون دولار أمريكي للمكاتب القطرية، و750 000 دولار أمريكي لمنصة SCOPE، وأموال أخرى للشؤون الجنسانية، والابتكار، والأخلاقيات، ولمركز التطوير الوظيفي التابع للبرنامج.

النقص في تكاليف الموظفين بدون الزيادات في التكاليف القانونية – 3 ملايين دولار أمريكي

189- يستخدم البرنامج الأسعار الموحدة لوضع الميزانية والحسابات الخاصة بتكاليف الوظائف المعيارية، ويُعاد حساب هذه الأسعار كل عام لكي تعكس: (1) التكاليف الفعلية لتعيين موظف في كل رتبة وموقع؛ (2) أسعار الصرف المتوقعة للنفقات باليورو بالنسبة للموظفين الموجودين في روما؛ (3) اعتمادات للمزايا والبدلات الأخرى المرتبطة بالموظفين.

190- وتستند تكاليف الوظائف المعيارية لعام 2017 إلى التكاليف الفعلية لعام 2015 المعدلة لحساب التضخم، وتكاليف ما بعد الخدمة، وأسعار الصرف في المقر؛ وتشمل رسوماً للأمن، ولرفاه الموظفين، وتعويضات إنهاء الخدمة.

191- وقد انخفضت تكاليف الوظائف المعيارية لأن تكاليف المقدرة بعد الخدمة قد انخفضت، وهذا يُعزى بدرجة كبيرة إلى الانخفاض في سعر صرف الدولار الأمريكي/اليورو منذ عام 2015 وتساويات مقر العمل بالنسبة لأسعار الصرف.

192- وبالنسبة لعام 2017، احتاط البرنامج بحساب تكاليف الموظفين باليورو بسعر اليورو = 1.13 دولار أمريكي؛ وكان السعر بالنسبة لعام 2016 على أساس اليورو = 1.12 دولار أمريكي وقد أدى هذا إلى زيادة قدرها مليون دولار أمريكي في تكاليف الموظفين بالمقر، وقد تم تعويض ذلك عن طريق تخفيض التكاليف في مكونات أخرى بلغ 4 ملايين دولار أمريكي.

193- ومن المحتمل أن تنخفض أيضاً تكاليف الوظائف المعيارية نتيجة للتغيرات التي أدخلتها لجنة الخدمة المدنية الدولية، وخاصة تلك تأثرت بها بدلات المشقة والتنقل ومنح التعليم. وسوف تؤثر هذه التغيرات بشكل خاص في المكاتب القطرية، وسوف تعكس تكاليف الوظائف المعيارية هذه التغيرات نظراً لأنه يجري تنفيذ أحكام لجنة الخدمة المدنية الدولية بصورة تدريجية.

الزيادات لتنفيذ السياسات التي اعتمدها المجلس – 6 ملايين دولار أمريكي

194- تقترح الأمانة تخصيص زيادة قدرها ستة ملايين دولار أمريكي في ميزانية دعم البرامج والإدارة لتنفيذ سياسات اعتمدها المجلس التنفيذي،⁽²⁷⁾ على النحو الوارد أدناه.

سياسة التقييم (2.45 مليون دولار أمريكي)

195- أكدت سياسة البرنامج للتقييم، التي اعتمدها المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، التزام البرنامج بمبادئ التقييم الدولية، وتحدد الإطار المعياري للبرنامج. وتمشياً مع هذا النموذج، الذي يجمع بين التقييمات المركزية والتقييمات اللامركزية القائمة على الطلب، من المقترح زيادة الدعم لمكتب التقييم على شكل موظفين إقليميين للتقييم من أجل دعم التقييمات اللامركزية.

196- ويستكمل تخصيص مبلغ آخر قدره 800 000 دولار أمريكي لمكتب التقييم زيادة في عام 2016 لميزانية دعم البرامج والإدارة، ويدعم التغييرات في التقييم المركزي للوفاء بالمعايير التي وافق عليها المجلس.

استراتيجية المساواة بين الجنسين (880 000 دولار أمريكي)

197- سوف يضمن الاستثمار الإضافي في المساواة بين الجنسين التزاماً مؤسسياً أقوى وقيادة لبرامج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسوف يدعم المستشارون الوطنيون للشؤون الجنسانية في المكاتب الإقليمية الاستراتيجيات الإقليمية، ويساعدون على تعميم المنظور الجنساني في البرامج والعمليات، ويوفرون التدريب وبناء القدرات. وسوف يساعدون أيضاً في التقييمات التي تجري في المستقبل لسياسة المساواة بين الجنسين الخاصة بالبرنامج.

استراتيجية شؤون العاملين – البرنامج بوصفه منظمة للتعليم (2.62 مليون دولار أمريكي)

198- مع التغييرات الكبيرة في المشهد الإنساني والإنمائي الخارجي، يحتاج البرنامج إلى نهج أكثر تقدماً وتكاملاً تجاه أنشطة التعلم لتطوير موظفين وتجهيزهم وتمكينهم من الاستجابة لمطالب التحديات اليومية، فضلاً عن إعدادهم للتوجه الاستراتيجي للمنظمة في المستقبل. وسوف يؤدي هذا الاستثمار إلى منهج للتعلم ونظام للتقييم من نوع عالمي. كما أن هذا الاستثمار يوجه مركز التطوير الوظيفي ليكون بمثابة حجر الزاوية لإعداد قادة المنظمة في المستقبل.

التحويلات القائمة على النقد ومنصة SCOPE (6.1 مليون دولار أمريكي)

199- تمثل التحويلات القائمة على النقد شريحة استراتيجية من حافظة المنظمة بدرجة أكبر، وتتطلب زيادة الاستثمارات من أجل توحيد الدعم وتوجيهه إلى ميزانية دعم البرامج والإدارة. وينقسم الاستثمار المقترح إلى مكونين – دعم مؤسسي لزيادة قدرة التحويلات القائمة على النقد، ودعم لمنصة SCOPE، وهي قاعدة البيانات المؤسسية لإدارة المستفيدين.

التحويلات القائمة على النقد

200- يدعم هذا الاستثمار لميزانية دعم البرامج والإدارة تعميم الرقابة، والدعم التقني والاحتفاظ بنظم التحويلات القائمة على النقد، والعمليات، والأدوات. وتوحيد النظم الأساسية سوف يؤدي إلى تحليل أكبر للبيانات من أجل دعم تطبيق الحلول القائمة على النقد، والتي ستكون لها قيمتها بالنسبة للفرق التشغيلية، والحكومات، والشركاء، والمانحين. وثمة

هدف ثانٍ، وهو تعزيز مكانة البرنامج، بوصفه شريكاً مجرباً عالمياً وأساسياً في التحويلات القائمة على النقد، وبذلك يمكّن من التعاون مع مزيد من الشركاء لتحقيق وفورات الحجم.

منصة SCOPE

201- تُعد منصة إدارة المستفيدين والتحويلات (SCOPE) الخاصة بالبرنامج أداة تمكين رئيسية في عمل البرنامج. ويدعم هذا الاستثمار التغييرات المطلوبة لتلبية الاحتياجات البرمجية الناشئة في العمليات والنظم الوطنية لشبكات الأمان. كما أن المزيد من الاستثمارات سوف يُحسّن الصواب الداخلي والتوجيه لضمان إتاحة قدرة على الحفظ في المكاتب الإقليمية في المقر.

الإطار رابعاً-1: دعم التحويلات القائمة على النقد

يلزم تثبيت الدعم وتوحيد روافد التمويل المختلفة لكي يتوسع البرنامج في استخدام التحويلات القائمة على النقد. ففي عام 2015، تم تخصيص جانب من الزيادة في ميزانية دعم البرامج والإدارة لتعميم الوظائف المتعلقة بالتحويلات القائمة على النقد مثل منصة سكوب. وقد استخدم البرنامج توليفة من التمويل الخاص بحساب تسوية ميزانية دعم البرامج والإدارة والتمويل المقدم من المانحين لدعم وضع السياسات والعمليات والقدرات المتعلقة بالتحويلات القائمة على النقد: وسوف تستمر هذه الاحتياجات في عام 2017، وسوف يُلتزم تمويل إضافي. ويلزم تعميم تكاليف الدعم الجارية في مجالات البرمجة، والتقييم، والشؤون القانونية، وسلسلة الإمداد، والشؤون المالية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ميزانية دعم البرامج والإدارة. وتجري تغطية جانب من هذه التكاليف عن طريق "الدوران" في الشؤون المالية، وسلسلة الإمداد، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولكن يلزم استثمار إضافي لدعم التنفيذ في المقر وفي المكاتب الإقليمية نظراً لأن البرمجة المعتمدة على النقد تتجاوز النسبة الحالية في خطة التنفيذ الخاصة بالبرنامج، وهي 23 في المائة.

الزيادات الأخرى (940 000 دولار أمريكي)

مركز موارد الشراكات

202- يقوم مركز موارد الشراكات بدعم الموظفين، وخاصة في الميدان، فيما يتعلق بتطوير ورعاية شراكات فعالة، وهو يُعد أداة رئيسية لتنفيذ استراتيجية الشراكة المؤسسية. كما يقدم التوجيه بشأن الشركاء المحتملين، والدروس المستفادة من الشراكات الناجحة، وتقييم الأدوات، ويعتبر قاعدة بيانات مركزية للمعلومات عن الشركاء.

الاستعداد للطوارئ

203- يعد مركز البرنامج للعمليات بمثابة مركز لتقاسم المعلومات والتنسيق العام. فهو يقدم لمحة عامة مشتركة عن عمليات البرنامج، لغرض ضمان اتساق المعلومات من أجل صنع القرار، وخاصة في حالات الطوارئ. وفي حالات الطوارئ، يقدم صورة عن الأحداث التي تؤثر في السياقات التي يعمل فيها البرنامج، ويدعم تقاسم المعلومات المشتركة بين الوكالات وتنسيقها.

حساب تسوية ميزانية دعم البرامج والإدارة والمبادرات المؤسسية الحاسمة

204- يُستخدم حساب تسوية ميزانية دعم البرامج والإدارة من أجل: (1) تغطية الفروق بين إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة والنفقات المعتمدة في ميزانية دعم البرامج والإدارة؛ (2) تغطية مخاطر الانخفاضات في إيرادات الدعم غير المباشرة أو عدم كفاية التمويل من ميزانية دعم البرامج والإدارة؛ (3) المبادرات المؤسسية الحاسمة؛ (4) زيادة احتياطات البرنامج إلى أقصى حد. ووفقاً لقرار المجلس في دورته السنوية لعام 2015،⁽²⁸⁾ حافظت الأمانة على

(28) WFP/EB.A/2015/6-C/1.

المستوى المستهدف لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة الذي يغطي نفقات خمسة أشهر، مع وضع "حد أدنى" يغطي نفقات شهرين.

205- ولا يمكن تمويل بعض المبادرات، مثل تجديد نظام تخطيط الموارد المؤسسية (WINGS) بعد استكمال مرحلة تصميم استعراض الإطار المالي، عن طريق قدرة البرنامج المالية الداخلية المحدودة. وبدلاً من ذلك، فإنها تعتمد على مخصصات دورية من الأرصدة المتراكمة من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة التي وافق عليها المجلس التنفيذي، وعلى استثمارات تكميلية كبيرة من أولئك المانحين الذين يعترفون بأهمية تمويل التعزيز المؤسسي.

206- وتُدرِك الأمانة ضرورة أن تنظر في العدد غير الاستثنائي من المقترحات المقدّمة إلى المجلس التنفيذي في دورته الثانية لعام 2016، وأن تستجيب لهذا العدد بصورة ملائمة، وأن تستفيد من استعراض الوفاء بالعرض، والذي سوف يُستكمل لعرضه على الدورة العادية الأولى للمجلس في عام 2017. ولهذا تقترح الأمانة إجراء النظر في المبادرات المؤسسية الحاسمة إلى الدورة العادية الأولى للمجلس في عام 2017، بعد موافقة المجلس الرسمية على المبادرات التي تشمل خارطة الطريق المتكاملة، وتتضمن وجود فرصة لمشاورة غير رسمية قبل الانتهاء من الوثائق لعرضاها على الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في عام 2017.

207- وسوف تتسق أي مقترحات تقدّم لكي يوافق عليها المجلس مع مبادئ الإدارة المالية الحكيمة التي أقرها المجلس في عام 2015⁽²⁸⁾. ويُتوقع تقدير أولي مؤقت يبلغ 15 مليون دولار أمريكي لمجموع مقترحات المبادرات المؤسسية الحاسمة لعام 2017، والذي سيجعل رصيد حساب تسوية ميزانية دعم البرامج والإدارة في وضع يتجاوز هدف الخمسة أشهر الذي وضع في عام 2015. وعند تحديد المخصصات النهائية، سوف تُحدّد الأمانة أولوية الاستثمارات الناشئة عن الموافقة على خارطة الطريق المتكاملة، والاستثمارات الأخرى المطلوبة للاعتماد في إدارة التكاليف، وتنفيذ سياسات وافق عليها المجلس مثل التقييم والمساواة بين الجنسين.

208- ويقدر الرصيد الافتتاحي المتوقع لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة لعام 2017 بمبلغ 169.9 مليون دولار أمريكي، وهو يزيد بدرجة كبيرة عن الرصيد الختامي في خطة الإدارة (2016-2018)، والذي بلغ 142.6 مليون دولار أمريكي، نتيجة لزيادة قدرها 400 مليون دولار أمريكي في المساهمات المتوقعة لعام 2016 عن المبلغ المتوقع وهو 4.9 مليار دولار أمريكي في خطة التنفيذ للفترة 2016-2018.

209- وسوف تحقق توقعات التمويل لعام 2017 وقدرها 5.2 مليار دولار أمريكي إيرادات من تكاليف الدعم غير المباشرة قدرها 335.4 مليون دولار أمريكي (انظر الجدول رابعاً-4). وبناءً على مستوى مؤقت لاستثمارات المبادرات المؤسسية الحاسمة قدره 15 مليون دولار أمريكي، فإن الرصد الختامي المتوقع بمبلغ 154.9 مليون دولار أمريكي يعادل نفقات خمسة أشهر ونصف من ميزانية دعم البرامج والإدارة.

الجدول رابعاً-3: الرصيد المتوقع لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة (مليون دولار أمريكي)	
169.9	الرصيد الافتتاحي المتوقع في 1 يناير/كانون الثاني 2017
335.4	إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة على أساس إيرادات قدرها 5.2 مليار دولار أمريكي
(335.4)	نفقات دعم البرامج والإدارة في عام 2017
(15.0)	المبادرات المؤسسية الحاسمة في عام 2017 (تقديرات أولية ومؤقتة)
154.9	الرصيد الختامي المتوقع في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017

معدل تكاليف الدعم غير المباشرة

210- وصفت الوثيقة WFP/EB.A/2006/6-C/1 طريقة لتحديد معدل تكاليف الدعم غير المباشرة للفترة المالية القادمة. وتم حساب المعدل المشتق لعام 2017 على النحو المبين في الجدول رابعاً-4.

الجدول رابعاً-4: حساب تكاليف الدعم غير المباشرة (بالنسبة المئوية)	
6.28	خط الأساس لعام 2015
1.22+	الزيادة بالنسبة للنفقات غير المباشرة الأعلى لعام 2016
1.22-	النقص بالنسبة لتوقع التمويل الأعلى
0.62-	النقص بالنسبة للرصيد الأعلى لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة
6.37	المعدل المشتق لتكاليف الدعم غير المباشرة لعام 2016

211- ويتضمن استعراض الإطار المالي بحث تنسيق هيكل تكاليف البرنامج، بما في ذلك ما يمول عن طريق تكاليف الدعم غير المباشرة، مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

212- فنموذج البرنامج للأعمال الممول طوعياً يجعله معرضاً للتقلبات في تكاليف الدعم غير المباشرة. ويوفر حساب تسوية دعم البرامج والإدارة شبكة أمان لتعديل هيكل تكلفة ميزانية دعم البرامج والإدارة، ويُعد التوازن الصحيح لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة، والذي يتمتع به البرنامج في الوقت الحاضر، مُهمّاً بشكل خاص في هذه المرحلة. ولهذا توصي الأمانة بالإبقاء على المعدل الحالي لتكاليف الدعم غير المباشرة وهو 7 في المائة لعام 2017.

توقعات ميزانية دعم البرامج والإدارة في الفترة 2018-2019

213- على النحو المبين في القسم الثاني، فإن توقعات الأمانة للإيرادات لعامي 2018 و2019 تتجاوز الإيرادات المتوقعة لعام 2017، إذ تبلغ 5.2 مليار دولار أمريكي. وسوف يضمن البرنامج تحقيق المستوى الأمثل لموارد ميزانية دعم البرامج والإدارة لمواجهة الاحتياجات المتغيرة، وضمان أقصى قيمة مقابل المال عن طريق احتواء التكاليف تمثيلاً مع مبدأ "العمل في حدود إمكانياتنا". وسوف يستمر استكمال الميزانية الأساسية عن طريق مبادرات مؤسسية حاسمة محددة الأولويات، وعن طريق تمويل يقدمه المانحون لتعزيز المؤسسي.

214- وكنتيجة للتغييرات الوظيفية الرئيسية المتوقعة خلال عام 2018 بسبب الإطار المالي، من المتوقع أن يحتاج هيكل البرنامج إلى تعديل. غير أن هذه التغييرات ستظهر في خطة الإدارة لعام 2018.

توجهات ميزانية دعم البرامج والإدارة حسب أبعاد نتائج البرنامج

215- يعرض الجدول رابعاً-5 عناصر ميزانية دعم البرامج والإدارة مقابل أبعاد نتائج الإدارة الخمسة لإطار نتائج الإدارة في الفترة 2014-2017. ونظراً لأنه يجري تطوير إطار النتائج المؤسسية الجديد إلى جانب خطة الإدارة، فقد يتم تحديث هذا التحليل بمجرد الموافقة على إطار النتائج المؤسسية.

الجدول رابعاً-5: تحليل ميزانية دعم البرامج والإدارة حسب أبعاد نتائج الإدارة (بالآلاف الدولارات الأمريكية)					
النسبة المئوية	مجموع ميزانية دعم البرامج والإدارة	التسوية التقنية لميزانية دعم البرامج والإدارة*	الزيادة في ميزانية دعم البرامج والإدارة والمقر والمكاتب الإقليمية	ميزانية دعم البرامج والإدارة	
17	57 685	700	2 621	54 384	العاملون
8	27 583	-	440	27 143	الشراكات
31	104 380	18 600	6 100	79 680	العمليات والنظم
13	43 526	2 000	3 839	37 687	البرامج
30	102 209	13 800	-	88 409	المساءلة والتمويل
100	335 383	35 100	13 000	287 283	المجموع

* تعوّض المبالغ تحت التسوية التقنية لميزانية دعم البرامج والإدارة عن طريق التخفيضات في التمويل من مساهمات المانحين لتكاليف الدعم المباشرة للمكاتب القطرية وتكاليف أخرى.

العاملون

216- يركز المخصص لُبعد العاملين، والذي يعكس زيادة بنسبة 13.4 في المائة عن عام 2016 قبل التسويات التقنية، على ما يلي: (1) تعزيز قدرات الموظفين، وتحسين إدارة الأداء الفردي بغية بناء قوة عمل ماهرة ومرنة تتمتع باحتياطي من المواهب التي يديرها قادة قادرين؛ (2) مركز التطوير الوظيفي. ويغطي هذا البُعد جميع تكاليف كبار الموظفين لبيان دورهم في تعزيز ثقافة الالتزام والاتصال والمساءلة.

الشراكات

217- يُعبّر هذا البُعد، الذي يستأثر بنسبة 8 في المائة من استثمارات ميزانية دعم البرامج والإدارة قبل التسويات التقنية، عن اعتراف البرنامج ببناء شراكات مع حكومات، ومنظمات إقليمية، ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ومؤسسات أكاديمية، من أجل تقديم المساعدة الغذائية وبناء القدرة على الصمود. ويشمل هذا البُعد دعم المجلس التنفيذي في دوره المرتبط بالحكومة، إلى جانب التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وقادة المجموعات. وقد حُصص تمويل إضافي لتعميم مركز موارد الشراكة التابع للبرنامج.

العمليات والنظم

218- الغرض من المخصص لُبعد العمليات والنظم، والذي يمثل زيادة بنسبة 2.8 في المائة عن عام 2016 قبل التسوية التقنية، هو ضمان أقصى قدر من المساعدة الغذائية في الوقت المناسب، وفي المكان المناسب، وبأكثر الطرق فعالية وكفاءة من حيث التكلفة. وهذا يتطلب ما يلي: (1) تصميمات سليمة للمشروعات تفي بمعايير الجودة الخاصة بالبرنامج؛ (2) آليات فعالة من حيث التكلفة لتسليم المساعدة الغذائية، ومدعومة بنظم تتسم بالكفاءة والرصد في الوقت المناسب؛ (3) نظم فعالة للتعليم وتقاسم المعرفة والابتكار.

219- ويدعم الاستثمار الجديد الأكبر التحويلات القائمة على النقد. ويُعبّر تحويل تكاليف تكنولوجيا المعلومات للفرد بالنسبة للمكاتب القطرية في ميزانية دعم البرامج والإدارة عن المبلغ الوارد في عمود التسوية التقنية لميزانية دعم البرامج والإدارة.

البرامج

220- يستأثر المخصص لبعده البرامج بنسبة 13.8 في المائة من استثمارات ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2017 قبل التسويات التقنية، التدخلات المبتكرة والقائمة على الأدلة من أجل تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية، وبناء القدرات الوطنية، وضمان اتساق البرامج مع السياسات. ويغطي هذا البُعد قدرة البرنامج في مجال: (1) الاستجابة بشكل مناسب للأوضاع القائمة ولحالات الطوارئ المعقدة؛ (2) موازنة البرامج مع الأولويات الوطنية والمحلية؛ (3) تعميم النهج المبتكرة، ونشر النتائج، والدعوة إلى إيجاد حلول للجوع؛ (4) التعريف بالبرنامج وإبراز صورته واجتذاب التأييد له.

221- ويعكس المبلغ الوارد في عمود التسوية التقنية لدعم البرامج والميزانية المخصص المقترح للمكاتب الإقليمية من أجل دعم سياسة المساواة بين الجنسين والتقييمات.

المساءلة والتمويل

222- يوفر المخصص لبُعد المساءلة والتمويل، والذي يمثل زيادة بنسبة 5.6 في المائة عن عام 2016 قبل التسوية التقنية، التمويل للعمليات، والحفاظ على مستويات رفيعة للحوكمة والرقابة الداخلية، والإشراف، والمساءلة. والهدف من ذلك هو ضمان موارد مرنة ويمكن التنبؤ بها، وتُقدّم في الوقت المناسب، وتتسم بالشفافية، وتخضع للمحاسبة في المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية.

223- والمبلغ الوارد في عمود التسوية التقنية لميزانية دعم البرامج والإدارة هو لتكاليف إدارة شؤون السلامة والأمن وصندوق الطوارئ الأمنية في البرنامج.

ملخص الميزانية العادية لدعم البرامج والإدارة لعام 2017 حسب بنود الاعتماد

224- وفقاً للمادة 9-3 من النظام المالي، تُعرض الميزانية العادية لدعم البرامج والإدارة في ثلاثة بنود اعتماد على النحو التالي: (1) دعم البرامج في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية؛ (2) دعم البرامج في المقر؛ (3) الإدارة والشؤون الإدارية.

225- ويبين الجدول رابعاً-6 الميزانية العادية لدعم البرامج والإدارة حسب بنود الاعتماد في الفترة من 2015 إلى 2017. ويُعبّر العمود الخاص بمجموع التكاليف عن تكاليف الموظفين وغير الموظفين؛ ويشمل مجموع عدد وظائف الموظفين الوطنيين. ولم يطرأ تغيير على بنود الاعتماد عما كانت عليه في خطة الإدارة السابقة. ويتضمن الملحق الأول تفاصيل إضافية.⁽²⁹⁾

²⁹ سيذكر في الوثيقة النهائية المقدمة للمجلس.

الجدول رابعاً-6: ميزانية دعم البرامج والإدارة حسب بنود الاعتماد (مليون دولار أمريكي)									
النفقات المتوقعة لعام 2017			التكاليف التقديرية لعام 2016			نفقات عام 2015			
مجموع التكاليف	عدد الوظائف		مجموع التكاليف	عدد الوظائف		مجموع التكاليف	عدد الوظائف		
	المجموع	الفنية		المجموع	الفنية		المجموع	الفنية	
145.4	858	276	108.7	840	263	99.1	825	244	دعم البرامج في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية
54.3	267	181	47.8	238	152	51.9	237	152	دعم البرامج في المقر
135.7	566	313	133.8	563	305	129.6	551	293	الإدارة والشؤون الإدارية
	(20)	(20)							إعادة هيكلة الامتياز في إدارة التكاليف*
335.4	1 671	750	290.3	1641	720	280.7	1 613	689	المجموع

* سنودي عملية الامتياز في إدارة التكاليف إلى إعادة توزيع الموارد ونقل وإعادة تشكيلها.

الاعتمادات المركزية

226- تغطي الاعتمادات المركزية تكاليف الاحتياجات القانونية وغيرها من الاعتمادات الخاضعة للرقابة المركزية، والتي تُرصد في الميزانية تحت بند الإدارة والشؤون الإدارية. ويتوقع أن تكون هذه الاعتمادات أعلى من مستوى عام 2016 (انظر الجدول رابعاً-7). ويتمثل أكبر تغيير عن عام 2016 في زيادة رسوم التعيين، ورسوم التأمين بما في ذلك بوليصة التأمين ضد الجرائم الإلكترونية، والخدمات المقدّمة من وكالات أخرى وغيرها من التكاليف القانونية. ويُعد الاستقصاء العالمي لآراء الموظفين في البرنامج واستقصاء إدارة الأصول من بين التكاليف المتكبدة كل عامين، ولذلك فإنها لم تُدرج في ميزانية عام 2016.

الجدول رابعاً-7: الاحتياجات القانونية والاعتمادات المركزية الأخرى		
التقديرات المقترحة لعام 2017	التقديرات المعتمدة لعام 2016	
3 000 000	3 000 000	تكاليف إعادة الانتخاب
1 624 900	1 384 900	رسوم التأمين
900 000	931 000	وحدة التفتيش المشتركة
620 000	602 534	لجنة الخدمة المدنية الدولية
400 000	440 000	المراجعة الخارجية للحسابات
280 000	290 000	مجلس الرؤساء التنفيذيين
170 000	170 000	الإخلاء الطبي في حالات الطوارئ
194 000	194 000	لجنة مراجعة الحسابات
2 630 995	2 066 057	الخدمات المقّمة من الوكالات الأخرى
1 345 597	1 358 973	الدعم المشترك بين الوكالات
1 413 510	1 413 500	مساهمة المنسق المقيم
265 000	265 000	اجتماع الإدارة العالمي
165 000	0	الاستقصاء العالمي لأراء الموظفين
1 208 750	869 150	بنود أخرى
14 217 752	12 985 114	المجموع

التحسينات المؤسسية

227- تُعزز أنشطة الصناديق الاستثمارية الابتكارات في العمليات والنظم، وتدعم التحسينات المؤسسية ومبادرات تنمية القدرات.

228- ويتضح من التجربة أن بعض المانحين على استعداد لتمويل أنشطة تدعم الابتكار والتغييرات في الطريقة التي يعمل بها البرنامج. ويعتبر وضع عمليات لتوسيع نطاق برامج التحويلات القائمة على النقد في المكاتب القطرية، وتعزيز إدارة الأداء والمخاطر من بين الأمثلة على نهج جديدة جُربت لاستخدام موارد من خارج ميزانية دعم البرامج والإدارة. ويحظى التغيير في بعض الحالات بتمويل سهل نظراً لاستعداد المانحين لدعم الأنشطة، ولكن في حالات أخرى يلتزم البرنامج التمويل لاحتياجات ذات أولوية.

229- وتتضمن خطة الإدارة معلومات عن الاستثمارات الفعلية والمحتملة في عملية ميزانية دعم البرامج والإدارة. وتُعطى الأولوية لحالات الاستثمار في أنشطة يتعدّر تمويلها عن طريق الميزانية العادية لدعم البرامج والإدارة بغية تخصيص موارد لها في ميزانية دعم البرامج والإدارة، أو المبادرات المؤسسية الحاسمة، أو الصناديق الاستثمارية. وتمشياً مع المعايير التي اعتمدها المجلس، فإن المبادرات التي يمكن أن تجتذب استثمارات إضافية كبيرة من المانحين ينبغي أن تُعطى أولوية أقل لتمويلها عن طريق ميزانية دعم البرامج والإدارة، وذلك لضمان توجيه موارد هذه الميزانية إلى مجالات أكثر احتياجاً.

230- وبالنسبة لعام 2017، عُرضت 60 حالة استثمار بلغ مجموعها 57 مليون دولار أمريكي للتمويل من ميزانية دعم البرامج والإدارة، وعرضت 45 حالة استثمار بلغ مجموعها 72 مليون دولار أمريكي للتمويل من مصادر خارج الميزانية.

231- وقد أسفرت عمليات إعادة التخصيص المحددة أعلاه عن توجيه أولوية التمويل إلى 13 حالة استثمار من الميزانية العادية لدعم البرامج والإدارة عن طريق الزيادة في هذه الميزانية. وتشكل حالات الاستثمار المتبقية، وعددها 92 حالة يبلغ مجموعها 115 مليون دولار أمريكي، تقديراً لاحتياجات الصناديق الاستثمارية العامة التي قد تنظر فيها لجنة التخصيص الاستراتيجي للموارد بغية التوصية بتمويل متعدد المانحين.

232- ويلخص الجدول رابعاً-8 تقدير الصناديق الاستثمارية العامة حسب بُعد نتائج الإدارة لعام 2017 استناداً إلى حالات الاستثمار الموثقة. وتتناثر الأبعاد الخاصة بالعمليات والنظم والبرامج بنسبة 83 في المائة من المجموع.

الجدول رابعاً-8: الصناديق الاستثمارية العامة لعام 2017 حسب أبعاد نتائج الإدارة		
النسب المنوية	ملايين الدولارات الأمريكية	
10	11.8	العاملون
3	3.4	الشراكات
46	52.5	العمليات والنظم
37	43.2	البرامج
4	4.1	المساءلة والتمويل
100	115.1	المجموع

233- وسوف تستخدم الموارد المخصصة للبعد الخاص بالعاملين لتدريب الموظفين في مجال القدرات التقنية للعمل مع الحكومات، والبرمجة، والمهارات المالية. ويشمل هذا البعد استثمارات لمواصلة تطوير استراتيجية شؤون العاملين فيما يتعلق بالاحتياجات المؤسسية وسلسلة الإمداد.

234- وتدعم المقترحات الخاصة بالعمليات والنظم تحسين أدوات التحويلات القائمة على النقد مثل منصة SCOPE، وإدارة سلسلة الإمداد، والمشتريات، وإدارة الأداء، ومركز الابتكارات.

235- وسوف تُستخدم الاستثمارات المخصصة لبعض البرامج في تنفيذ سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية وسياسة الحماية، وبناء قدرات البرنامج في مجال التغذية، وتحليل الإنذار المبكر، ورسم الخرائط من أجل الاستعداد لحالات الطوارئ، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ، والحد من أخطار الكوارث.

236- وسوف تُعزز مخصصات بُعدي "الشراكات" و"المساءلة والتمويل" لتعزيز الشراكات فيما بين الوكالات، وخاصة بالنسبة لحالات الطوارئ، وإدارة المجموعات؛ وستدعم أيضاً استعراض الإطار المالي. ويجري استكمال حالة استثمار مفصلة من أجل استعراض الإطار المالي. وستدرج الأرقام المحدثة لبعدها المساءلة والتمويل في الوثيقة النهائية لخطة الإدارة.

المؤشر الجنساني لميزانية دعم البرامج والإدارة

237- يلتزم البرنامج بتجاوز مؤشرات الأداء الخمسة عشر لخطة العمل على نطاق المنظومة للمساواة بين الجنسين وتمكين بحلول نهاية عام 2017. ويُعد هيكل أصحاب الأعمال الذي أنشئ في عام 2014 أداة فعالة للتعاون فيما بين مختلف الوظائف، وتقاسم أفضل الممارسات وبناء القدرات. ويُجرَّب البرنامج المؤشر 2 لخطة العمل الذي سيكون أحد متطلبات الأمم المتحدة اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2018.

238- وفي عام 2017، سوف يُعمَّم تنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية وخطط عمل المكاتب القطرية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع الأنشطة. وكجزء من المبلغ المعاد تخصيصه في عام 2016 من وفورات الامتياز في إدارة التكاليف والبالغ 3.8 مليون دولار أمريكي، حُصص مبلغ 400 000 دولار أمريكي على أساس متكرر لمكتب

الشؤون الجنسانية من أجل تنمية القدرات، واستحداث مجموعة أدوات جنسانية، وتداول برنامج التحويل الجنساني وشبكة النتائج الجنسانية التابعين للبرنامج.

239- وسوف يدعم الاستثمار المتكرر لعام 2017، والبالغ 880 000 دولار أمريكي، المكاتب الإقليمية، وستستكملة موارد من المشروعات ومن خارج الميزانية. وسوف يُنظر البرنامج في تمويل المبادرات المؤسسية الحاسمة من حساب تسوية ميزانية دعم البرامج والإدارة لتمويل استثمارات لمرة واحدة في وضع السياسات والبرامج وتنمية القدرات.

240- وبواصل البرنامج تنقيح إجراءات رصد مخصصات في الميزانية تراعي الاعتبارات الجنسانية. وبالنسبة لعام 2017، أُدرج مبلغ 7.4 مليون دولار أمريكي في ميزانية دعم البرامج والإدارة، بنسبة زيادة قدرتها 40 في المائة عن عام 2015 نتجت بصورة جزئية عن مخصصات في ميزانيات الشعب للمساواة بين الجنسين والتنوع. وخصّصت موارد إضافية من خارج الميزانية قدرها 2.8 مليون دولار أمريكي لأنشطة أخرى مكرّسة بصورة جزئية على الأقل للمساواة بين الجنسين.

التحوط

241- وافق المجلس في دورته السنوية لعام 2008 على سياسة للتحوط لمكون اليورو في نفقات ميزانية دعم البرامج والإدارة المتكبدة في المقر لزيادة استقرار التمويل من هذه الميزانية. وقامت الأمانة بناءً على ذلك بإجراء شراء أجل لمبالغ اليورو المطلوبة في إطار ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2017؛ بمتوسط سعر لليورو = 1.13 دولار أمريكي؛ وكان متوسط سعر الصرف المسبق في عام 2016 لليورو = 1.12 دولار أمريكي.

القسم الخامس: الخدمات المؤسسية وخدمات الأعمال؛ والحسابات الخاصة

لمحة عامة

- 242- يلتزم البرنامج بتحقيق أقصى قدر من الكفاءة وفورات الحجم في عملياته، واستخدام عناصر قوته التنافسية في تقديم الخدمات لدعم وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وبذلك يحقق وفورات من حيث الوقت والتكاليف – وهو ما يعود بالفائدة على الشركاء وعلى الناس المحتاجين في نهاية المطاف. ويقدم البرنامج الخدمات التالية: (1) الخدمات المؤسسية التي توفر الدعم المباشر لوحدات البرنامج؛ (2) خدمات الأعمال التي تقدم بتكلفة أقل مما لو تم الحصول عليها من مصادر خارجية.
- 243- وتقدم الخدمات على أساس استرداد تكلفتها بالكامل من المشروعات أو الشركاء. وتعد الحسابات الخاصة أفضل وسيلة لإدارة هذه العملية لأنها ليست محددة بوقت، من ثم فإنها تسمح بترحيل الأرصدة إلى فترة مالية لاحقة⁽³⁰⁾. ويقدم الحساب الخاص التمويل لخدمة معينة على أساس ترتيبات سداد متفق عليها، ورنهناً بسقف القيمة القصوى للحساب. ويجب على المدراء كفالة ما يلي: (1) تسجيل جميع النفقات والمتحصلات في الحساب؛ (2) وعدم تجاوز الحساب لقيمه القصوى المتفق عليها.
- 244- وتقدر قيمة المعاملات في الحسابات الخاصة لعام 2016 بمبلغ 452 مليون دولار أمريكي. ويشمل هذا المبلغ جميع الإيرادات من مبيعات الخدمات واسترداد التكاليف.

الخدمات المؤسسية

- 245- تمكّن آلية تمويل الخدمات المؤسسية التي اعتمدت في عام 2014 البرنامج من دعم وحدات الأعمال عن طريق: (1) البرنامج العالمي لتأجير المركبات؛ (2) مرفق الميزنة الرأسمالية؛ (3) الرسوم مقابل أنشطة الخدمات.
- 246- وبالنسبة لعام 2016، تم رفع سقف هذه الخدمات في خطة الإدارة (2016-2018) من 70 مليون دولار أمريكي إلى 82 مليون دولار أمريكي. وليس من المقترح إجراء أي تغيير بالنسبة لعام 2017.

البرنامج العالمي لتأجير المركبات (السقف: 22 مليون دولار أمريكي)

- 247- يقوم البرنامج العالمي لتأجير المركبات بتأجير مركبات للمكاتب القطرية. ويتم ضمان القيمة مقابل المال عن طريق الإدارة المركزية لشراء المركبات وإعدادها، وعن طريق ضمان تجهيز المركبات بالمزايا المناسبة للأماكن التي ستعمل فيها. وتدرج رسوم التأجير في ميزانيات المشروعات لضمان استرداد استثمارات البرنامج العالمي لتأجير المركبات.
- 248- وفي عام 2016، خفض البرنامج العالمي لتأجير المركبات المبلغ المقترض من مرفق تمويل رأس المال العامل بمبلغ 5.5 مليون دولار أمريكي. وسوف يعقب هذا التخفيض تنقيح تنازلي في رسوم التأجير التي تقيّد على البرامج التابعة للبرنامج.

⁽³⁰⁾ يجوز المدير التنفيذي إنشاء حسابات خاصة لأغراض محددة تتفق مع سياسات وأهداف وأنشطة البرنامج وفقاً للمادة 5-1 من النظام المالي. وتدير الحسابات الخاصة المساهمات الخاصة أو الأموال المخصصة لأغراض برامجية أو مؤسسية أو لاسترداد التكاليف، أو لدعم الأنشطة الطويلة الأجل.

مرفق الميزنة الرأسمالية (السقف: 40 مليون دولار أمريكي)

249- أنشئ هذا المرفق في خطة الإدارة (2014-2016) كمرفق دائر لتمكين البرنامج من تجهيز مشروعات رأسمالية كبيرة لكي تحقق وفورات. ويقدم المرفق سلفاً مالية يجب على المشروعات سدادها، أو تسديدها عن طريق مصادر تمويل أخرى على مدى فترة زمنية متفق عليها.

250- وقد أنشئ المرفق بسقف أولي قدره 20 مليون دولار أمريكي لتطوير وتداول "نظام دعم تنفيذ اللوجستيات". ويعتبر هذا النظام مرفق استثمار للتمويل الذاتي، ويقوم بسداد نفقاته الرأسمالية منذ عام 2015 من معدل يُحسب على أساس الكميات الطنية للنقل البري والتخزين والمناولة، والتي تعكس متوسط وفورات الكفاءة التي يحددها مستعرض خارجي. ويتوقع البرنامج أنه سوف يتم تنفيذ هذا المرفق في 83 بلداً بحلول نهاية عام 2016، مستكماً بذلك تداوله العالمي. وسيكون اليمن آخر بلد يستخدم هذا المرفق في أكتوبر/تشرين الأول 2016؛ ومن المتوقع استكمال سداد سلفة مرفق الميزنة الرأسمالية في ديسمبر/كانون الأول 2018.

251- وفي خطة الإدارة (2015-2017)، وافق المجلس التنفيذي على زيادة رأسمال المرفق الميزنة الرأسمالية في المرحلة الأولية لبلغ 28 مليون دولار أمريكي، ثم إلى 40 مليون دولار أمريكي اعتباراً من عام 2016 لتوفير قروض بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي من أجل تمويل تحسينات في المباني الميدانية، التي يتوقع البرنامج أن يكون وجوده فيها طويل الأجل ويحقق عائدات الاستثمارات، ويوفر الأمن بصورة أفضل، ويحسن الكفاءة التشغيلية.

252- وفي عام 2016، وجهت الدعوة إلى 13 بلداً لتقديم طلبات من أجل الحصول على تمويل من مرفق الميزنة الرأسمالية. وقدمت تسعة اقتراحات بلغت قيمتها 22.4 مليون دولار أمريكي، وتم تخصيص 8.5 مليون دولار أمريكي من أجل ما يلي:

(1) بناء قاعدة لوجستيات إنسانية في جيبوتي لتخفيض تكاليف اللوجستيات في إثيوبيا، والصومال، وجنوب السودان، واليمن؛ وتم تخصيص 3 ملايين دولار أمريكي في عام 2015، ومبلغ آخر قدره 2.4 مليون دولار أمريكي في عام 2016؛

(2) إنشاء مكتب قطري جديد في نيبال، لاستكمال روافد تمويل أخرى توفر التمويل الرئيسي؛

(3) مشروعات لكفاءة استخدام الطاقة من أجل 12 مبنى تابعة للبرنامج في تشاد، وإثيوبيا، وليبيريا، والسودان، وجنوب السودان؛ وتم اعتماد 2.3 مليون دولار أمريكي لهذه المشروعات الجاري تنفيذها؛

(4) إنشاء مكتب قطري جديد في مالي، اعتمد له مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي؛

(5) إنشاء مبنى لمكتب قطري جديد في جنوب السودان لكي يحل محل وحدات سابقة للتجهيز في مجمع للمباني في جوبا، وقد خصص له مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي.

253- ويتضح من توقعات التدفقات النقدية للمرفق استناداً إلى الإنفاق المتوقع وسداد القروض أنه ينبغي زيادة التمويل المتاح بحلول نهاية عام 2016 من أجل توفير موارد لجولة المخصصات التالية في منتصف عام 2017.

أنشطة الرسوم مقابل الخدمات (السقف: 20 مليون دولار أمريكي)

254- يمكن لألية أنشطة الرسوم مقابل الخدمات تقديم سلف تصل إلى 20 مليون دولار أمريكي من أجل تكنولوجيا المعلومات، والأمن، وتقييمات عمليات البرنامج الفردية. ولن تتجاوز السلف هذا السقف، غير أن حجم الأعمال كل عام يتجاوز 20 مليون دولار أمريكي لأن السلف وعمليات الاسترداد تتم طوال العام.

255- وقد أدخل في عام 2013 نموذج تمويل للفرد من أجل استرداد تكاليف تكنولوجيا المعلومات من تكاليف النظم الموصولة المؤسسية لتكنولوجيا المعلومات. ولا تتم تغطية التكاليف الرأسمالية؛ ويجب أن تفي التكاليف المتكررة

بالمعيارين التاليين: 1) يجب أن تقدّم خدمة تكنولوجيا المعلومات للبرنامج ككل؛ 2) يجب أن تستفيد الخدمة من العقود والمدفوعات المركزية المطبّقة على جميع المشاركين.

256- ويغطي صندوق الطوارئ الأمنية تكاليف معدات الأمن والسلامة والتدريب عندما لا تكفي تكاليف الدعم المباشرة للمشروعات؛ وهذا يمكّن المكاتب القطرية من تلبية متطلبات معايير العمل الأمنية الدنيا. ويشارك البرنامج أيضاً في نظام إدارة الأمن التابع للأمم المتحدة، مع تقاسم تكاليف إدارة شؤون السلامة والأمن. وتقوم إدارة شؤون السلامة والأمن بتوزيع التكاليف الميدانية بين الوكالات المشاركة وفقاً لصيغة متفق عليها، ويتم استعادتها بصورة مباشرة من المشروعات ومن الزيادة في تكاليف الموظفين الموحّدة لتغطية المصاريف التي يتعدّر على المكاتب القطرية تغطيتها.

257- ويتلقى مكتب التقييم سلفة صغيرة لدعم تقييماته لعمليات فردية. ويتم استرداد التكاليف من المشروعات المعنية.

258- وكانت إدارة استرداد تكاليف أنشطة الرسوم مقابل الخدمات تتم بصورة مركزية: ويطلب من وحدات المقر والمكاتب القطرية سداد حصتها من التكاليف المختلفة، ويجب على كل منها تحديد التمويل لسداد السلف. ولم يتغير هذا النهج بالنسبة لوحدات المقر العالمي في عام 2017. غير أن المكاتب القطرية لن تكون بحاجة إلى تخصيص تمويل للدعم المباشر، توقعاً للإطار المالي الجديد. وبدلاً من ذلك، سوف تُسدد تكاليف المكاتب القطرية مقابل الخدمات من ميزانية دعم البرامج والإدارة.⁽³¹⁾ وسوف تخفّض متطلبات تمويل تكاليف الدعم المباشرة بمبلغ مقابل.

259- وبين الجدول خامساً-1 المستوى التقديري للنشاط في الحسابات الخاصة للخدمات المؤسسية في عام 2017.

الجدول خامساً-1: الحسابات الخاصة للخدمات المؤسسية في عام 2017					
(مليون دولار أمريكي)					
النسبة المئوية	النفقات التقديرية		سقف التمويل بالسلف		
	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	
22	14.0	-	22	-	البرنامج العالمي لتأجير المركبات
-	-	-	-	-	مرفق الميزنة الرأسمالية
-	-	3.5	-	20	نظام دعم تنفيذ اللوجستيات
-	-	6.5	-	20	تحسين المباني
-	-	-	-	-	
16	10.0	-	40	-	مجموع مرفق الميزنة الرأسمالية
-	-	-	-	-	أنشطة الرسوم مقابل الخدمات
-	-	20	-	-	خدمات تكنولوجيا المعلومات
-	-	19	-	-	الأمن
-	-	-	-	-	التقييم
-	-	-	-	-	
62	39.0	-	20	-	مجموع أنشطة الرسوم مقابل الخدمات
100	63.0	-	82	-	المجموع

صندوق برنامج الرفاه

260- في مايو/أيار 2015، وافق المجلس التنفيذي على إنشاء صندوق برنامج الرفاه لتحسين رفاه الموظفين في مراكز العمل بتمويل محدود من عمليات قطرية. وقد أنشئ الصندوق بتحويل مبلغ 10 ملايين دولار أمريكي من حساب تسوية ميزانية دعم البرامج والإدارة.

(31) انظر القسم الرابع، الفقرات 12-18.

261- وتُحدّد أولويات مقترحات التمويل على أساس طريقة تناولها للركائز الخمس لاستراتيجية البرنامج بشأن الرفاه للفترة (2015-2019: 1) الصحة الطبية والعقلية؛ (2) الصحة النفسية؛ (3) ظروف العمل/المعيشة؛ (4) الأمن؛ (5) توجيه قوة العمل. وعلاوة على ذلك، ولكي تكون الاستراتيجية مستدامة، فإن البرامج المحددة الأولويات هي تلك تتضمن آلية لاسترداد التكاليف.

262- وقد وافق الصندوق منذ إنشائه على 11 طلباً للتمويل من بينها:

➤ تحسينات لمرافق الإقامة في تشاد، وإثيوبيا، والصومال، وجنوب السودان، لتكون بمثابة تجارب لمستويات جديدة لظروف المعيشة للإقامة في الميدان وما يرتبط بها من آليات للتحسين وخطط للصيانة، والتي سوف تصبح ممارسة البرنامج المثلى بالنسبة لبلدان أخرى؛

➤ تمويل جزئي لمستشاري الموظفين للمكتب الإقليمي في جوهانسبرغ والمكتب الإقليمي في بنما، لتيسير حصول موظفي البرنامج على الدعم النفسي والاجتماعي الداخلي؛

➤ دعم مالي لبرامج الوقاية من فيروس زيكا في المكتب الإقليمي لبنما، لتغطية تكاليف تطهير مساكن الموظفين في بنما وشراء مواد طارئة للحشرات تفي بمعايير منظمة الصحة العالمية لصالح موظفي المكتب؛

➤ تمويل للفرق الطبية المتجولة في منطقة إثيوبيا والصومال لتقديم الرعاية الصحية الأولية في الميدان، ولحملة تحصين موظفي جنوب السودان الرامية إلى تحصين جميع الموظفين في مكاتب البرنامج في جنوب السودان وفقاً لتوصيات منظمة الصحة العالمية.

263- وقد تم الالتزام بمبلغ قدره 7.3 مليون دولار أمريكي من المخصص الأصلي البالغ عشرة ملايين دولار أمريكي لمبادرات رفاه الموظفين.

خدمات الأعمال

264- تقدّم الحسابات الخاصة الأخرى خدمات الأعمال داخل البرنامج وللشركاء على أساس استرداد التكاليف بالكامل. ويقدّر حجم المعاملات بمبلغ 389 مليون دولار أمريكي، ويستأثر الحساب الخاص للنقل الجوي بنسبة 65 في المائة منها، مع تنفيذ أنشطة أخرى للشركاء، بما في ذلك التحويلات القائمة على النقد، ومستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية، والتأمين الذاتي، وتعميم اعتبارات المنظور الجنساني.

265- ويوجد لدائرة النقل الجوي التابعة للبرنامج عملاء داخليون وخارجيون على حد سواء. ولا توجد للبرنامج أي طائرات، ولكنه يتعاقد معها حسب الحاجة - وهو ما يصل إلى 70 رحلة في أي يوم معيّن. ويتولى موظفو البرنامج إدارة دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية، والتي تنقل العاملين في المجال الإنساني والشحنات الخفيفة جواً إلى مواقع يتعدّد الوصول إليها بوسائل أخرى، وغالباً ما تكون وسائل غير مأمونة. وتوفّر دائرة النقل الجوي أيضاً خدمات الشحن من أجل عمليات الإغاثة ومنظمات إنسانية أخرى، وخدمات المسافرين التي لا تغطيها دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية؛ وفي حالات استثنائية، يمكن الترتيب للقيام بعمليات إسقاط جوي لمواد غذائية من أجل إنقاذ الحياة.

266- ويدير الحاسب الخاص للنقل الجوي الإيرادات المتأتية من هذه الخدمات، ويمكن من دائرة النقل الجوي من الاستجابة على وجه السرعة لحالات الطوارئ. وبصرف النظر عن توريد طائرات مروحية وطائرات ذات أجنحة ثابتة، فإن هذا الحاسب يستخدم لتعزيز ثقافة أمن النقل الجوي وراء إجراء استعراضات خاصة بضمان الجودة من أجل ضمان الامتثال لمعايير السلامة.

267- والحساب الخاص للتحويلات القائمة على النقد يمكّن البرنامج من التوسع في استخدام برنامج تسليم التحويلات القائمة على النقد لصالح الشركاء في العمل الإنساني (الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى)، بينما يضمن أن يدير البرنامج أموال الشركاء بفعالية، ويقدم تقارير لهم عن استخدامها. وتتكون الخدمات المقدّمة في إطار الحساب الخاص من:

(1) خدمات أساسية – وهي خدمات تتصل مباشرة باستخدام برامج تسليم التحويلات القائمة على النقد، بما في ذلك المساعدة في إجراء تسجيل المستفيدين، ودورات التوزيع، وإدارة صندوق التحويلات القائمة على النقد لصالح المستفيدين، والتوفيق، وسداد مستحقات مقدمي الخدمات؛

(2) خدمات إضافية – وتشمل هذه الخدمات: الرصد والتقييم، والتقدير، واختيار تجار التجزئة، والإبلاغ حسب الطلب.

268- ويُعزز الحساب الخاص للتحويلات القائمة على النقد التعاون بين الشركاء في مجال العمل الإنساني، ويساهم في الجهد الأوسع للأمم المتحدة وهو "توحيد الأداء"، والهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. ويُتوقع أيضاً أن يحقق مكاسب كفاءة التكلفة على نطاق قطاع العمل الإنساني عن طريق تخفيض التكاليف الإدارية وتكاليف مقدّمي للخدمات.

269- ويتولى مستودع الأمم للاستجابة الإنسانية شراء مواد الإغاثة والأغذية الجاهزة وتخزينها ونقلها لغرض الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، وتقديم خدمات معيارية ومحددة الطابع لنحو 75 وكالة تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات حكومية دولية، ومنظمات غير حكومية. وهو يمول من مساهمات المانحين ومن استرداد تكاليف ما يقدمه من خدمات.

270- ويمكّن الحساب الخاص للتأمين الذاتي الذي أنشئ في عام 1993 البرنامج من شراء تغطية التأمين للأغذية والسلع العابرة. ويستطيع البرنامج التفاوض من أجل الحصول على أقساط تأمين أقل من المستويات السائدة في السوق، وتقليل الآثار الاقتصادية السلبية على المشروعات والنتيجة عن خسائر الأغذية.

271- وفي عام 2017، سوف يركز الحساب الخاص للمساواة بين الجنسين على تسريع تعميم مراعاة المنظور الجنساني عن طريق دعم تنفيذ خطة العمل بشأن المساواة بين الجنسين من خلال تنمية القدرات، والتجارب، ومبادرات البحوث، وتنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين، وسوف يُقدّم دعم متزايد لتنفيذ استراتيجيات إقليمية للمساواة بين الجنسين، وخطة عمل قطرية، وتحسين شبكة النتائج الجنسانية.

أفاق الحسابات الخاصة في عام 2018

272- يُتوقع أن تظل الحسابات الخاصة على نفس مستواها في عام 2018، مع أن حجم خدمات الأعمال سوف يتغير إذا ظهرت احتياجات غير متوقعة أو إذا انخفض الطلب.

خطة عمل مكتب التقييم للفترة 2017-2019

مقدمة

- 1- يعرض هذا الملحق برنامج العمل المقترح لمكتب التقييم للفترة 2017-2019. وهذا هو أول برنامج عمل يتم التخطيط له تخطيطاً كاملاً ضمن إطار وظيفة التقييم الجديدة في البرنامج بالاستناد إلى سياسة التقييم (2016-2021)⁽¹⁾، وميثاق التقييم⁽²⁾، واستراتيجية التقييم المؤسسية⁽³⁾. وترسي هذه الوثائق معاً رؤية جديدة، وتوجهاً استراتيجياً، وإطاراً معيارياً وإطاراً للمساءلة، وترتيبات مؤسسية وخطة تنفيذ لغرس التقييم في نهج متدرج على نطاق المنظمة من خلال توسيع وظيفة التقييم المركزي وتعزيزها بتقييمات لا مركزية مدفوعة بقوة الطلب.
- 2- وتُعبّر وظيفة التقييم الجديدة عن تصميم قيادة البرنامج وطموحها اللذين تجسدهما التزامات دولية واستراتيجية تنظيمية وعمليات إصلاحية، لتلبية التوقعات العالمية بشأن التقييم المستقل من أجل دعم المساءلة عن النتائج، والتعلم التنظيمي، وصنع القرار المستند إلى أدلة على نطاق المنظمة في حقبة خطة عام 2030؛ ومن أجل مراعاة الالتزامات المعقودة في القمة العالمية للعمل الإنساني لعام 2016 والنتائج التي أسفرت عنها.
- 3- ويعني ذلك أيضاً غرس التخطيط وتدبير الموارد لوظيفة التقييم في المنظمة بأسرها. وتمثل خطة عمل مكتب التقييم مجرد جزء واحد من الصورة الكلية. غير أنه بالنظر إلى مسؤولية مكتب التقييم عن مراقبة التقدم المحرز في وظيفة التقييم برمتها والإبلاغ عن هذا التقدم، تبدأ خطة عمل مكتب التقييم لهذا العام بالموارد المؤسسية التقديرية المطلوبة لوظيفة التقييم على النحو المحدد في سياسة التقييم. وفيما يلي خطة عمل مكتب التقييم باعتبارها جزءاً من ذلك.

المتطلبات العامة لوظيفة التقييم

- 4- يُعزز إطار السنوات الثلاث لخطة العمل المذكورة (2017-2019) النهج المتدرج في تدبير الموارد والتنفيذ الذي وافقت عليه إدارة البرنامج ومجلسه التنفيذي⁽⁴⁾ وحددته استراتيجية التقييم المؤسسية. وسوف تتوقف تدريجياً بمرور الوقت بعض الأنشطة المطلوبة لإرساء وظيفة التقييم المعززة، لتفسح بذلك المجال أمام البدء في أنشطة أخرى. وتشير التوقعات بصفة خاصة إلى أن الموارد البشرية والمالية المطلوبة في مكتب التقييم لإنشاء وظيفة تقييم لا مركزية ستراجع اعتباراً من عام 2018 عندما يؤدي موظفو التقييم الإقليميون الجدد دورهم كاملاً، وهو ما سيمكّن بالتالي مكتب التقييم من تحقيق زيادة أسرع في التقييمات المركزية على النحو المتوخى في قواعد التغطية المحددة في السياسة، وبما يتفق مع متطلبات التقييم المترتبة ضمناً على التطورات المؤسسية، مثل نهج التخطيط الاستراتيجي القطري.
- 5- وتستند الأهداف القابلة للتحقيق لعام 2017 والتوقعات للفترة 2018-2019 المبينة أدناه إلى الأولويات الاستراتيجية المحددة في سياسة التقييم، وتتفق مع توجه [مشروع] الخطة الاستراتيجية 2017-2021 وسائر عناصر خارطة

(1) الوثيقة WFP/EB.2/2015/4-A/Rev.1.

(2) أصدره المدير التنفيذي في مايو/أيار 2016.

(3) اعتمدها فريق الإدارة التنفيذية في أبريل/نيسان 2016.

(4) الرد على التوصيات الواردة في التقرير الموجز عن استعراض النظراء لوظيفة التقييم في برنامج الأغذية العالمي،

الوثيقة WFP/EB.2/2014/6 D/Rev.1.

طريق القضاء على الجوع⁽⁵⁾ وترسخ الخيارات أيضاً التطورات التي تطرأ على محور تركيز مكتب التقييم انطلاقاً من وظيفة التقييم المركزية الراسخة نحو قيادة وظيفة التقييم اللامركزية المدفوعة بالطلب وتوجيهها ومراقبتها.

الجدول ألف-1: متطلبات الموارد التقديرية لوظيفة التقييم العام (في يوليو/تموز 2016)					
ملايين الدولارات الأمريكية				مصدر التمويل	العناصر الرئيسية
2019	2018	2017	2016		
					خارج مكتب التقييم
1.55	1.55	*1.66	-	ميزانية دعم البرامج والإدارة	موظفو التقييم الإقليميون
1.50	1.50	1.50	-	متعدد الأطراف	صندوق التقييم الاحتياطي ⁽⁶⁾
5.40	5.40	4.50	-	أموال المشروعات	تقييمات اللامركزية (التقريبية)**
8.45	8.45	7.66	-		المجموع الفرعي للعناصر الرئيسية خارج مكتب التقييم
11.00	9.85	8.60	***9.0	ميزانية دعم البرامج والإدارة	خطة عمل مكتب التقييم
0.50	0.50	0.50	-	مصادر متعددة الأطراف (صندوق التقييم الاحتياطي)	
11.50	10.35	9.10	***9.0		مكتب التقييم – المجموع الفرعي
19.95	18.80	16.76	9.0		المجموع الكلي
%0.40	%0.38	%0.33	%0.18		كنسبة مئوية من إيرادات مساهمات البرنامج (5 مليارات دولار أمريكي)
%0.50	%0.47	%0.42	%0.23		كنسبة مئوية من إيرادات مساهمات البرنامج (4 مليارات دولار أمريكي)

* تشمل تكاليف التشغيل المخصصة لعام 2017 التي ينبغي ترحيلها أيضاً إلى عام 2018 وعام 2019.

** بالاستناد إلى المعلومات المؤقتة المستمدة من المكاتب الإقليمية والتوقعات ذات الصلة.

*** تشمل بالنسبة لعام 2016 فقط بعض أموال المشروعات المخصصة لسلسلة تقييمات العمليات (غير متاحة في عام 2017).

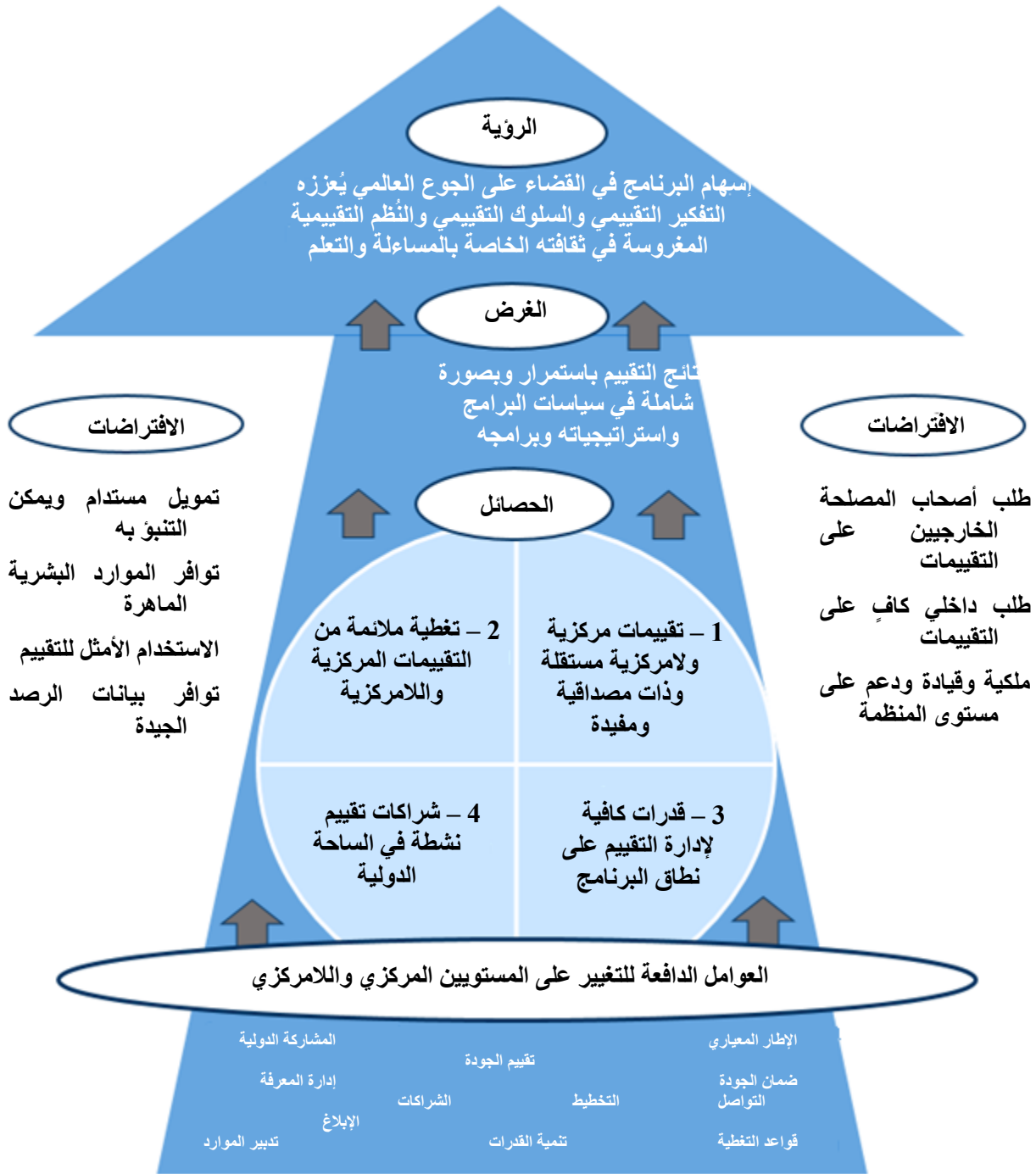
خطط عمل مكتب التقييم للفترة 2017-2019: ملخص

- 6- تُحدّد للمرة الأولى خطة مفصّلة لنشاط مكتب التقييم وفقاً للغرض من سياسة التقييم وحصانها المقصودة على النحو المبين في الشكل ألف-1 أدناه.
- 7- وما زالت توقعات مكتب التقييم للفترة 2018-2019 مؤقتة ويمكن أن تحتاج إلى تعديل في خطط عمل المكتب في المستقبل كي تراعي الخطة الاستراتيجية النهائية للبرنامج والعناصر ذات الصلة، واستعراض السياسات الشامل الجديد الذي تجريه الأمم المتحدة كل أربع سنوات، وتوافر الموارد للتقييم.

(5) ستعرض على المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2016.

(6) الغرض من صندوق التقييم الاحتياطي هو تمويل ما يلي: (1) الدعم الاحتياطي للمكاتب القطرية التي لديها خطط وميزانيات للتقييم، ولكنها تواجه قيوداً حقيقية في الموارد (1.5 مليون دولار أمريكي قابلة للتجديد)؛ (2) جزء من الخدمات التي يديرها مكتب التقييم لدعم التقييمات اللامركزية (مثل تنمية القدرات ودعم الجودة) (500 000 دولار أمريكي سنوياً).

الشكل ألف- 1: نظرية التغيير في سياسة البرنامج بشأن التقييم (2016-2021)



8- وبإيجاز فإن مكتب التقييم سيقوم في عام 2017 بما يلي:

ألف - إيجاد أدلة مستقلة للمساءلة والتعلم من خلال برنامج متوازن للتقييمات المركزية المعقدة، التي سيجري اختيارها بما يتماشى مع نهج السياسة المتدرج لتطبيق قواعد التغطية؛ واحتياجات الأدلة

ذات الأولوية، والقدرة الاستيعابية؛ وتوافر الموارد. وسيجري وضع اللمسات الأخيرة على سلسلة التقييم المركزية المؤقتة للعمليات الفردية⁽⁷⁾ وإغلاقها.

باء - تعميم النظام الجديد بشأن توجيه ودعم جودة التقييم اللامركزي بعد تعديله وفقاً لاستعراض تناول التقييمات اللامركزية الرائدة واختبرت فيه تلك الأدوات في عام 2016. ودعم تدريب مستشاري التقييم الإقليميين وتنفيذ برنامج متعدد السنوات لتنمية القدرات في مجال التقييم على نطاق البرنامج بالتعاون مع مديري المكاتب الإقليمية وشعبة الموارد البشرية.

جيم - تطبيق وترسيخ الترتيبات والنظم المؤسسية لوظيفة التقييم العام التي حددها ميثاق التقييم، ومواصلة تطبيق النهج المتدرج في تنفيذ سياسة التقييم.

دال - تعزيز وتيسير ترسيخ استخدام أدلة التقييم في ثقافة التعلم والمساءلة في البرنامج عن طريق دعم توسيع فرص الوصول إلى التقييم واستخدامه في تصميم السياسات والبرامج والموافقة عليها.

هاء - المشاركة مركزياً في شراكات التقييم وشبكات ذات الأهمية الاستراتيجية في الساحة الدولية على المستوى العالمي، وخاصة فيما يتعلق بتقييم العمل الإنساني؛ وإسداء المشورة بشأن شراكات وشبكات التقييم الإقليمية والوطنية.

واو - استكمال وتطبيق نظم المعلومات والإبلاغ للتمكين من مراقبة وظيفة التقييم برمتها، المركزية واللامركزية.⁽⁸⁾

موارد خطة عمل مكتب التقييم لعام 2017

9- قُدرت الموارد الإجمالية المطلوبة لمكتب التقييم في عام 2017 لضمان تحقيق تقدم متوازن في كل حصيلة من الحصائل الأربع المترابطة لسياسة البرنامج بشأن التقييم التي حُدِّت مراحلها وفقاً لاستراتيجية التقييم المؤسسية، بمبلغ 9.1 مليون دولار أمريكي (انظر الجدول ألف-1 أعلاه). ويبلغ مجموع الموارد المتاحة لمكتب التقييم من كل المصادر من أجل خطة عمل عام 2017 ما قيمته 7.4 مليون دولار أمريكي (انظر الجدول ألف-2).

(7) العمليات الأخيرة التي صدر تكليف بها في عام 2016 وتُغطى تكاليفها من ميزانية عام 2016.

(8) رهنأ بعدم حدوث تأخيرات كبيرة في تنفيذ استعراض الإطار المالي.

الجدول ألف-2: الموارد المتاحة لمكتب التقييم من أجل خطة عمل عام 2017			
العناصر الرئيسية	مصدر التمويل	2017 مليون دولار أمريكي	بالمقارنة مع عام 2016 مليون دولار أمريكي
خطة العمل الأساسية لمكتب التقييم	قاعدة ميزانية دعم البرامج والإدارة	*6.1	6.1
خطة العمل الأساسية لمكتب التقييم	تكاليف الدعم غير المباشرة الممولة من ميزانية دعم البرامج والإدارة	0.8	-
صندوق التقييم الاحتياطي	متعدد الأطراف	0.5	-
تقييمات العمليات الفردية	مصادر المشروعات	لا يوجد	2.84
المجموع		7.4	8.94

*خُفضت من 6.2 مليون دولار أمريكي في إطار التخفيضات المؤسسية الإلزامية.

10- **ميزانية دعم البرامج والإدارة:** يبلغ مجموع الميزانية المحددة للموظفين في إطار ميزانية دعم البرامج والإدارة لمكتب التقييم، وهي 6.9 مليون دولار أمريكي، ما قيمته 2.53 مليون دولار أمريكي (مقابل 2.4 مليون دولار أمريكي في عام 2016، و2.5 مليون دولار أمريكي في عام 2015). ولذلك تبلغ الميزانية غير المرتبطة بالموظفين 4.37 مليون دولار أمريكي مقابل 3.7 مليون دولار أمريكي في عام 2016 و3.6 مليون دولار أمريكي في عام 2015.

11- ويرجع التخفيض في مجموع الموارد المتاحة لمكتب التقييم (ميزانية دعم البرامج والإدارة والمصادر الأخرى) مقارنة بعام 2016 إلى إنهاء السلسلة المؤقتة من تقييمات العمليات الفردية. وهذه السلسلة التي كانت تمول أساساً من مصادر المشروعات استأنثرت بمبلغ 2.84 مليون دولار أمريكي (2016) من ميزانية مكتب التقييم. وبداية من عام 2017، ستعطي وظيفة التقييم اللامركزية تقييم العمليات (باستثناء الاستجابات لحالات الطوارئ من المستوى 3، انظر أدناه). ويتحول دور مكتب التقييم في هذا الصدد من "التنفيذ" إلى "التمكين" وضمان الإطار المعياري.

12- وفي ضوء الفجوة القائمة بين "الميزانية القائمة على الاحتياجات" البالغة 9.1 مليون دولار أمريكي والموارد المتاحة التي تبلغ 7.4 مليون دولار أمريكي، ستعطي خطة العمل المذكورة الأولوية للأنشطة التي تشكّل ركائز استراتيجية لتحقيق أهداف سياسة التقييم بصورة مستدامة في المستقبل. وتشمل خطة العمل التكاليف المتكررة الأساسية التي يحتاج إليها مكتب التقييم من أجل تنفيذ الحد الأدنى من الأنشطة التي يقتضيها دوره الجديد في إطار وظيفة التقييم المعززة. ويشمل ذلك ضمان الحد الأدنى من قدرات الموظفين – مهارات التقييم التقنية الضرورية والوعي المؤسسي بالبرنامج وسياقه – اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج الطموح.

13- وسيجري طلب تغطية تكاليف إضافية غير متكررة لدعم البرامج والإدارة (مثل تكاليف التعاقد مع مقيمين استشاريين لإجراء عمليات التقييم المركزية المعقدة الفردية) بما مجموعه 1.7 مليون دولار أمريكي من خلال النداء الذي أطلقه البرنامج في إطار المبادرة المؤسسية الحاسمة (المشار إليه في الجدول 3 أدناه). وفي حال عدم توافر هذا التمويل في عام 2017، سيمضي التقدم نحو الوفاء بقواعد تغطية التقييم المركزي بوتيرة أبطأ من المقرر، وسيطلب ذلك زيادة الاستثمارات في السنوات من الثالثة إلى الخامسة من عمر سياسة التقييم. وتتمثل العوامل الرئيسية وراء ذلك في الآتي:

- ◀ تراكم عمليات التقييم غير المنجزة في إطار دورة تقييم سياسات البرنامج المتفق عليها؛
- ◀ الحاجة إلى زيادة تغطية تقييمات الحوافز القطرية تدريجياً لتلبية قواعد التغطية في البرنامج.

- 14- وتفترض توقعات خطة العمل للسنتين 2018 و2019 قطع هذا الشوط الأوسع نحو تحقيق المستوى المستهدف لسياسة التقييم المحدد بنسبة 0.8 في المائة من إيرادات مساهمات البرنامج المخصصة للتقييم المركزي واللامركزي على حد سواء،⁽⁹⁾ بحلول نهاية مدة سياسة التقييم (2021) من جميع المصادر وفقاً لترتيبات تدبير الموارد المتفق عليها في استراتيجية التقييم المؤسسية.⁽¹⁰⁾
- 15- ويسعى مكتب التقييم من جانبه إلى تحقيق أكبر زيادة في كفاءة إدارة التقييم والقيمة المضافة من ترتيبات الشراكة والحفاظ في الوقت نفسه على الجودة. وتحققت كفاءات ووفورات من خلال ما يلي:

- 1) إجراء التقييمات بصورة مشتركة أو في إطار من الشراكة حيثما أمكن حتى يمكن تقاسم التكاليف (انظر الأمثلة أدناه). وتتيح هذه الاستراتيجية مضاعفة الفوائد، نظراً لازدياد أهمية التقييمات المشتركة لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الجهود المشتركة في إطار خطة عام 2030، وكذلك كممارسة متبعة حالياً في إجراء تقييمات مشتركة بين الوكالات للاستجابات لحالات الطوارئ من المستوى 3 على نطاق المنظومة؛
- 2) أنشطة الاستعانة بمصادر خارجية في الحالات التي يحقق فيها ذلك وفورات في التكلفة ويحافظ في الوقت نفسه على معايير الجودة (مثل آلية دعم جودة التقييمات اللامركزية)؛
- 3) استخدام الاتفاقات الطويلة الأجل مع مجموعة واسعة من مقدمي خدمات التقييم؛⁽¹¹⁾
- 4) إيجاد تآزر بين التقييمات عن طريق إجرائها في شكل سلسلة وإصدار تقارير تجميعية لتعزيز مساهمتها في المعرفة.

- 16- ويعرض الجدول 3 لمحة عامة عن خطة مكتب التقييم للتقييمات المركزية لعام 2017 والتوقعات المؤقتة لعامي 2018 و2019. وسوف يقوم المكتب في عام 2017 بإجراء عشرين تقييماً مركزياً أساسياً، بما فيها 10 تقييمات من عام 2016⁽¹²⁾ و10 تقييمات جديدة⁽¹³⁾. وبالإضافة إلى ذلك، ستستكمل 5 تقييمات من تقييمات العمليات التي بدأت في عام 2016 لتختتم بذلك تلك السلسلة. ويعرض القسم ألف أدناه الأساس المنطقي لهذه الأهداف القابلة للتحقيق وتفصيلها.

الأهداف القابلة للتحقيق لعام 2017 والتوقعات للفترة 2018-2019

ألف – التقييمات المركزية (الحصيلة 2 للسياسة)

- 17- تزوّد التقييمات التي يجريها مكتب التقييم مركزياً جميع أصحاب المصلحة بمعلومات عن مدى ملاءمة سياسات البرنامج واستراتيجيته وعملياته وأنشطته ومدى فعاليتها وآثارها واستدامتها، وكفاءة تنفيذها. وهناك نوعان، هما (1) تقييمات السياسات والاستراتيجيات والبرامج العالمية، والاستجابات لحالات الطوارئ الإنسانية (من المستوى

(9) إدراكاً بأن التقييمات اللامركزية ستموّل من ميزانيات الوحدات الأخرى وليس من ميزانية مكتب التقييم.

(10) في إطار سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية واستعراض الإطار المالي، من المتوقع أن تموّل جميع تقييمات الحوافز القطرية في المدى المتوسط من الميزانيات القطرية ("أموال التنفيذ") وإن كان مكتب التقييم هو الذي يتولى إدارتها.

(11) توفّر الاتفاقات الطويلة الأجل مزايا متعددة تشمل زيادة الكفاءة الإدارية.

(12) بما في ذلك سلسلة من 4 تقييمات لأثر سوء التغذية المعتدل والحاد في إطار شراكة جديدة للتقييم مدتها سنتان تنتهي في عام 2017.

(13) كان من المقرر الانتهاء في عام 2016 من 4 تقييمات، والبدء في 7 تقييمات جديدة، ومواصلة أربع تقييمات لأثر سوء التغذية الحاد والمعتدل. وكان من المقرر أيضاً البدء في خمسة تقييمات جديدة للعمليات.

3)، والحوافظ القطرية، وأثر أنشطة البرنامج؛ 2) سلسلة التقييمات المؤقتة للعمليات الفردية باستخدام نموذج للإدارة المتعاقد عليها من الخارج.

18- وقد اختير برنامج التقييمات للفترة 2017-2019 وحُدِّدت أولوياته لتعظيم صلته بالسياسة الدينامية للبرنامج وسياق البرمجة، وبالتالي تحقيق المستوى الأمثل لدور مكتب التقييم في دعم المساءلة والتعلم في البرنامج لتعزيز مساهمته في القضاء على الجوع العالمي. وتم تصميم برنامج التقييمات لتوليد أدلة مناسبة من حيث توقيتها ووجهتها لصنع القرار على النحو المبين أدناه.

19- وتُحدِّد وثيقة "وضع السياسات في البرنامج" التي وافق عليها المجلس في عام 2011⁽¹⁴⁾ معيار تقييم سياسات البرنامج. ويتطلب تطبيق هذا النهج بالنسبة لجميع السياسات المعتمدة بعد عام 2011 تقييماً بعد أربع أو ست سنوات من بدء التنفيذ للمساهمة بأدلة التقييم والتعلم في دورة سياسات البرنامج. ووفقاً لذلك وتبعاً لتوفر الموارد، ستُنجز في عام 2017 تقييمات استراتيجية الشراكة المؤسسية للبرنامج (2014-2017)⁽¹⁵⁾، وسوف يُعرض على المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2017 تقييم سياسة البرنامج لتنمية القدرات (2009) الذي تم الانتهاء منه في أواخر عام 2016.

20- وتشير التوقعات الواردة في الجدول 3 بشأن تقييمات السياسات في عام 2018 إلى تقييمات تحديث سياسة شبكات الأمان في البرنامج (2012)، وسياسة التغذية المدرسية المنقحة (2013)، وسياسة بناء السلام في بيئات الانتقال (2013)؛ والسياسة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام 2019.⁽¹⁶⁾

21- وفيما يتعلق بالسياسات المعتمدة منذ أكثر من 6 سنوات، يجري النظر في تقييم السياسة نفسها أو الموضوع الذي تتناوله السياسة، بالاستناد إلى معيار استمرار ملاءمتها لعمل البرنامج، أو إمكانية المساهمة في وضع سياسة جديدة. وفي عام 2017، سيواصل المكتب تقييماً مقررراً لسياسة الحماية الإنسانية (2012) بالاقتران مع تقييم يتناول دور البرنامج في العمل الإنساني، وهو يغطي ثلاث سياسات قديمة، هي المبادئ الإنسانية (2004)، والوصول الإنساني ودلالاته بالنسبة للبرنامج (2006)؛ ودور البرنامج في نظام المساعدة الإنسانية (2010). ويجري تصميم هذين التقييمين في إطار علاقة تآزرية في عام 2016، مع مراعاة نتائج القمة العالمية للعمل الإنساني (مايو/أيار 2016) وآخر موقف للبرنامج بشأن تلك القضايا.

22- وتتطلع الاستراتيجيات الاستراتيجية إلى المستقبل وتركز على الاستراتيجيات والقضايا المؤسسية البنوية أو الناشئة و/أو البرامج والمبادرات ذات التغطية العالمية أو الإقليمية. وتم تحديث خطط مكتب التقييم السابقة. وتستفيد المواضيع المختارة من تقدير قابلية تقييم⁽¹⁷⁾ خطة البرنامج الاستراتيجية (الذي اكتمل في مطلع عام 2016)، والقضايا الناشئة عن المناقشات التي دارت بعد ذلك بشأن الخطة الاستراتيجية للبرنامج للفترة 2017-2021، ومجالات التركيز الستة من أجل مواصلة التعزيز التنظيمي في البرنامج.⁽¹⁸⁾

(14) الوثيقة WFP/EB.A/2011/5-B.

(15) تشكّل هذه الوثيقة جزءاً من الخلاصة الوافية لسياسات البرنامج.

(16) أُرجئ هذا التقييم من الخطط السابقة حتى عام 2017 بعد تحديث سياسة عام 2016.

(17) تتناول تقديرات القابلية للتقييم مدى إمكانية إجراء تقييمات موثوقة وذات مصداقية، مع مراعاة ما يلي: الوضوح وعقلانية التصميم (الأهداف، والغايات، والمؤشرات)؛ والطلب من جانب أصحاب المصلحة؛ وكفاية المؤشرات وملاءمة البيانات، وتقديم المشورة بشأن الطريقة التي يمكن بها التغلب على القيود أو تقليصها.

(18) المبينة في "الاستخدام الاستراتيجي لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة"، الوثيقة WFP/EB.A/2015/6-D/1، وخطة البرنامج للإدارة (2016-2018)، والمبادرات المؤسسية الحاسمة.

23- وفي إطار موضوع شامل بشأن "دعم خطة عام 2030: الابتكارات في العلاقة بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية"، ستبدأ في عام 2017 سلسلة من التقييمات المتعددة السنوات. وسوف تتناول السلسلة الجوانب الرئيسية للتغييرات التنظيمية في إطار الخطة الاستراتيجية للبرنامج للفترة 2014-2017 من أجل زيادة كفاءة البرنامج وفعاليتيه وللاستجابة للتغييرات السريعة في سياقه الداخلي والخارجي. وسوف تبدأ السلسلة بتقييم استراتيجي يتناول إدارة التغيير التنظيمي. وسوف يكون لك على سبيل المتابعة لتقييم عام 2011 بشأن "كيفية تكيف المكاتب القطرية مع التغيير" وسيتناول أثر مرحلة التغيير الأخيرة على الفعالية التنظيمية. واعتباراً من عام 2017 أيضاً، سيستكشف تقييم يتناول ابتكارات البرنامج في البيانات المقيدة خبرة البرنامج حتى الآن في استخدام النهج الابتكارية في المناطق التي يصعب الوصول إليها، مثل سوريا والصومال والبلدان المتأثرة بفيروس الإيبولا. ومراعاة للالتزامات المعقودة في القمة العالمية للعمل الإنساني بشأن تسخير إمكانات التكنولوجيا الجديدة، سيتناول التقييم نتائج وأداء الابتكارات التكنولوجية والمؤسسية، مثل تقييم هشاشة الأوضاع من بُعد وباستخدام الهواتف النقالة، والرصد باستخدام أطراف ثالثة، وآليات استقاء التعليقات، والشراكات الجديدة، ومنصات التحويلات النقدية.

24- واستجابة للتأثير القوي للخطاب العالمي، والحاجة إلى توليد المعرفة/الأدلة وفرص تحقيق ذلك، قام مكتب التقييم بتفعيل خطط سابقة لإجراء تقييم استراتيجي تناول القدرة على الصمود في عام 2017، بدلاً من انتظار إجراء تقييم سياسة عام 2015 بشأن بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية في عام 2019. وفيما يلي العوامل المؤثرة الرئيسية:

- ◀ برنامج التغيير الذي وضعته القمة العالمية للعمل الإنساني والذي شدد فيه على إنهاء الاحتياجات بدلاً من تلبيةها وما ينطوي عليه ذلك من آثار على الاستعداد والوقاية وبناء القدرة على الصمود؛
- ◀ النقاشات الجارية وما يسود من قلق بشأن حجم الأزمات الممتدة التي تتفاعل فيها الاحتياجات الإنسانية والإنمائية؛
- ◀ حجم مبادرات البرنامج وما يمكن أن تنطوي عليه من مصادر ثرية للتعليم، بما يشمل في جملة أمور ما يلي: مبادرات المخاطر الأفريقية (إثيوبيا)؛ و"بذور التغيير" في غرب أفريقيا؛ وتنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية لبناء القدرة على الصمود (في منطقة الساحل وأمريكا اللاتينية)؛ والشراء من الأفارقة من أجل أفريقيا.

25- ومن المتوقع إجراء تقييمات أخرى ضمن السلسلة في السنتين 2018 و2019، وسوف تتناول هذه التقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية الرائدة، واستخدام البرنامج للصاديق الاستثمارية، وإدارة أداء البرنامج في حقبة أهداف التنمية المستدامة.

26- وتتطلب سياسة التقييم تطوراً في أنواع التقييمات على المستوى القطري. واستكمالاً للتغطية التي توفرها التقييمات اللامركزية للعمليات الفردية أو لأجزاء منها، ستستمر تقييمات الحوافز القطرية كأداة للمساءلة وكأداة للتعليم، مع توفير أدلة بشأن أداء الوضع الاستراتيجي ونتائج جميع عمليات البرنامج وأنشطته على امتداد فترة تتراوح بين 3 و5 سنوات. وتم إعداد "خط إمداد" من البلدان المؤهلة المختارة بطريقة منهجية⁽¹⁹⁾ وحُدثت أولوياتها. والمعيار الأخير في تحديد تخطيط التقييم هو "التوقيت المناسب" للمساهمة بالأدلة في إعداد الخطط الاستراتيجية القطرية

(19) بالاستناد إلى معايير من قبيل حجم الحافظة؛ وملامح البرمجة؛ والتوازن الإقليمي؛ ووجود تغطية تقييمية حديثة أو جارية، خاصة في تقييمات العمليات أو تقييمات العمل الإنساني المشتركة بين الوكالات.

وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أو إطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وبالنظر إلى أن الحوار بشأن إدخال الخطط الاستراتيجية القطرية ما زال جارياً فإن تخطيط تقييم الحوافظ القطرية في مكتب التقييم يتميّز بالمرونة كما أن أسماء البلدان المعروضة في الجدول 3 ترد على سبيل البيان.

27- وفي إطار سياسة التقييم (2016-2021)، يهدف البرنامج إلى زيادة التغطية تدريجياً إلى 8 أو 9 تقييمات للحوافظ القطرية سنوياً. وفي ظل قيود الموارد في عام 2017، سيجري إعطاء الأولوية لتقييمين من تقييمات الحوافظ القطرية (لم يتم بعد تأكيد أسماء البلدان) ولانتهاء من تقييم حافظة قطرية في جمهورية جنوب السودان كان قد بدأ في عام 2016. وسوف يعرض تقييم الحافظة القطرية لسري لانكا الذي تم الانتهاء منه في أواخر عام 2016 على المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2017. وللمرة الأولى، سيبدأ أيضاً تقييم لحوافظ قطرية بالاشتراك مع مكاتب التقييم في الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها بهدف تقييم المساهمات الجماعية في الوفاء بالاحتياجات والأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي الوطني.

28- وسوف تستمر تقييمات الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية من المستوى 3 باستخدام نهج من شقين: سيجري تقييم جميع الاستجابات لحالات الطوارئ من المستوى 3 سواءً عن طريق تقييمات العمل الإنساني المشتركة بين الوكالات التي تشكل جزءاً من متطلبات دورة البرنامج الإنساني التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، أو عن طريق مكتب التقييم من خلال تقييم منفصل لاستجابة البرنامج. ونظراً لأن حالات الطوارئ من المستوى 3، بحكم تعريفها، لا يمكن التنبؤ بها، وضعت خطط لاستيعاب نوع واحد من كل أنواع التقييمات في عام 2017. وتتخذ القرارات بشأن ذلك في كل حالة على حدة. وسيجري النظر أيضاً في الاستجابة لحالات الطوارئ التي دون المستوى 3 عندما تسمح الموارد بذلك وعندما تكون متكاملة مع التقييمات اللامركزية المقررة.

29- وسوف تكتمل في عام 2017 سلسلة تقييمات الأثر المتعددة البلدان لسوء التغذية الحاد المعتدل التي بدأت في عام 2015، لتنتهي بتقرير تجمعي. واعتماداً على الخبرة السابقة التي استمدها مكتب التقييم من ثلاث سلاسل لتقييم الأثر،⁽²⁰⁾ يعمل المكتب في شراكة عالمية استراتيجية مع المبادرة الدولية لتقييم الأثر في هذه السلسلة.⁽²¹⁾ ويتيح ذلك زيادة التغطية عن طريق الدخول في علاقات شراكة مع جهات لديها دراية إضافية متخصصة في إدارة تقييمات أثر ذات مصداقية وجيدة النوعية للتغلب على التحديات المنهجية الخاصة بالسياقات الإنسانية التي تكتنف هذا الموضوع بصفة خاصة. ويتيح ذلك أيضاً تعزيز فرص التعلم.

30- وأخيراً كما جاء أعلاه، سيكتمل التقييم الأخير من سلسلة تقييمات العمليات الفردية المؤقتة التي يديرها مكتب التقييم منذ عام 2013، وستختتم السلسلة بتقرير تجمعي نهائي. وفي عام 2017، سيجري الانتهاء من 5 تقييمات من تقييمات العمليات التي بدء إجراؤها وتمويلها في عام 2016. واعتباراً من عام 2017، من المتوقع أن تغطي وظيفة التقييم اللامركزي أغلبية تقييمات العمليات. وسوف يدعم مكتب التقييم المكاتب الإقليمية في تطبيق قواعد التغطية المحددة في سياسة التقييم لدعم تخطيط التقييم اللامركزي، مع مراعاة التغطية على المستوى القطري في تقييمات الحوافظ القطرية وتقييمات الاستجابة لحالات الطوارئ من المستوى 3.

(20) بشأن التغذية المدرسية والمساعدة الغذائية في حالات اللجوء الممتدة والغذاء مقابل إنشاء الأصول.

(21) ضمن سلسلة أوسع من التقييمات المتعددة المؤسسات التي تتناول أثر العمل الإنساني.

الجدول 3: خطة التقييم اللامركزي لعام 2017 والتوقعات لعامي 2018 و2019

نوع التقييم	2017	2018	2019
تقييمات السياسات	تقييمات مستمرة من عام 2016: • تنمية القدرات (الدورة العادية الأولى لعام 2017) • استراتيجية الشراكة المؤسسية (الدورة السنوية لعام 2017) • دور البرنامج في العمل الإنساني (الدورة العادية الثانية لعام 2017) • الحماية (الدورة العادية الثانية لعام 2017) تقييمات جديدة: لا يوجد	تقييمات مستمرة من عام 2017: • لا يوجد تقييمات جديدة: • تحديث شبكات الأمان • التغذية المدرسية المنقحة • بناء السلام في بيئات الانتقال	تقييمات مستمرة من عام 2018: • تحديث شبكات الأمان • التغذية المدرسية المنقحة • بناء السلام في بيئات الانتقال تقييمات جديدة: • فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز • 3 تقييمات أخرى (تُحدّد فيما بعد)
التقييمات الاستراتيجية	تقييمات مستمرة من عام 2016: لا يوجد تقييمات جديدة: • إدارة التغيير التنظيمي • الابتكارات في البيئات المقيدة • القدرة على الصمود	تقييمات مستمرة من عام 2017: • إدارة التغيير التنظيمي • القدرة على الصمود • الابتكارات في البيئات المقيدة تقييمات جديدة*: • الخطط الاستراتيجية القطرية الريادية • استخدام الصناديق الاستثمارية في البرنامج	تقييمات مستمرة من عام 2018: • الخطط الاستراتيجية القطرية الرائدة • استخدام الصناديق الاستثمارية في البرنامج تقييمات جديدة: • إدارة أداء البرنامج في حقبة أهداف التنمية المستدامة
تقييمات الحواظ القطرية	تقييمات مستمرة من عام 2016: • سري لانكا (الدورة العادية الأولى لعام 2017) • جنوب السودان (الدورة العادية الثانية لعام 2017) تقييمات جديدة: • تقييم مشترك بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها (سيحدّد البلد لاحقاً) • البلد 2 (سيحدّد لاحقاً) • البلد 3 (سيحدّد لاحقاً) • البلد 4 (المبادرات المؤسسية الحاسمة) • البلد 5 (المبادرات المؤسسية الحاسمة)	تقييمات مستمرة من عام 2017: تُحدّد لاحقاً تقييمات جديدة: • البلد 1 • البلد 2 • البلد 3 • البلد 4 • البلد 5 • البلد 6 • البلد 7	تقييمات مستمرة من عام 2018: تُحدّد لاحقاً تقييمات جديدة: • البلد 1 • البلد 2 • البلد 3 • البلد 4 • البلد 5 • البلد 6 • البلد 7 • البلد 8 • البلد 9
تقييمات الاستجابات لحالات الطوارئ الإنسانية من المستوى 3	تقييمات مستمرة من عام 2016: • استجابة البرنامج لأزمة فيروس الإيبولا: (الدورة العادية الأولى لعام 2017) • تقييم مشترك بين الوكالات للعمل الإنساني في العراق تقييمات جديدة: • استجابة البرنامج (سيحدّد البلد لاحقاً)	تقييمات مستمرة من عام 2017: تُحدّد لاحقاً تقييمات جديدة: تُحدّد لاحقاً حسب السياق: يفترض تقييمان (تقييم مشترك بين الوكالات للعمل الإنساني؛ وتقييم لاستجابة البرنامج لحالات الطوارئ من المستوى 3)	تقييمات مستمرة من عام 2018: تُحدّد لاحقاً تقييمات جديدة: تُحدّد لاحقاً حسب السياق: يفترض تقييمان (تقييم مشترك بين الوكالات للعمل الإنساني؛ وتقييم لاستجابة البرنامج لحالات الطوارئ من المستوى 3)
تقييمات الأثر	تقييمات مستمرة من عام 2016: • سوء التغذية الحاد المعتدل في تشاد ومالي والنيجر والسودان (الدورة العادية الثانية لعام 2017)	تقييمات جديدة: • البدء في سلسلة التقييمات المستقلة الجديدة	تقييمات جديدة: • مواصلة سلسلة التقييمات المستقلة الجديدة (تُحدّد لاحقاً)
تقييمات العمليات الفردية (باستثناء الاستجابة لحالات الطوارئ من المستوى 3)	تقييمات مستمرة من عام 2016: الانتهاء من سلسلة التقييمات (5)		
تقارير التقييم التجميعية	• تقرير التقييم السنوي – تم تمديده لعام 2016 (الدورة السنوية لعام 2017) • تقييمات العمليات الفردية للعامين 2016 و2017 (الدورة العادية الثانية لعام 2017) • سلسلة التقييمات المستقلة لسوء التغذية الحاد المعتدل (الدورة العادية الثانية لعام 2017)	• تقرير التقييم السنوي لعام 2017 (الدورة السنوية لعام 2018) • يُحدّد لاحقاً	• تقرير التقييم السنوي لعام 2018 (الدورة السنوية لعام 2019) • سلسلة التقييمات ذات الصلة بالخطة الاستراتيجية للبرنامج

* في حال توافر التمويل في إطار المبادرات المؤسسية الحاسمة، كما جاء في الفقرة 13، سيجري ترحيل أحد هذه التقييمات الاستراتيجية كي يبدأ في عام 2017.

باء – وظيفة التقييم اللامركزي (الحصائل 1-4)

- 31- تماشياً مع سياسة التقييم الجديدة واستراتيجية التقييم المؤسسية، ستنصب أولويات عام 2017 على ما يلي:
- (1) استعراض وتعميم الإرشادات النهائية والنظام اللامركزي لضمان جودة التقييم في التقييمات اللامركزية بالاستناد إلى التجارب الرائدة لعام 2016.
 - (2) توسيع مكتب المساعدة الداخلي للتقييم اللامركزي التابع لمكتب التقييم بالتوازي مع النظام الخارجي لدعم الجودة من أجل إبداء المشورة بشأن تخطيط مشروع الاختصاصات والتقارير الاستهلاكية والتقييمية واختيارها وتصميمها واستعراضها؛
 - (3) تقديم التوجيه التقني لسنة من موظفي التقييم الإقليميين الجدد إلى جانب استمرار دعمهم وتوجيههم وربطهم بمكتب التقييم باعتباره يمثل "قاعدتهم" المهنية وتبعتهم التقنية؛
 - (4) اختبار رحلة تعلم شامل من التقييمات اللامركزية وتكييفها وإدارتها، ودمج وحدات التقييم النموذجية في سائر مبادرات التعلم المؤسسية؛
 - (5) إنشاء خط ساخن للتقييم والحفاظ عليه باعتباره أحد ضمانات استقلالية التقييمات اللامركزية وحياديتها؛
 - (6) تقديم دعم الأمانة إلى صندوق التقييم الاحتياطي الجديد (المبني أعلاه) بالتعاون مع شعبة الميزانية والبرمجة؛
 - (7) إبداء المشورة إلى شعبة إدارة ورصد الأداء وإلى المكاتب الإقليمية بشأن إنشاء نظام لتتبع ومتابعة ردود الإدارة على التقييمات اللامركزية؛
 - (8) وضع توجيهات للزملاء ودعمهم عند المشاركة في شبكات التقييم الإقليمية والوطنية والمبادرات ذات الصلة؛
 - (9) إجراء استعراض عن "إثبات المفاهيم" في نظام التقييم اللامركزي.

جيم – وظيفة التقييم العام (الحصائل 1-4)

- 32- يبين ميثاق التقييم بالتفصيل الترتيبات والنظم المؤسسية المطلوبة لغرس التفكير التقييمي والسلوك التقييمي في البرنامج. وبالرغم من أن الدافع وراء ذلك هو الاحتياجات الناشئة عن بناء وظيفة تقييم لا مركزي تتميز بالمصداقية والجودة فإن الترتيبات المؤسسية والعديد من النظم تنطبق على التقييم المركزي أيضاً. ونتيجة هذه الترتيبات والنظم تعزيز وظيفة التقييم برمتها سعياً إلى تحقيق أهداف سياسة التقييم في البرنامج.
- 33- وسوف يقوم مكتب التقييم في عام 2017 بما يلي:

- (1) مواصلة الإمساك بزمام المبادرة في التواصل مع الموظفين بشأن سياسة التقييم واستراتيجية التقييم المؤسسية، بوسائل تشمل توحيد جماعة ممارسي التقييم التي كونها البرنامج مؤخراً؛
- (2) القيام بدور أمانة الفريق التوجيهي الجديد لوظيفة التقييم؛
- (3) البدء في تطبيق نظام جديد للتقدير اللاحق للجودة على يد أخصائين خارجيين. وسوف يُطبق النظام على كل عمليات التقييم المركزية واللامركزية؛

- (4) دعم تحديد آليات تمويل مستدامة للتقييمات المركزية واللامركزية بما يتماشى مع التوجهات التي حددتها الخطة الاستراتيجية للبرنامج وخارطة طريق القضاء على الجوع، ولا سيما استعراض الإطار المالي (الذي سيصدر قريباً) وسياسة الخطط الاستراتيجية القطرية.
- (5) التعاون مع مبادرة الموارد البشرية بشأن التعيين الإلكتروني في الحفاظ على قاعدة البيانات الخاصة بخبرات المقيمين التي أنشئت في عام 2016، وتعزيز توفير خبرات التقييم للتقييمات اللامركزية والتقييمات المركزية من خلال الاتفاقات طويلة الأجل الجديدة مع فريق موسّع ومتنوع من مقدمي خدمات التقييم؛
- (6) تحديث نظام ضمان جودة التقييم اللامركزي وفقاً لسياسة التقييم وأفضل الممارسات المتبعة في الأونة الأخيرة؛
- (7) وضع نظام لدعم التكامل بين تخطيط كل من: (أ) التقييمات المركزية واللامركزية المدفوعة بالطلب؛ (ب) التقييم باستخدام أدوات الرقابة والتعلم الأخرى في البرنامج.

دال – تعزيز استخدام أدلة التقييم والاتصالات (الغرض من السياسة والقضايا المتشابكة)

34- تؤكد سياسة البرنامج بشأن التقييم من جديد أهمية ضمان فائدة التقييمات لصناع القرار وأصحاب المصلحة عن طريق حفز التعلم من التقييم واستخدامه لتحسين السياسات والاستراتيجيات والبرامج وصنع القرار التشغيلي. وفي ظل قيود الموارد والحاجة إلى تطوير تدريجي للوظيفة من أجل تحقيق حصائل السياسة، ستتنصب الأولويات في عام 2017 على ما يلي:

- (1) مواصلة دعم استخدام أدلة التقييم استخداماً منهجياً في تخطيط وتنفيذ البرامج والسياسات عن طريق مراعاة أدلة التقييم وتوصياته في عملية استعراض البرامج الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج؛
- (2) مواصلة إجراء حلقات عمل للتعلم أثناء عملية التقييم عند الاقتضاء وحسب ما تسمح به الموارد؛
- (3) الانتهاء من إعداد صفحات إلكترونية مطوّرة لوظيفة التقييم على الشبكتين الداخلية والخارجية للبرنامج وملئها تماماً بالبيانات من أجل زيادة فعالية تقاسم المعلومات والأدلة بشأن التقييم، ولزيادة سهولة وصول المستعملين الداخليين والخارجيين إلى الأدلة المستمدة من كل تقييمات البرنامج (المركزية واللامركزية)؛
- (4) إسداء المشورة بشأن تحديث/تجديد القوالب النموذجية الخاصة بتخطيط برامج البرنامج ورصدها من أجل ضمان ترسيخ التقييم على النحو الملائم؛
- (5) توسيع مجموعة أدوات الاتصالات لتحفيز الاهتمام بالأدلة وتعميمها، واختبارها في التقييمات المركزية؛
- (6) مواصلة تخطيط التقييمات المركزية وإجرائها للاستفادة منها إلى أقصى حد في صنع القرار وتلبية احتياجات الأدلة في البرنامج.

هاء – المشاركة في نظام التقييم الدولي (الحصيلة 4)

35- سيواصل مكتب التقييم المشاركة في نظام التقييم الدولي، مع التركيز على المجالات التي يمكن أن يضيف فيها أكبر قيمة والتي تكون أوثق صلةً بعمل البرنامج. وفي أعقاب ما أتيح من فرص استثنائية عن طريق القمة العالمية للعمل الإنساني، وأهداف التنمية المستدامة لعام 2015، والسنة الدولية للتقييم، سيركز مكتب التقييم في عام 2017 على متابعة التنفيذ الكامل للالتزامات التي جرى التعهد بها:

- (1) مواصلة المشاركة في الترتيب الخاص بتقييم العمل الإنساني المشترك بين الوكالات في إطار دورة البرامج الإنسانية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وضمان التغطية الملانمة في إطار استعراض ما بعد القمة العالمية للعمل الإنساني؛
- (2) المشاركة بدور فاعل في أعمال فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم لضمان مساهمة التقييم في إثراء المبادرات المتخذة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتلبية الطلبات الناشئة، بما في ذلك عن طريق آلية التقييم المستقلة على نطاق المنظومة، و خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين. وسوف يشارك مكتب التقييم في أعمال فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تعزيز تقييم المبادئ الإنسانية، وفي الجهود الأخرى الرامية إلى تعزيز تقييم العمل الإنساني في منظومة الأمم المتحدة؛
- (3) مواصلة تعزيز التعاون بين مكاتب التقييم في الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، انطلاقاً من الحلقة الدراسية المشتركة التي أقيمت في عام 2015 حول التحضير لتقييم الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة؛ وإجراء تقييم مشترك للحواظ القطرية، والعمل معاً في إسداء المشورة بشأن التقييم اللامركزي للجنة الأمن الغذائي؛ والمبادرات المشتركة بشأن التعلم وبناء القدرات؛
- (4) المساهمة في أعمال فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم لتعزيز التقييم اللامركزي، والمهنية، وإدارة المعرفة واستخدام التقييم، والشراكات، وتنمية قدرات التقييم الوطنية؛
- (5) استمرار المساهمة في الشبكات المهنية الدولية الأخرى والتعاون معها⁽²²⁾؛
- (6) مواصلة تمثيل البرنامج في النافذة المواضيعية الخاصة باللجنة التوجيهية للمبادرة الدولية لتقييم الأثر من أجل تقييم العمل الإنساني والمشاركة في حدث التعلم المشترك بين الوكالات الذي سيجري تنظيمه في مطلع عام 2017.

واو – إعداد التقارير عن وظيفة التقييم (يشمل جميع الحصائل)

- 36- سيُنهي مكتب التقييم من إنشاء نُظُم المعلومات والإبلاغ ذات الصلة بوظيفة التقييم المركزي واللامركزي في البرنامج بما يتفق مع سياسة التقييم، مع مراعاة التطورات ذات الصلة في إطار النتائج المؤسسية واستعراض الإطار المالي.
- 37- واستناداً إلى مجموعة مؤشرات الأداء الرئيسية التي وضعت في عام 2016 وضمن ست مجموعات متضمنة في سياسة التقييم، سيجري التوسع التدريجي في معلومات الإدارة من خلال تحديث وتوسيع نُظُم المعلومات والإبلاغ. وفيما يلي الأنشطة ذات الأولوية لعام 2017.
- (1) جمع بيانات عن المؤشرات الأساسية المتاحة من نُظُم المعلومات والإبلاغ القائمة، والإبلاغ عن هذه المؤشرات في تقرير التقييم السنوي لعام 2016 الذي أعيد تصميمه (الدورة السنوية للمجلس لعام 2017)؛

(22) مثل شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني، التي يشارك مكتب التقييم في عضوية فريقها التنسيقي؛ ورابطات التقييم المهنية، مثل رابطات التقييم الأمريكية والأوروبية، والرابطة الدولية لتقييم التنمية.

- (2) إدخال مؤشرات أداء رئيسية إضافية تدريجياً لتلبية الحاجة إلى معلومات الإدارة في ظل تحسن نُظم البرنامج، وذلك كجزء من استعراض الإطار المالي؛
- (3) الانتهاء من صياغة توجيهات لجمع البيانات عن مؤشرات الأداء الرئيسية.
- 38- الانتهاء من تشييد منصة إلكترونية محددة الغرض ولوحة لمتابعة التقييمات المركزية واللامركزية تكون متصلة على النحو الملائم بالنُظم والمنصات المؤسسية الأخرى.